مجموعة موانئ أبوظبي
AD PORTS GROUP

نحو تقدم مستدام

تقرير الاستدامة لعام 2025

adportsgroup.com

تقرير الاستدامة لعام 2025 يوضح تقدم المجموعة وأثرها وخططها المستقبلية المتعلقة بالتزامات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

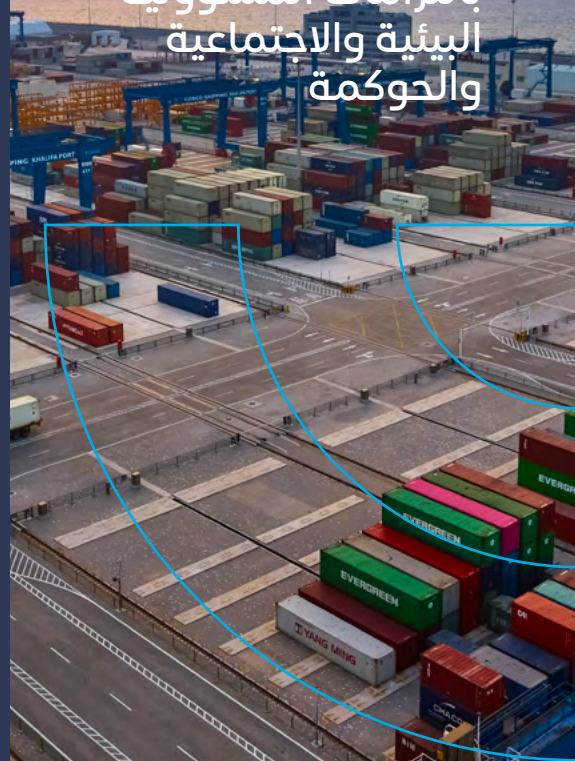

جدول المحتويات

نبذة عن التقرير 03

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي 04

أبرز مؤشرات الأداء والإنجازات الرئيسية 05

مقدمة 06

نبذة عن مجموعة موانئ أبوظبي 07

استراتيجية المجموعة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة 11

الحوكمة والأخلاقيات والشفافية 18

الممارسات التجارية الأخلاقية 19

إشراك أصحاب العلاقة وتقييم الأهمية المزدوجة 31

تحسين تجربة المتعاملين وأمن المعلومات 38

الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد 48

خلق القيمة الاقتصادية المستدامة 57

كوادرنا مصدر قوتنا 61

استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها 62

دعم التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية 74

التميز في الصحة والسلامة 79

الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي 87

البيئة 97

انبعاثات غازات الدفيئة 98

حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي 110

التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون 122

الإدارة المستدامة للمياه 127

إدارة النفايات 133

بيان الضمان 143

مؤشر محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير 145

نبذة عن التقرير

أُدرجت مجموعة موانئ أبوظبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية منذ عام 2022، حيث تحمل الاسم القانوني "شركة أبو ظبي للموانئ ش.م.ع".

يقع مقر المجموعة الرئيسي في ميناء زايد بإمارة أبوظبي، وتتمتع بحضور استراتيجي في أكثر من 50 دولة، وتواجد تجاري في 158 دولة.

يغطي تقرير الاستدامة الفترة ما بين يناير – ديسمبر 2025، وتقوم المجموعة بنشره سنوياً بما يتوافق مع فترة العام المالي ذات الصلة.

يعكس هذا التقرير التزام المجموعة المستمر بالشفافية والمساءلة والتنمية المستدامة.

ونود التنويه إلى أنه لم تتم إعادة نشر أي معلومات شملتها تقارير السنة المالية السابقة، وأن التقرير وبيانات الأداء والمعلومات المذكورة تخضع جميعها لإجراءات الضمان المحدود المستقل من قبل شركة "إرنست آند يونغ" والموضحة في الصفحة 143 من هذا التقرير.

لأي استفسارات حول محتوى هذا التقرير والمعلومات المذكورة فيه، يرجى التواصل على البريد الإلكتروني التالي: gcsro.office@adports.ae

مبادئ إعداد التقرير

- سياق الاستدامة
- الشمولية
- التوازن
- المقارنة المعيارية
- الدقة
- دقة التوقيت
- قابلية التحقق
- الوضوح

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

كان 2025 عاماً مفصلياً في تاريخ مجموعة موانئ أبوظبي، شهد تحول طموحنا والتزامنا وإيماننا المشترك بمستقبل أكثر استدامة إلى نتائج استثنائية ملموسة.

وبفضل مواطن القوة التي تتمتع بها قطاعات أعمالنا المتكاملة، والتزام وتفاني كوادرنا، تمكّنا من تسجيل مستويات قياسية للإيرادات وصافي الأرباح، كما نجحنا بتحقيق تدفق نقدي حر إيجابي لكامل العام للمرة الأولى منذ إدراج المجموعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وأشعر بفخر كبير لقدرتنا على التوفيق بين النجاح المالي المحقق والتقدم الملحوظ في رحلة الاستدامة لمجموعتنا.

لقد أطلقنا خلال 2025 استراتيجية الاستدامة للمجموعة للفترة 2026 - 2030، والتي استندت إلى تحليلات عميقة وأفضل الممارسات العالمية. وأسهم تقييم الأهمية المزدوجة الصارم الذي أجريناه في تحديد المجالات الأكثر أهمية لأصحاب العلاقة والشركاء ومن ضمنها العمل المناخي، والحفاظ على البيئة، ورفاه القوى العاملة، والحوكمة الأخلاقية، كما وضعنا خارطة طريق ذات التزامات محددة زمنياً والتي ستسهم في رسم ملامح مجموعتنا لعقود مقبلة.

بالإضافة إلى ما سبق، قمنا بتعميق فهمنا للمخاطر المرتبطة بالمناخ والبيئة من خلال إجراء تقييمات للأثر على امتداد مجموعتنا، إلى جانب وضع خطط على مستوى القطاعات لتخفيف الأثر البيئي وإزالة الكربون بما يتماشى مع هدفنا الطموح بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وواصلت المجموعة دفع عجلة إزالة الكربون بالتزامن مع التوسع والنمو الكبيرين في أعمالها، إذ سجلت الكثافة المالية لانبعاثات غازات الدفيئة خلال عام 2025 والمقاسة وفقاً لكل وحدة إيرادات انخفاضاً بنسبة 6% عن المستويات المسجلة في عام 2024، مما يعكس التقدم الجوهري الكبير المحرز في فصل نمو الانبعاثات عن توسّع الأعمال، وتجسد هذا الالتزام بشكل ملموس على امتداد عملياتنا.

وقمنا في القطاع البحري والشحن بتشغيل بعض أقوى القاطرات الكهربائية في العالم، ووضعنا خططاً لإطلاق قارب إرشادي كهربائي يعمل بتقنية الانزلاق بالأجنحة المائية، كما واصلنا تجديد أسطولنا ورفده بسفن تعمل بالغاز الطبيعي المسال. إلى جانب ذلك، قمنا بتوسيع البنى التحتية الداعمة لمتعاملينا بما يشمل إطلاق خدمات تزويد السفن بالطاقة من البر، وتزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال من سفينة إلى أخرى، إلى جانب وضع خطط تطوير أول محطتين مملوكتين للقطاع الخاص على مستوى الدولة، لاستيراد وتخزين الغاز الطبيعي المُسال والغاز البترولي المُسال في ميناء خليفة.

ويعكس ارتقاء مجموعتنا في التصنيفات البيئية والاجتماعية والحوكمة على الصعيد العالمي النجاح المتواصل الذي نحققه في دمج معايير الاستدامة في عملياتنا اليومية على امتداد محفظة أعمالنا التي تغطي حالياً أكثر من 150 دولة.

ومع استشرافنا للمستقبل، فإننا واثقون من أن 2026 سيشهد زخماً إضافياً لجهودنا، وتوسيع نطاق تطبيق استراتيجيتنا على امتداد حضورنا العالمي. وسنواصل تماشياً مع توجيهات قيادتنا الرشيدة مسيرتنا برؤية واضحة، وقناعة راسخة، وإيمان ثابت بأن الاستدامة ليست خياراً فحسب، بل محركاً استراتيجياً وأساسياً لخلق القيمة المستدامة على المدى الطويل.

وسنحرص على ترسيخ المكانة الريادية لمجموعة موانئ أبوظبي على خارطة التجارة العالمية، وتعزيز دورها كمحرك للمرونة والتقدم والتغيير الإيجابي.

الكابتن محمد جمعة الشامسي

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة
مجموعة موانئ أبوظبي

أبرز مؤشرات الأداء والإنجازات الرئيسية

139
مبادرة مخطط لها لإزالة الكربون بحلول عام 2050

2,855 كيلوواط ذروة
إجمالي الخلايا الشمسية الكهروضوئية التي تم تركيبها

10,303 طن
النفايات المحولة بعيداً عن مكبات النفايات

%23
زيادة في النفايات غير الخطرة المعاد تدويرها

47,960 ميجاواط ساعة
من شهادات الطاقة المتجددة تم شراؤها

%6
انخفاض بكثافة الانبعاثات لكل وحدة إيرادات

%87
معدل الرضا الوظيفي

%24
نسبة الموظفات

%91
معدل رضا المتعاملين

%63
نسبة الإماراتيين في القوى العاملة داخل دولة الإمارات

33
عدد الموظفين من أصحاب الهمم*

4.08 مليون درهم
استثمارات المسؤولية المجتمعية المؤسسية

*ملاحظة: "أصحاب الهمم" هو المصطلح الرسمي المستخدم في دولة الإمارات العربية المتحدة للأشخاص من ذوي الإعاقة، ويعكس الرؤية الوطنية الرامية إلى التركيز على قدرات هؤلاء الأشخاص، وضمان شملهم وتمكينهم.

%20
ارتفاع الإيرادات

%16
ارتفاع صافي الأرباح

1.32 مليون
مستفيد من مشاريع المسؤولية المجتمعية المؤسسية على مستوى العالم

~%85
من الموردين محليون (داخل دولة الإمارات)

2.49 مليار درهم
الإنفاق على الموردين المحليين

الاستدامة والتحول الرقمي على نطاق عالمي

رسخت مجموعة موانئ أبوظبي مكانتها عالمياً خلال عام 2025 بفضل جهودها المبذولة لدفع عجلة الاستدامة والتحول الرقمي، حيث حصلت على لقب غينيس للأرقام القياسية™ لنشرها أكبر عدد من وكلاء الذكاء الاصطناعي في منشأة لوجستية واحدة، مع قيامها في ذات الوقت بتسريع اعتماد الحلول المنخفضة الكربون كالسفن المعتمدة على الغاز الطبيعي المسال، وتزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال، والقاطرات الكهربائية، وقارب إرشادي كهربائي يعمل بتقنية الانزلاق بالأجنحة المائية.

مقدمة

نبذة عن مجموعة موانئ أبوظبي

مجموعة موانئ أبوظبي هي ممكّن عالمي رائد للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية.

مجموعة موانئ أبوظبي بوابة التجارة الرئيسية لإمارة أبوظبي، والتي تصنف ضمن أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم. وتشكل المنظومة المتكاملة لأعمال المجموعة محركاً استراتيجياً لدفع عجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تضم قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاع اللوجستي، والقطاع الرقمي، وتقدم مجموعة فريدة من الحلول المتكاملة لمتعامليها حول العالم.

أُدرجت المجموعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2022، وتستحوذ شركة القابضة، وهي إحدى الوحدات التابعة لشركة "لعماد" الاستثمارية السيادية القابضة في إمارة أبوظبي، على حصة 75.42% من إجمالي أسهم المجموعة.

تعمل المجموعة بشكل دؤوب على إحراز التقدم في مجال استدامة عملياتها، حيث تتكامل الريادة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة معاً لتحقيق استراتيجية النمو طويل الأجل.

رؤيتنا

قيادة دفة التجارة العالمية من خلال مجموعة متكاملة من الموانئ والمناطق الصناعية وسلاسل الإمداد اللوجستية عالمية المستوى.

رسالتنا

إبراز مكانة أبوظبي كمركز تجاري عالمي، عبر إدارة سلاسل القيمة اللوجستية عالمية المستوى وتحفيز التميّز التشغيلي من خلال توظيف التقنيات الرقمية المتطورة، وتلبية الاحتياجات المتنامية لأصحاب العلاقة، وتوطيد العلاقات، وزيادة القيمة لجميع المساهمين.

قيمنا

- الاستجابة الفاعلة
- التعاون
- الأمن والسلامة والاستدامة
- الابتكار والتميّز
- النزاهة

نبذة عامة

يتناغم عمل المجموعة بمجالات التجارة والخدمات اللوجستية، وتنقسم عملياتها إلى أربعة قطاعات مترابطة لتسهيل غايات إعداد التقارير المالية كما يلي: قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاع اللوجستي.

وتدعم تلك القطاعات جميعها التجارة العالمية والتنوع الاقتصادي، وتسهم في تحقيق تقدم بمجال الاستدامة وذلك عبر عمليات المجموعة المسؤولة وخلقها للقيمة طويلة الأجل.

قطاع الموانئ

34 محطة

(منها 28 محطة مدارة)

12.1 مليون حاوية نمطية

إجمالي الطاقة الاستيعابية للحاويات

30 إلى **35** عاماً

مُدد اتفاقيات امتياز محطات الحاويات المبرمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تستند إلى هياكل رسوم ثابتة ومتغيرة.

59.5 مليون طن

أحجام البضائع العامة والسائبة التي تمت مناولتها

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

%55

من إجمالي مساحة المناطق الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

550 كيلومتراً مربعاً

إجمالي مساحة الأراضي التابعة للمجموعة في إمارة أبوظبي

+40

مجمع سكني للموظفين، بطاقة استيعابية تبلغ 139,000 سرير

+2,300

مستثمر من سبعة قطاعات رئيسية

القطاع البحري والشحن

301

سفينة ضمن الأسطول البحري

60

سفينة مخصصة للبضائع السائبة الجافة والسائلة، وسفن الححرجة، والسفن متعددة الأغراض

62

سفينة للشحن الإقليمي للحاويات ضمن الأسطول، بطاقة استيعابية تبلغ 166,000 حاوية نمطية، وتقدم 29 خدمة ملاحية

89

ميناء مرتبط عبر 36 دولة من خلال شبكة شحن الحاويات

القطاع اللوجستي

385,807 حاوية نمطية

حجم الشحن البحري

44,110 طن

حجم الشحن الجوي

257,000 متراً مربعاً

إجمالي السعة التخزينية للمستودعات، موزعةً استراتيجياً عبر أمريكا الجنوبية والشمالية، وأوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط

انتشارنا العالمي

تعد مجموعة موانئ أبوظبي إحدى أسرع المجموعات المتكاملة نمواً في مجالات التجارة والنقل والتطوير والخدمات اللوجستية على مستوى العالم. وبفضل امتلاكها لأسطول شحن بحري عالمي، وشبكة دولية من الموانئ، وأعمال لوجستية عالمية، تتواجد المجموعة بشكل مباشر أو عبر ممثلين لها في 158 دولة، وتقدم باقة رائدة من الحلول الشاملة والفاعلة من حيث التكلفة إلى الشركات والأعمال التجارية العالمية.

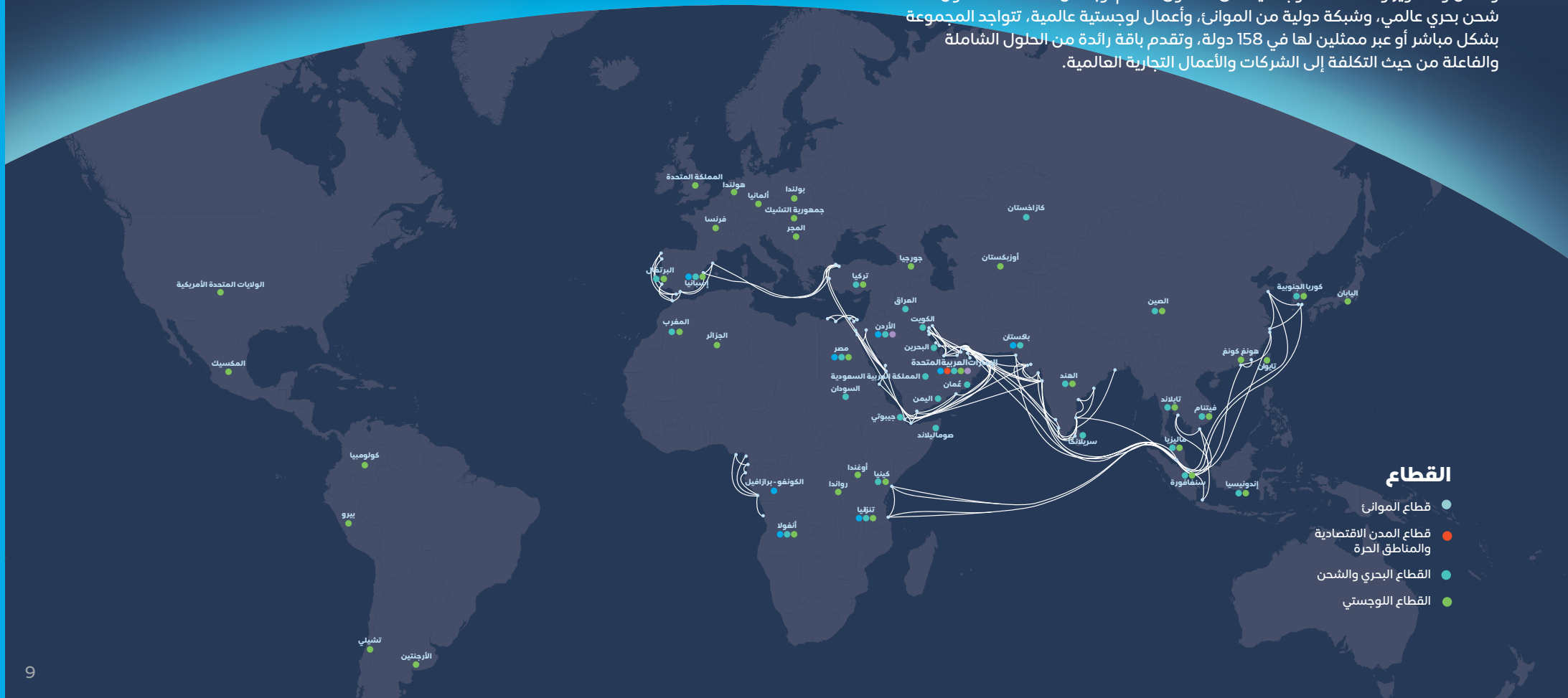

القطاع

- قطاع الموانئ
- قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
- القطاع البحري والشحن
- القطاع اللوجستي

نموذج تعزيز القيمة

يوضح النموذج كيفية توافق استراتيجيات عملنا مع مبادئ الاستدامة لتحقيق الفائدة الملموسة المرتبطة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

المدخلات

الجانب المالي

69.40 مليار درهم إجمالي الأصول

15.33 مليار درهم تكلفة التشغيل المباشرة

العمليات التشغيلية

عمليات في أكثر من **50** دولة

34 محطة

301 سفينة ضمن الأسطول

الجانب البيئي

22,639,736 جيجا جول استهلاك الوقود

1,903,272 جيجا جول استهلاك الكهرباء

11,182 مليون لتر استهلاك المياه

139 مبادرة لإزالة الكربون تم تخطيطها لغاية عام 2050

الجانب الفكري

تأسيس قسم الابتكار

إطلاق جسر أبوظبي للمعرفة

وضع خطط للتدريب وتطوير المهارات

إطلاق برنامج "ابتكار"

إطلاق مركز أبحاث الاستدامة البحرية

القوى العاملة

9,221 موظفاً

رفاهية الموظفين والفرص المتكافئة وخطط التطور الوظيفي

الجانب المجتمعي

4.08 مليون درهم تم استثمارها بمشاريع ومبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية

مدونة قواعد السلوك المهني للموردين

إعطاء الأولوية للتوريد المحلي لدعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل

أنشطة الأعمال

المخرجات

الجانب المالي

20.77 مليار درهم إجمالي الإيرادات

5.63 مليار درهم إجمالي الربح

العمليات التشغيلية

12.1 مليون حاوية نمطية تم مناولتها في محطات الحاويات

مناولة 59.5 مليون طن من البضائع السائبة والعامة

الجانب البيئي

توظيف رأس المال الطبيعي كأحد مكونات منظومة رأس المال المتكامل لدعم المخرجات التشغيلية المُصنّعة، بما يشمل مناولة الحاويات والبضائع العامة

تركيب خلايا شمسية بسعة 2,855 كيلوواط ذروة

47,960 ميجاواط ساعة من شهادات الطاقة المتجددة تم شراؤها على مستوى المجموعة

10,303 أطنان من النفايات تم تحويلها بعيداً عن المكبات

الجانب الفكري

تنفيذ برامج تدريبية في الابتكار استفاد منها أكثر من 6,294 موظف

150+ مساراً وبرنامجاً معتمداً مقدماً من أكاديمية أبوظبي البحرية

تقديم 2,767 فكرة مبتكرة عبر منصة "ابتكار"

تقديم 1,228 فكرة متعلقة بالاستدامة

القوى العاملة

76% من الذكور و 24% من الإناث

107 جنسية

22.2 معدل ساعات التدريب لكل موظف في دولة الإمارات

63.17% نسبة الإماراتيين من القوة العاملة

19% تمثيل المرأة في الإدارة العليا

33 شخصاً من أصحاب الهمم تم توظيفهم

الجانب المجتمعي

تقرير الاستدامة وإفصاحات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

55 مبادرة من مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية

إعطاء الأولوية للشركات التابعة للقابضة ADQ ولصندوق خليفة

النتائج

الجانب المالي

20% نمو الإيرادات على أساس سنوي

توزيع 3.21 مليار درهم مكافآت للموظفين

العمليات التشغيلية

توفير فرص الأعمال لـ 575 موردا "داخل دولة الإمارات

ممكن عالمي رائد للتجارة والنقل والصناعة والخدمات اللوجستية

الجانب البيئي

المحافظة على الشعاب المرجانية في رأس غناضة

تسريع تبني الحلول منخفضة الكربون

الامتثال بالمعايير الرئيسية لجودة الهواء الصادرة من هيئة البيئة - أبوظبي

الجانب الفكري

إشراك أكثر من 3,400 متعلم في برامج الدبلوم والشهادات الجامعية

7 مقالات منشورة في مجلات علمية

القوى العاملة

المحافظة على بيئة شمولية وآمنة

87% معدل مشاركة الموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة

الجانب المجتمعي

84.52% من الموردين من داخل دولة الإمارات

91% نسبة رضا المتعاملين

100% من حالات التمييز والتحرش المبلغ عنها تم حلها خلال عام 2025

عوائد إعادة الاستثمار والخبرة المرتبطة به

استراتيجية المجموعة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

ضمان مستقبل مرن عبر استراتيجيتنا للاستدامة

ترسخ استراتيجية المجموعة للاستدامة برؤيتها ورسالتها الواضحتين واللتين توجهان نهجها القائم على تحقيق النمو المسؤول وخلق القيمة.

رؤيتنا

قيادة التحول في قطاع التجارة العالمية نحو إرساء دعائم مستقبل مستدام ومرن وشامل لمجتمعاتنا وكوكبنا.

رسالتنا

دمج مبادئ الاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتمكين العمليات التجارية وسلاسل الإمداد من أن تكون أكثر مرونةً وكفاءةً واستدامةً على امتداد جميع الأسواق التي نخدمها.

استراتيجية الاستدامة 2026-2030

1 رؤيتنا

قيادة التحول في قطاع التجارة العالمية نحو إرساء دعائم مستقبل مستدام ومرن وشامل لمجتمعاتنا وكوكبنا

3 الركائز الأساسية

- الريادة البيئية
- الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية
- الحوكمة والأخلاقيات والشفافية

6 أهداف الاستراتيجية

- تمكين التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون على امتداد عملياتنا التشغيلية وسلسلة القيمة
- الحفاظ على البيئة الطبيعية عبر الإدارة الاستباقية للموارد، وتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري ضمن سلسلة القيمة
- دعم الأثر الاجتماعي الإيجابي وحماية حقوق الإنسان على امتداد سلسلة القيمة
- توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة تدعم تطور الكوادر البشرية وازدهارها المهني
- إرساء الثقة لدى أصحاب العلاقة عبر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والشفافية في الإفصاح والتقارير
- بناء منظومة مؤسسية آمنة تكفل الحماية من المخاطر السيبرانية وانقطاع الأعمال

12 المواضيع الجوهرية

- انبعاثات غازات الدفيئة
- إدارة النفايات
- حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي
- التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون
- حقوق الإنسان وظروف العمل
- الصحة والسلامة
- الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي
- استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها
- الممارسات التجارية الأخلاقية
- خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد
- إدارة المخاطر الأمنية

إطار تطوير استراتيجية الاستدامة

تم وضع استراتيجية مجموعة موانئ أبوظبي للاستدامة بالاعتماد على منهجية شاملة تواكب توسع قطاعات أعمال المجموعة، وتراعي تطلعات أصحاب العلاقة، والبيئة التنظيمية للقطاع. ونجحت المجموعة خلال الفترة بين عامي 2022 و2024 بالتوسع عالمياً بإنجازها لسلسلة من عمليات الاستحواذ وتحديثها لاستراتيجية الاستدامة بناءً على ذلك في عام 2025، لتأتي الاستراتيجية متوافقةً مع توسعها التشغيلي وطموحاتها الاستراتيجية.

ترتكز الاستراتيجية على أربعة محركات رئيسية

الأهداف المؤسسية

ضمان دعم الاستدامة وتمكينها لطموحات المجموعة واستراتيجيتها للنمو والتوسع

المتطلبات التنظيمية

التوافق مع اللوائح التنظيمية والمعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تطلعات أصحاب العلاقة

بناءً على نتائج تقييم الأهمية المزدوجة وإشراك أصحاب العلاقة

التعرض للمخاطر

تحديد وإدارة المخاطر الناشئة المناخية والبيئية والمتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

وتحدد هذه المحركات التوجه الاستراتيجي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما تضمن دمج أولويات الاستدامة بشكل كامل في جميع قطاعات أعمال وإدارات المجموعة.

ومن أهم ما استندت إليه استراتيجية المجموعة هو تقييم الأهمية المزدوجة، والذي يحدد 12 أولوية تتعلق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وذلك بالاعتماد على ملاحظات أصحاب العلاقة والمقارنات المعيارية والتوافق مع أولويات المجموعة. وتعزز تلك الأولويات إطار المجموعة للاستدامة، وتوجه عملية وضع الأهداف وتتبع الأداء.

وتعكس الأولويات التي تم تحديدها أثر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على سلسلة القيمة للمجموعة بما فيها العمليات التشغيلية والموردين والمتعاملين، مما يضمن تطبيق نهج شامل لإدارة مخاطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والفرص المتعلقة بها.

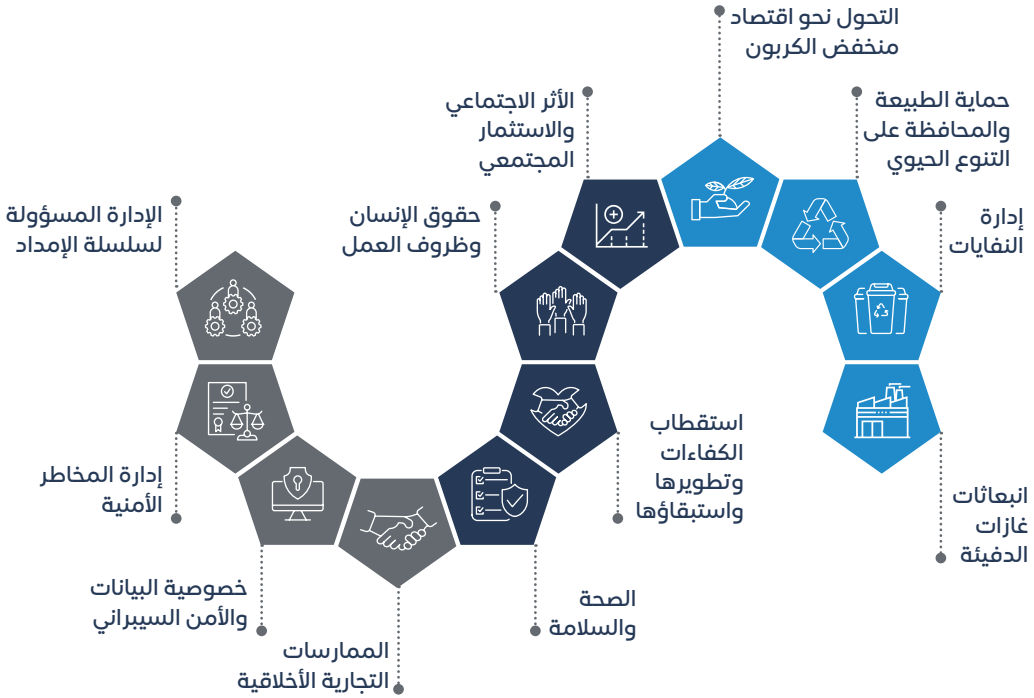

تفعيل استراتيجية الاستدامة

بالتزامن مع ذلك، أجرت المجموعة تقييمات متعلقة بالمناخ والطبيعة للتحقق من توافقها مع أبرز أطر العمل الصادرة عن جهات مثل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ومجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)، وذلك بهدف تقييم الآثار المحتملة لعمليات المجموعة على البيئة وتحديد طرق الحد منها.

وتؤخذ المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع الحيوي بعين الاعتبار عند تطوير أي مشروع، وتستند إليها أيضاً إجراءات إدارة الأصول المعتمدة، ويأتي ذلك بدعم من تقييمات الآثار البيئية واستناداً إلى التصاريح الممنوحة لعمليات المجموعة البرية والبحرية. ويعزز ذلك من مرونة المجموعة أمام المخاطر البيئية طويلة الأمد، وتمكين اتخاذ القرارات بصورة استباقية.

أتاحت تلك التقييمات للمجموعة تنفيذ استراتيجيتها على أرض الواقع بخطوات ملموسة قابلة للقياس في عملياتها اليومية، حيث اعتمدت في ذلك على أطر العمل الشاملة المرتبطة بالسياسات والإجراءات وآليات الحوكمة المطبقة على مستوى المجموعة، والتي تحدد المهام والمسؤوليات والضوابط المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة للعمليات.

يتولى مجلس إدارة المجموعة مسؤولية الإشراف على استراتيجية الاستدامة، بينما تقود الإدارة التنفيذية لها عملية التنفيذ من خلال لجان الحوكمة وهياكل القيادة على مستوى القطاعات.

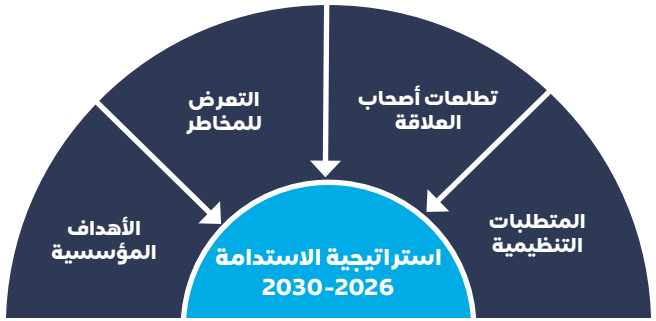

أهداف المجموعة	أهداف القطاع	أهداف الأقسام المؤسسية

تفعيل استراتيجية الاستدامة

- دمج اعتبارات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في معايير المجموعة لاتخاذ قرارات الاستثمار.
- وضع نظام خاص لإدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة (بما في ذلك وضع السياسات وتحديد إجراءات العمل).
- دمج الفرص والمخاطر في إدارة المخاطر المؤسسية.
- مواءمة أهداف الاستدامة مع خطط قطاعات المجموعة لإزالة الكربون.
- دمج مجالات تركيز المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في مبادئ المسؤولية المجتمعية المؤسسية وإجراءات اعتمادها.

المراقبة

مراقبة تقدم المجموعة في تنفيذ استراتيجية الاستدامة للفترة 2026-2030 وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية.

إعداد التقارير

- متطلبات إعداد التقارير للمستثمرين
- المتطلبات التنظيمية لإعداد التقارير
- متطلبات وكالات التصنيف

الإطار الاستراتيجي للتقدم المستدام

تستند استراتيجية الاستدامة الجديدة إلى الركائز التالية:

نتائج تقييم الأهمية المزدوجة

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050

إطار المعايير والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بسوق أبوظبي للأوراق المالية

استراتيجية المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة

مجلس معايير الاستدامة الدولي

مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير

ركائز استراتيجية المجموعة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية تشمل الأولويات المذكورة، إذ جرى ربط كل من الأولويات بمستهدفات زمنية واضحة. وتشكّل تلك الركائز مجتمعةً إطار عمل شامل يهدف إلى تحقيق النمو المستدام والمسؤول والمرن للمجموعة.

وتم أخذ اعتبارات الاستدامة المختلفة كالمناخ والبيئة والمخاطر المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وغيرها، في الحسبان عند اتخاذ قرارات تخصيص رأس المال والموافقة على الاستثمارات الضخمة، ما يضمن المرونة المالية طويلة الأمد وخلق القيمة.

مع استشرافنا للمستقبل، ستتابع المجموعة إعطاء الأولوية للتقنيات منخفضة الكربون والحلول الصديقة للبيئة، والتركيز على المرونة الرقمية في تجديد أصولها وتوسعها المستقبلي بما يضمن تحقيقها لنتائج إيجابية على الصعيدين التشغيلي والاقتصادي.

الريادة البيئية

- تمكين التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون عبر كافة عملياتنا التشغيلية وسلسلة القيمة
- دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون
- حماية ودعم الأنظمة البيئية الطبيعية
- التشجيع على ممارسات الاقتصاد الدائري عبر تطبيق إجراءات فاعلة لإدارة النفايات

تشمل هذه الركيزة مواضيعاً جوهرية مختلفة كانبعاثات غازات الدفيئة والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون والمحافظة على التنوع الحيوي وإدارة النفايات. ولتتمكن من تفعيل هذه الأولويات على أرض الواقع، قامت المجموعة بوضع خطط واضحة لإزالة الكربون، والاستثمار في البنى التحتية منخفضة الكربون، وبدأت بتنفيذ حلول صديقة للبيئة.

الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية

- احترام حقوق الإنسان وممارسات العمل العادلة
- تحسين رفاه الموظفين وسلامتهم ومستويات إشراكهم
- استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها
- الاستثمار في التنمية الاجتماعية والمبادرات المجتمعية

تضم هذه الركيزة مواضيعاً جوهرية مختلفة كحقوق الإنسان والصحة والسلامة المهنية والاستثمار المجتمعي وتطوير الكفاءات. وتتبع المجموعة عدداً من السياسات الصارمة، وتنفذ العديد من البرامج التدريبية وأنظمة المراقبة التي تهدف إلى ضمان تطبيق أعلى معايير السلامة في بيئة العمل، وتعزيز رضا الموظفين، وإحداث أثر إيجابي على المجتمعات.

الحوكمة والأخلاقيات والشفافية

- تعزيز الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد
- دعم خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- إدارة المخاطر الأمنية المادية والتشغيلية
- التشجيع على الممارسات التجارية الأخلاقية وممارسات مكافحة الفساد

تدمج مجموعة موانئ أبوظبي اعتبارات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في هيكل الحوكمة وعمليات اتخاذ القرار، حيث تضمن بذلك تطبيق مبادئ المساءلة والشفافية على مستوى عملياتها. ووضعت المجموعة عدداً من أطر العمل الشاملة كمدونة قواعد السلوك، والمعايير الخاصة بالموردين، وأنظمة إدارة المخاطر لضمان تطبيق أعلى معايير الحوكمة وتعزيز الثقة لدى أصحاب العلاقة.

المستهدفات وآليات المراقبة والتنفيذ

حددت المجموعة عدداً من المستهدفات الزمنية الواضحة ومجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بكل موضوع من المواضيع الجوهرية، حيث اعتمدت عام 2024 كسنة أساس لتعكس الأثر الفعلي للمجموعة بعد إتمام عمليات الاستحواذ المختلفة التي قامت بها.

ويتم مراقبة أداء المجموعة وفق مؤشرات الأداء والمستهدفات بشكل منتظم، حيث يتم تقييم مستوى الأداء وتحديد طرق التحسين. وتتم مراقبة الأداء من خلال ما يلي:

- نظام موحد لتتبع مؤشرات الأداء الرئيسية
- إجراءات واضحة لحوكمة البيانات والتحقق من صحتها
- مراجعات الأداء المنتظمة وتقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
- دمج المؤشرات في التقارير الداخلية والإفصاحات السنوية للمجموعة

تشمل الممكّنات التشغيلية لاستراتيجية الاستدامة ما يلي

- دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية
- تطوير خطط إزالة الكربون لكل قطاع من قطاعات عمل المجموعة
- دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في إدارة المخاطر المؤسسية
- تأسيس نظام خاص على مستوى المجموعة لإدارة المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة
- تحقيق التوافق بين مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية والأولويات البيئية والاجتماعية والحوكمة الاستراتيجية

أهداف المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة المحددة بإطار زمني

تقوم المجموعة بدمج مؤشرات أداء رئيسية محددة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عمليات إدارة الأداء، ما يعزز مستويات المساءلة ويحفز تحقيق مستهدفات الاستدامة في كافة قطاعاتها. علاوة على ذلك، نالت المجموعة شهادات اعتماد "آيزو" متعددة المعايير في مجالات الجودة، والبيئة، والصحة والسلامة، والطاقة، واستمرارية الأعمال، لتؤكد بذلك توافقها مع أفضل الممارسات العالمية. وتكفل هذه الآليات تحقيق المساءلة، والاتساق، والشفافية في تتبع التقدم المحرز، بالتوازي مع تمكين التحول والتحسين المستمر عبر كافة جوانب المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الركيزة الاستراتيجية	المواضيع الجوهرية	المستهدفات	المخطط الزمني	السنة المستهدفة
الريادة البيئية	انبعاثات غازات الدفيئة	خفض انبعاثات النطاقات (1) و(2) و(3) على مستوى المجموعة بنسبة 22% من القيمة المسجلة في سنة الأساس 2024	على المدى القصير	2034
	التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون	خفض النسبة المئوية السنوية لكثافة انبعاثات غازات الدفيئة لكل حاوية نمطية أو طن من البضائع	سنوياً	سنوياً
	حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي	زيادة الإنفاق السنوي على الحلول القائمة على الطبيعة، وتنفيذ مبادرة واحدة على الأقل من هذه الحلول لتعزيز التنوع الحيوي.	سنوياً	سنوياً
	إدارة النفايات	تحقيق زيادة سنوية في معدلات إعادة تدوير النفايات للوصول إلى نسبة 75% من إجمالي النفايات الصلبة المتولدة	على المدى القصير	2030
الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية	حقوق الإنسان وظروف العمل	تدريب 95% من الموظفين على مبادئ حقوق الإنسان، بما يشمل التوعية بسياسة وإطار عمل حقوق الإنسان المعتمدين لدى المجموعة	على المدى القصير	2028
	الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي	إطلاق خمس مبادرات للمسؤولية المجتمعية سنوياً كحد أدنى لكل قطاع من قطاعات المجموعة	سنوياً	سنوياً
	الصحة والسلامة	الحفاظ على تحقيق صفر وفيات في صفوف موظفي مجموعة موانئ أبوظبي على امتداد جميع قطاعات المجموعة لغاية 2030	على المدى القصير	2030
	استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها	رفع معدل رضا الموظفين إلى 80% بحلول عام 2028	على المدى القصير	2028
الحوكمة والأخلاقيات والشفافية	الممارسات التجارية الأخلاقية	إتمام 95% من الموظفين للتدريب السنوي الخاص بقواعد السلوك المهني	سنوياً	سنوياً
	الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد	إلزام 95% من الموردين الجدد في دولة الإمارات (باستثناء الموردين لمرة واحدة) باستكمال متطلبات الاستدامة ضمن مرحلة تأهيل الموردين في عملية المشتريات بحلول عام 2030	على المدى القصير	2030
	إدارة المخاطر الأمنية	خفض وتيرة الحوادث الأمنية المادية بنسبة 5% على امتداد جميع قطاعات المجموعة	على المدى القصير	2027

الحوكمة والأخلاقيات والشفافية

الممارسات التجارية الأخلاقية

إطار الحوكمة للمجموعة هو أساس استراتيجيتها للتنمية المستدامة.

التزم مجلس الإدارة بشكل تام بإدماج اعتبارات الاستدامة بما فيها التكيف مع التغير المناخي والمسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي وغيرها في عمليات صنع القرار وتخصيص رأس المال وإدارة المخاطر.

عززت المجموعة إطار الحوكمة المؤسسية خلال عام 2025، وحسّنت من إشراف مجلس الإدارة، وإدارة المخاطر، والامتثال.

تعزيز الرقابة لدعم النمو المستدام والمرن

حققت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 تقدماً ملموساً في تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية وإشراف مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ووظائفها المختلفة لتدعم بذلك عمليات صنع القرار الفاعلة إضافةً إلى تعزيز المساءلة. وساهمت هذه التحسينات في دعم توسع أعمال المجموعة من حيث النطاق والانتشار الجغرافي والتحديات التشغيلية على امتداد الموانئ والخدمات البحرية واللوجستية والمناطق الصناعية، وذلك في ظل بيئة تجارة عالمية اتسمت بالتقلب والضبابية.

وفي إطار عمل الحوكمة المؤسسية، ركزت المجموعة جهودها على ترسيخ آليات الرقابة، وتحديد المسؤوليات بوضوح، وتحسين جودة وسرعة تدفق المعلومات المقدمة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وأثمرت هذه الجهود عن وضع إطار رقابي أكثر تكاملاً وتركيزاً على دعم عملية اتخاذ القرار؛ بحيث لا يقتصر دوره على صون الأصول والسمعة المؤسسية فحسب، بل يدعم أيضاً موثوقية الأداء، والانضباط في تخصيص رأس المال، وتحقيق قيمة طويلة الأمد.

وينعكس هذا الالتزام في إشراف مجلس الإدارة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام الخمسة المقبلة، حيث تم تأسيس لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة، بالإضافة إلى دمج مقاييس أداء هذه الاعتبارات عند احتساب مكافآت الأعضاء التنفيذيين في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة واللجان التابعة له بمراقبة المواضيع الجوهرية المتعلقة بالاستدامة والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالمناخ كجزء من أجندتهم الرسمية والتي تتم مناقشتها سنوياً، كما يتم رفع تقارير دورية عن التقدم المحرز بخصوصها إلى مجلس الإدارة.

وتضمنت أبرز الإنجازات خلال العام تعزيز حوكمة مجلس الإدارة والرقابة الاستراتيجية، وتحقيق تطوير جوهري في هيكلية وتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية، إلى جانب التحسين المستمر في دقة واتساق الرقابة على الامتثال. وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى تعزيز قدرة المجموعة على استشراف المخاطر وإدارتها والاستجابة لها من أجل تمكين التجارة العالمية عبر مختلف الأسواق والمناطق.

الحوكمة المؤسسية: تعزيز فاعلية مجلس الإدارة والرقابة والمساءلة

واصل مجلس الإدارة خلال العام تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية في مجموعة موانئ أبوظبي، وضمان اتسامه بالمرونة والاستجابة، ومواكبة نموذج أعمال المجموعة المتطور، وانتشارها الجغرافي الواسع على الساحة الدولية.

وارتكزت هذه الجهود بشكل محوري على إجراء مراجعة شاملة وتحديث لميثاق مجلس الإدارة، إلى جانب مواثيق اللجان المنبثقة عنه، وهي: لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ولجنة المكافآت والموارد البشرية. وقد ساهمت هذه التحديثات في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وصلاحيات اتخاذ القرار بدقة، مما أدى إلى تعزيز الرقابة، ورفع كفاءة اللجان، وترسيخ مبدأ المساءلة في كافة المجالات الحيوية للحوكمة.

كما استعرض المجلس واعتمد الأطر الجوهرية للنزاهة والحوكمة، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل، وإطار مكافحة الاحتيال، وسياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها. وقد ساهمت هذه الإجراءات في ترسيخ المعايير الأخلاقية في كافة قطاعات المجموعة، وضمنت توحيد التوقعات المتعلقة بالسلوك والشفافية وآليات التصعيد عبر مختلف العمليات والمناطق الجغرافية.

ويقدم إطار عمل الإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها مصادراً سرية للإبلاغ عن المخالفات، ويوفر حماية كاملة من أي إجراءات أو ممارسات انتقامية قد يتعرض لها الأفراد الذين قاموا بالإبلاغ عن تلك المخالفات.

وشكلت ورشة العمل الاستراتيجية التي عقدها المجلس في عام 2025 محطة بارزة أخرى، حيث وفرت إطاراً منظماً لمراجعة وتقييم التوجه الاستراتيجي للمجموعة للأعوام الخمسة القادمة.

وقد أسهمت هذه الورشة في تعزيز دور المجلس في صياغة القيمة طويلة الأمد، مما مكّن السادة أعضاء مجلس الإدارة من تقييم الفرص الناشئة والمخاطر الناتجة عن ديناميكيات التجارة العالمية، والتطورات التنظيمية، والظروف الجيوسياسية.

ونتج عن ذلك تحقيق مواءمة أكبر بين الاستراتيجية، ومستوى قبول المخاطر، وأولويات الاستثمار، مما دعم ممارسة رقابة أكثر فاعلية على أداء الإدارة التنفيذية.

إن هذه التحسينات في منظومة الحوكمة بمجملها قد عززت من قدرة مجلس الإدارة على الاضطلاع بمسؤوليات التوجيه والإشراف الفاعل، وترسيخ المواءمة الاستراتيجية والسلوك الأخلاقي والرقابة، بما يدعم مهمة مجموعة موانئ أبوظبي في تمكين حركة التجارة العالمية.

واصل مجلس إدارة المجموعة تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية لتلبية احتياجات الأعمال المتنامية للمجموعة.

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة

خلال عام 2025، تشكّل مجلس إدارة المجموعة من مزيج متكامل من الأعضاء، يتمتع كل منهم بمجموعة فريدة من المهارات والخبرات الواسعة، جميعهم ملتزمون بتحقيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية لدعم طموحات المجموعة وتميّزها التشغيلي، ويتم اختيار أعضاء المجلس وفقاً لخبراتهم ومهاراتهم القيادية المتميزة.

وقد شهد اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في عام 2025 إجراء انتخابات تجديد مجلس الإدارة، وذلك عقب انتهاء الدورة الانتخابية لأعضاء المجلس ومدتها ثلاث سنوات. وفي إطار منظومة الحوكمة المؤسسية المعتمدة في مجموعة موانئ أبوظبي، تولت لجنة المكافآت والموارد البشرية مراجعة الملفات الشخصية للمرشحين وتقييم خبراتهم، مع مراعاة الهيكل العام للمجلس وضمان تنوعه، والتركيز على الخبرات النوعية التي سيقدمها الأعضاء الجدد.

وحافظت المجموعة على مجلس إدارة منظم مدعوم بسياسات التعيينات والمكافآت، ومتوافق مع ميثاق مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي.

ويشمل مجلس الإدارة عنصراً نسائياً واحداً، ما يمثل 11% من كافة الأعضاء، حيث تدرك المجموعة أهمية التنوع بين الجنسين على المستوى الإداري لتحقيق الحوكمة الفاعلة.

يتم التركيز على التنوع بين الجنسين في الإجراءات المتعلقة بترشيحات مجلس الإدارة والتخطيط للتعاقب الوظيفي، حيث تضطلع لجنة المكافآت والموارد البشرية بمراجعة الفرص بشكل منتظم لرفع مستويات التنوع ضمن تعيينات المجلس الجديدة.

وتلتزم المجموعة أيضاً بتعزيز التنوع بين الجنسين ضمن كوادرها الوظيفية في مستويات العمل المختلفة.

إدارة تضارب المصالح

قد ينشأ تضارب في المصالح عندما يكون للمصالح الشخصية أو المالية أو الخارجية القدرة على التأثير، أو ما يفسَّر على أنه تأثير، على موضوعية اتخاذ القرار. وبناء عليه، تدير مجموعة موانئ أبوظبي هذه الحالات بما يتماشى مع سياسة تضارب المصالح الخاصة بها، والتي تحدد اشتراطات الإفصاح الإلزامية والضوابط المطبقة لحماية نزاهة القرارات المؤسسية.

يتعين على الموظفين وأصحاب العلاقة المعنيين الإفصاح عن حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتصورة. ويشمل ذلك الإفصاحات المستمرة على مدار العام، بالإضافة إلى المشاركة في عملية الإقرار السنوي بتضارب المصالح، والتي تؤكد دقة الإفصاحات وحداثتها.

وقد تتعلق الإفصاحات بأنشطة تجارية خارجية أو علاقات شخصية أو مصالح مالية لدى المتعاقدين، أو المشاركة في قرارات يمكن التشكيك في حياديتها. يتم مراجعة حالات التضارب المبلغ عنها عبر القنوات المعتمدة، مع تطبيق تدابير الحماية المناسبة عند الضرورة.

وقد تشمل هذه التدابير التنحي عن اتخاذ قرارات معينة أو إعادة إسناد المسؤوليات أو تعزيز الرقابة الإشرافية أو غيرها من الإجراءات المحددة في سياسة تضارب المصالح.

كما تطبق السياسة على أنشطة المشتريات والتعاقد والتعامل مع الغير، حيث يمكن أن يؤدي التضارب فيها إلى زيادة حجم التعرض للمخاطر. ويتوقع من الموظفين الإفصاح عن المصالح ذات الصلة على الفور وطلب التوجيه في حال وجود أي شكوك.

تساهم هذه الإجراءات في ضمان اتخاذ القرارات بموضوعية، وبما يتماشى مع المعايير الأخلاقية وتطلعات الحوكمة في المجموعة.

بناء المعرفة الجماعية

تسعى مجموعة موانئ أبوظبي لضمان حصول مجلس الإدارة على المعرفة المؤسسية اللازمة، وذلك خلال مرحلة تأهيل الأعضاء الجدد، وتعريفهم بنموذج أعمال المجموعة وملف المخاطر وإطار عمل الحوكمة والتزامات المجموعة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

شارك مجلس الإدارة خلال عام 2025 في جلسات التوعية حول المواضيع الناشئة التي تشمل تقييمات المخاطر الجيوسياسية، والإفصاحات المتعلقة بالمناخ، والالتزامات المتنامية للامتثال في ساحة التجارة العالمية. وتغطي خبرات المجلس مجالات العمليات التشغيلية في الموانئ والخدمات اللوجستية البحرية والشؤون المالية والقانونية والتنظيمية والاستدامة وإدارة المخاطر.

تنوع مجلس الإدارة

يترأس مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي معالي محمد حسن السويدي، وهو عضو مستقل غير تنفيذي في المجلس. وتكفل طبيعة منصبه غير التنفيذي في المجموعة الفصل بين قيادة مجلس الإدارة والإدارة اليومية لعمليات المجموعة، لتحقيق الإشراف المستقل على عمل المجموعة وإرساء مبدأ المساءلة أمام المساهمين.

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين (ليشكلوا نسبة 89%) من مجموع أعضاء المجلس التسعة. ويعتبر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة العضو التنفيذي الوحيد في المجلس. ويتم التحقق من استقلالية الأعضاء سنوياً وفقاً لمعايير هيئة الأوراق المالية والسلع.

الأعضاء	المنصب	الفئة العمرية
معالي محمد حسن السويدي	رئيس مجلس الإدارة، عضو مستقل غير تنفيذي	50-30
السيد خليفة سلطان السويدي	نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو مستقل غير تنفيذي	50-30
الكابتن محمد جمعة الشامسي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة	50-30
السيد جاسم حسين ثابت	عضو مستقل غير تنفيذي	50-30
سعادة منصور محمد الملا		50-30
السيدة نجيبة حسن الجابري		50-30
السيد جيل أدويتي أدوتيفي-أكوي		50-30
سعادة محمد إبراهيم الحمادي		أكبر من 50 عاماً
السيد رينزو برافو كالامبروجيو		أكبر من 50 عاماً

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

تؤدي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي دوراً محورياً في ترسيخ أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية للمجموعة. وتتولى اللجنة توفير إشراف مؤسسي ومنهجي يساند مجلس إدارة المجموعة وإدارتها التنفيذية، وذلك عبر ضمان فاعلية مختلف جوانب الحوكمة.

وامتثالاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة سوق المال، تتألف اللجنة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة، يتمتعون بخبرة واسعة ومشهودة في الشؤون المالية والمحاسبية، على أن تضم في عضويتها خبيراً واحداً على الأقل في الشؤون المالية والمحاسبية وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

يتمثل دور اللجنة في تقييم ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المجموعة والموافقة عليها، مع إلزام الإدارة بتصميم وتنفيذ والحفاظ على منظومة مناسبة لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة وإجراءات الرقابة الداخلية.

لجنة المكافآت والموارد البشرية

تقوم لجنة المكافآت والموارد البشرية بدور بالغ الأهمية في مجموعة موانئ أبوظبي، حيث تدعم مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة مع الالتزام بالحرص والتدقيق اللازمين. وتحرص اللجنة، بقيادة رئيسها على تطبيق معايير النزاهة والشفافية في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالمكافآت والتوظيف وترشيحات مجلس الإدارة والتخطيط للتعاقب الوظيفي ضمن المجموعة.

لجنة الاستراتيجية والاستثمار

تعد لجنة الاستراتيجية والاستثمار في مجموعة موانئ أبوظبي ركناً أساسياً ضمن إطار حوكمة المجموعة، حيث تعنى بالإشراف على التخطيط الاستراتيجي ومبادرات الاستثمار للمجموعة وشركاتها التابعة. وتقوم اللجنة تحت إشراف رئيسها بدورٍ أساسي في دفع عجلة النمو المستدام وتعزيز القيمة للمجموعة.

تشرف لجان مجلس الإدارة على سياسات المجموعة للاستراتيجية والموارد البشرية والتدقيق والمخاطر.

اللجان الإدارية

أنشأ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة عدداً من اللجان الإدارية لضمان الحوكمة الفاعلة ومعالجة المخاطر ذات الصلة وزيادة كفاءة عملية صنع القرار. وتوفر اللجان التالية الضمانات للمساهمين، وتوفر منصة خاصة لاستقبال ومناقشة التحديثات الخاصة بأداء المجموعة التشغيلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يرتكز عمل لجنة الإدارة التنفيذية على عملية صنع القرار في المجموعة والشركات التابعة لها، والتي تشمل الاستراتيجيات وتخطيط الأعمال وإعداد الميزانية والتقارير المالية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وتوجه اللجنة أنشطة المجموعة من خلال إرسائها للأهداف والاستراتيجيات التي يتوجب العمل لتحقيقها.

وتوفر اللجنة أيضاً المقومات اللازمة لنجاح المجموعة وذلك عبر الآليات التالية:

- الهياكل القانونية والتنظيمية الهادفة التي تتوافر فيها عوامل الفاعلية والكفاءة
- التخطيط العملي والضوابط الرقابية وإدارة المخاطر التي تقيّم المخاطر استناداً إلى نهج متكامل متعدد الجوانب
- وضع خطط للتعاقب الوظيفي لها القدرة على صياغة أطر لتحديد معايير المرشحين للمناصب المهمة في المجموعة وتدريبهم واختيارهم
- التحقق من تحديد الاستراتيجيات الرقمية وانسجامها مع الأهداف التجارية للمجموعة

لجنة مجلس المناقصات

تقوم لجنة مجلس المناقصات بالموافقة على الالتزامات والقرارات الأخرى المتعلقة بشراء السلع والخدمات وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات المعتمدة.

- الالتزام بمعايير النزاهة وممارسة الضوابط الرقابية في عملية المشتريات
- ضمان الامتثال لسياسة المشتريات والدليل التوجيهي لإجراءات الشراء
- مراجعة وتقديم المشورة بشأن المسائل الأخرى وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات و/أو بطلب من الجهة المختصة (يجب على الجهة المختصة الموافقة على أي مسائل تتعلق بالمشتريات).

لجنة الاستثمار والاستراتيجية

تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة الاستثمار والاستراتيجية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات بخصوص عروض الدمج والاستحواذ، والمشاريع الجديدة/القائمة، وتمويل المشاريع، واستكشاف فرص الاستثمار، وبيع الأصول، وتمويل النفقات الرأسمالية أو عدم تمويلها. وتتولى اللجنة مراجعة الأنشطة التالية واعتمادها، تمهيداً لعرضها على لجنة الإدارة التنفيذية وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات التي تطبقها المجموعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- استراتيجيات النمو المتبعة في الأسواق الدولية، وأي تغييرات أساسية في التوجهات الاستراتيجية، وخطط التنويع وما إلى ذلك.
- الأساس الاستراتيجي للاستثمار في الشركات و/أو عمليات الاستحواذ أو بناء الأصول، إلى جانب نتائج تقارير التدقيق اللازم، والمفاوضات حول شروط الاستثمار، والعروض الملزمة المقدمة.
- الإشراف على خطة العمل الاستراتيجية الخمسية للمجموعة، إلى جانب الميزانية السنوية ومؤشرات قياس الأداء المؤسسي بما يحدد نطاق مستهدفات استراتيجية الأعمال على المدى الطويل وأي تغييرات أساسية لاحقة تطرأ على هذه الاستراتيجية.
- جميع أنشطة التمويل الجوهرية (بما في ذلك أنشطة الخزانة، وتمويل المشاريع وإعادة تمويلها) التي يلزم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- الإشراف على تنفيذ السياسات التي تشكل أساس خطط التمويل المالي للمجموعة، بهدف التأكد من كفايتها وجدارتها لتلبية المتطلبات التشغيلية وتوفير رأس المال للمجموعة، إلى جانب تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص التغييرات في رأس مال المجموعة وهيكل الدين حسبما تقتضي الضرورة، إضافة إلى صياغة سياسات التحوّط من مخاطر تقلبات أسعار العملات والفائدة.

لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

تشرف لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة على السياسات والالتزامات ومستويات الأداء في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة. كما تقود اللجنة جهود تطوير استراتيجية المجموعة في هذا الصدد، وتنسيق عملية دمج مبادئها عبر كافة وحدات الأعمال، وتحديد أوجه التآزر في الحوكمة وممارسات الأعمال المسؤولة. وتتضمن مهامها ما يلي:

- اعتماد وصياغة استراتيجيات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة للمجموعة والقطاعات والشركات التابعة، بما يتماشى مع الأجندات الوطنية والدولية ذات الصلة.
- ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والتشريعية ذات الصلة، وكافة الالتزامات الجوهرية الأخرى.
- إيصال مبادرات وإفصاحات المجموعة بشأن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى أصحاب العلاقة الرئيسيين.
- توجيه مسارات عمل المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر المجموعة والقطاعات والشركات التابعة، وتخصيص الميزانيات والموارد المتعلقة بها.
- الإشراف على أداء مبادرات وبرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتقديم التوصيات بالتغييرات اللازمة عند الضرورة.

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي

الهيكل التنظيمي

تشرف اللجنة على إفصاحات المجموعة السنوية حول المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة وتعتمدها قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

ويحصل المجلس على ملخص حول أداء الاستدامة والمواضيع الجوهرية ومخاوف أصحاب العلاقة مرة واحدة سنوياً على الأقل. ويضمن ذلك حصول تقارير الاستدامة على ذات المستوى من التدقيق المطبق على التقارير المالية.

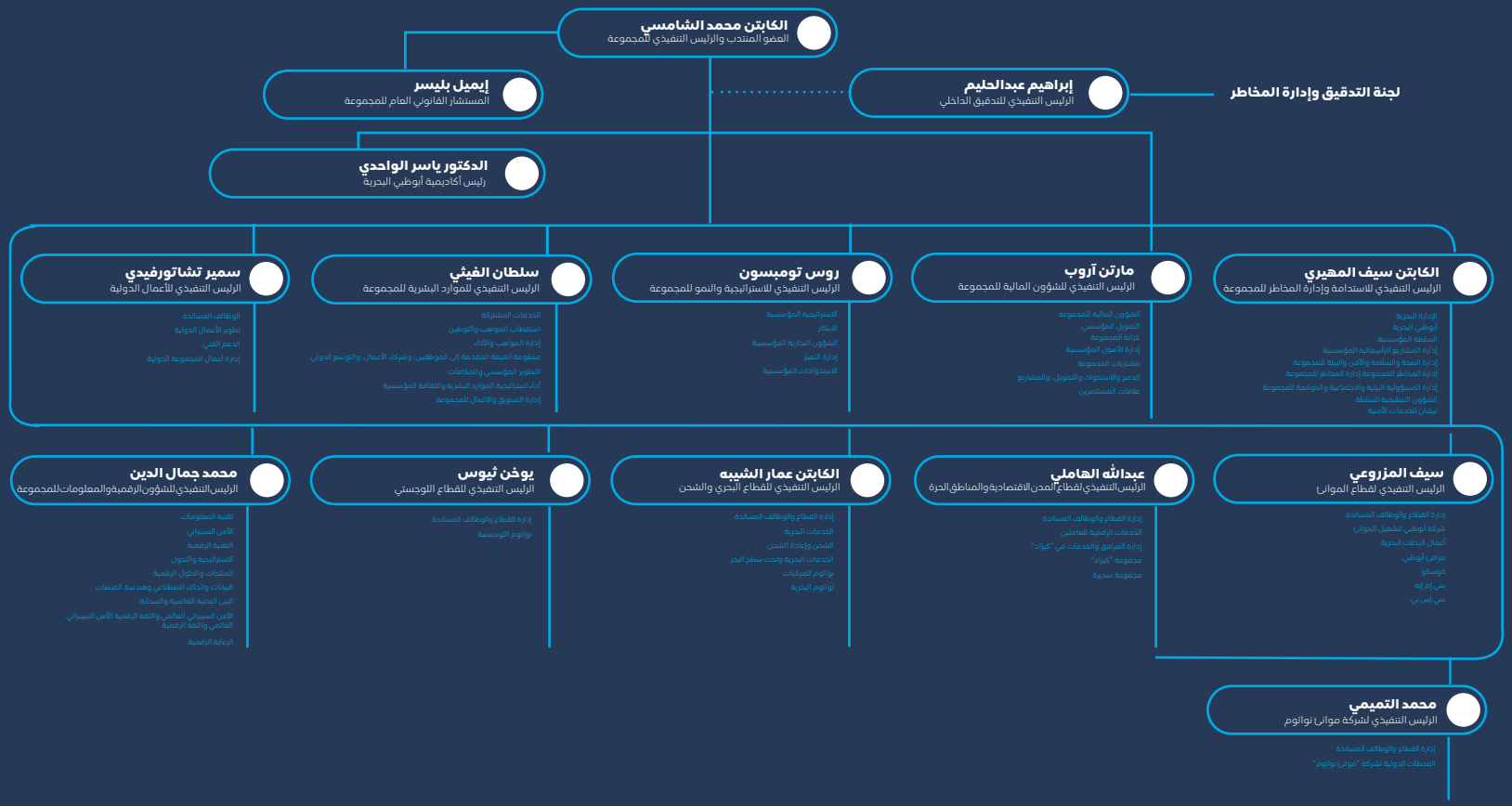

تقييم الأداء

يجري مجلس الإدارة تقييمات الأداء بشكل دوري بالتعاون مع مستشار خارجي مستقل، حيث يتم اعتماد مخرجات هذا التقييم في توجيه التحسينات المتعلقة بالحوكمة.

تعاقدت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 مع معهد "حوكمة" للحوكمة المؤسسية لإجراء تقييم شامل لأداء مجلس إدارة المجموعة. وشملت عملية التقييم توزيع استبيانات سرية عبر الإنترنت لجمع آراء أعضاء مجلس الإدارة حول أداء المجلس ولجانه الفرعية.

تعتمد تحسينات المجموعة للحوكمة على تقييمات الأداء المنتظمة لمجلس الإدارة.

وكشف التقييم عن وجود أسس قوية لإطار الحوكمة، مؤكداً أن المجموعة ماضية في مسيرتها نحو تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

كما تشير عملية التقييم إلى أن مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتسم بالديناميكية، ويضم مهارات وخبرات متنوعة، ويتبنى ثقافة مؤسسية إيجابية تتيح مناقشة الإدارة التنفيذية بفاعلية واتخاذ قرارات استراتيجية صائبة.

وبشكل عام، يؤكد التقييم قوة وتماسك مجلس الإدارة ومقوماته الإيجابية، مع تسليط الضوء في الوقت ذاته على مجالات التحسين الممكنة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: تنمية منظومة متكاملة للمخاطر والرقابة

واصلت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 رفع مستويات جاهزية ونضج قسم إدارة المخاطر وهيكله وأهمية قراراته، لتعكس توسع البصمة التشغيلية للمجموعة، بالإضافة إلى تصاعد التقلبات في أسواق التجارة العالمية والظروف الجيوسياسية والبيئة التنظيمية.

ويحتفظ مجلس الإدارة بمسؤولية الإشراف على المخاطر الجوهرية ومنها مخاطر الاستدامة والمناخ، ويقوم بذلك من خلال هياكل الحوكمة واللجان التابعة له.

تم إطلاق برنامج التحول لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية على مستوى المجموعة، والمدعوم بخارطة طريق مرحلية تشمل التحسينات العاجلة، وترسخ الممارسات، وبناء القدرات على المدى الطويل.

وقد أرسى هذا البرنامج نموذج عمل قابلاً للتوسع ومتسقاً مع المخاطر والضوابط الرقابية عبر كافة القطاعات والشركات التابعة، مما ساهم في تعزيز الرقابة المؤسسية، والانضباط في عمليات التنفيذ، ومرونة العمليات الحيوية لتمكين التجارة. كما شهدت آليات رصد المخاطر الاستراتيجية تطوراً جوهرياً من خلال التطبيق المنهجي لتحليل العوامل)السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية)، ورسم خرائط لتوجهات القطاع، وإجراء مقارنات معيارية مع استراتيجية المجموعة والمصادر الخارجية الموثوقة.

ويتم دمج المخاطر المتعلقة بالاستدامة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية كجزء لا يتجزأ منها.

وأسهمت قدرات الإنذار المبكر وإعداد السيناريوهات المحتملة للمخاطر في تحسين استخدام تلك الأدوات، ما ساعد في رفع مستويات الجاهزية للتعامل مع الاضطرابات المحتملة والتي قد تؤثر على الممرات التجارية والمتعاملين والأصول الهامة.

وعلاوة على ذلك، قامت المجموعة بتوحيد هيكلية تصنيف المخاطر المؤسسية، مما عزز من اتساق تصنيف المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية ومخاطر الامتثال وفق إطار "كوسو" لإدارة مخاطر المؤسسات. ويتم دمج مخاطر الاستدامة والمناخ الجوهرية بشكل واضح في سجلات المخاطر المؤسسية، وتقييمها بمنهجيات موحدة، ووضعها ضمن إطار مستوى قبول المخاطر المعتمد لدى مجلس الإدارة. وأدى ذلك إلى تحسين القدرة على المقارنة وتكوين رؤية شاملة على مستوى محفظة أعمال المجموعة، مما ساهم في ترتيب أولويات إجراءات الحد من المخاطر ورفع جودة التقارير الصادرة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ومن أبرز التطورات الرئيسية الأخرى تحقيق مستوى أعمق من التكامل بين إدارة المخاطر وحوكمة الرقابة الداخلية؛ حيث أدى تعزيز الربط بين المخاطر وضوابط الرقابة على مستوى المؤسسة، والضوابط على مستوى العمليات، والضوابط العامة لتقنية المعلومات، إلى إرساء مسارات أوضح لأنشطة التأكيد والضمان. وشمل ذلك اعتماد منهجيات مهيكلة لاختبار كفاءة التصميم والفاعلية التشغيلية، مع وضع حوكمة أكثر شفافية لمعالجة الثغرات.

وعزز ذلك الثقة في تقييمات المخاطر المتبقية، والموثوقية التشغيلية للعمليات الجوهرية.

وأخيراً، تم الارتقاء بأطر الحوكمة ورفع التقارير من خلال تقديم رؤى أكثر شمولاً للمخاطر المؤسسية، تضمنت خرائط المخاطر الحرارية الموحدة ورادارات المخاطر المتوافقة مع المعايير المعتمدة ونموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي يضم قطاعات الأعمال والعمليات، ووظائف المخاطر والرقابة، والتدقيق الداخلي.

وقد زود ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر برؤية متسقة وموجهة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن توجهات المخاطر الجوهرية والتقدم المحرز في خطط الحد منها.

الامتثال: تعزيز المواءمة والرقابة والمساءلة التشغيلية

يترسخ إطار المجموعة للامتثال بمدونة قواعد السلوك الرسمية لها وبامتثالها بسياسات مكافحة الفساد، والتي تعد سياسات إلزامية لجميع الموظفين والهيئة الإدارية وكافة الأطراف الخارجية التي تتعامل معها المجموعة على امتداد عملياتها حول العالم.

وتركز المجموعة أيضاً على الإشراف على الامتثال كجزء من هيكل الحوكمة لديها، حيث يتم إعداد التقارير الدورية وتقديمها إلى الإدارة العليا ولجان مجلس الإدارة المعنية إذا اقتضى الأمر لمتابعتها ولدعم إدارة مخاطر الامتثال وفاعلية ضوابط الرقابة.

تمتلك المجموعة قناة سرية خاصة للإبلاغ عن المخالفات، ويمكن للموظفين وأصحاب العلاقة الخارجيين الوصول إليها، ليتمكنوا من خلالها من إيصال مخاوفهم بصورة سرية دون الخوف من ردود فعل انتقامية، وذلك كجزء من التزام المجموعة بمنع الممارسات الانتقامية.

وتقدم المجموعة تدريباً إلزامياً حول الامتثال والأخلاقيات بصورة منتظمة وكجزء من عملية تأهيل الموظفين، وتركز بشكل أساسي على المناصب الأكثر عرضة للمخاطر والإدارة العليا، وتهدف بذلك إلى ضمان الفهم المستمر للسياسات المعمول بها، وتطبيقها على مستوى المجموعة بشكل ناجح.

يتم تطبيق العقوبات التأديبية بخصوص أي انتهاكات للسياسات المعتمدة على كافة مستويات المجموعة بما فيها الإدارة العليا، ما يعزز مستويات المساءلة والسلوك الأخلاقي بين الموظفين. وتم التحقيق في جميع الحوادث المتعلقة بالامتثال التي وقعت خلال فترة التقرير استناداً إلى الإجراءات المعتمدة، وتم التعامل معها باتخاذ إجراءات تصحيحية لرفع كفاءة بيئة الامتثال داخل المجموعة.

ويغطي إطار الامتثال لدى المجموعة بشكل واضح مسائل مكافحة الرشوة والفساد، والامتثال للعقوبات، والحد من الجرائم المالية، ما يعكس أثر المجموعة الدولي واندماجها في الأسواق المنضبطة بالقوانين والتنظيمات.

تطبق مدونة قواعد السلوك وسياسات مكافحة الفساد على جميع الموظفين والأطراف الخارجية المعنية.

المساهمات السياسية ومجموعات الضغط

لا تقدم مجموعة موانئ أبوظبي أي مساهمات لأحزاب سياسية أو سياسيين أو لجان أعمال سياسية في أي دولة. وتتبع المجموعة سياسة مشاركة سياسية معتمدة من قبل مجلس الإدارة تمنع أي تبرعات سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

وفي حال تواصل المجموعة مع أي حكومة بشأن مسائل سياسية (مثل تسهيل التبادل التجاري واللوائح التنظيمية للموانئ)، فيتم ذلك بكل شفافية وبصورة تتوافق مع قوانين الإفصاحات السياسية المعمول بها، ويتم رفع تقرير بشأنها سنوياً إلى مجلس الإدارة.

وتدرك مجموعة موانئ أبوظبي أهمية المشاركة الشفافة والمسؤولة مع أي جهات عامة أو منصات تجارية لتكون أساساً للمحافظة على ثقة أصحاب العلاقة والحد من مخاطر الفساد ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتتبع المجموعة نهجاً وقائياً مضبوطاً بسياسات الحوكمة المعتمدة لديها، يحكم التأثير السياسي والمشاركة العامة في السياسات.

لا تشارك المجموعة في عضوية الأحزاب السياسية أو الحملات السياسية أو الأنشطة الانتخابية. ولا تساهم بأي تبرعات مادية أو عينية للأحزاب أو المرشحين أو المنظمات السياسية بأي شكل كان.

لا تمارس المجموعة أي ضغوط سياسية ولا تتعامل مع أي جهات خارجية تمارس تلك الضغوط. وتتم كافة التعاملات مع الجهات العامة لأغراض تنظيمية أو تشغيلية أو متعلقة بالامتثال فقط، وتلتزم بالقوانين المعمول بها وبمدونة قواعد السلوك في المجموعة وبسياسات مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد.

تشارك مجموعة موانئ أبوظبي في بعض الهيئات التجارية والمنظمات الدولية وذلك بهدف دعم جهود التعاون التقني والتبادل المعرفي والتميز التشغيلي، واتباع أفضل الممارسات الخاصة بالاستدامة في قطاعات النقل والخدمات البحرية واللوجستية والبنى التحتية.

لا تشارك المجموعة ولا تمول أي منظمات تجارية يتعارض عملها مع التنظيمات المناخية أو تلك التي تتبنى أو تعمل وفق أطر تتعارض مع العلوم المناخية أو الأهداف التي تنص عليها اتفاقية باريس للمناخ.

وفي حال مشاركة المجموعة في المنصات الجماعية أو المنظمات الأخرى في القطاع، يتم ذلك بالتوافق مع استراتيجيتها للاستدامة والتزاماتها المناخية. ويتم إجراء مراجعات دورية للتحقق من امتثال تلك الأنشطة.

يجب توافق المشاركة السياسية للمجموعة مع أهدافها المناخية المعتمدة وخطط إزالة الكربون وإفصاحاتها العامة حول الاستدامة.

إشراك أصحاب العلاقة وتقييم الأهمية المزدوجة

يتم إشراك أصحاب العلاقة بشكل مستمر عبر قنوات رسمية وغير رسمية على مستوى المجموعة.

وتسهم آليات التفاعل في تعزيز الشفافية والحوار المفتوح، وتشجع على إبداء الرأي والملاحظات، ما يضمن أخذ وجهات نظر أصحاب العلاقة بعين الاعتبار عند وضع خطط الأعمال، وتطوير المشاريع ومبادرات الاستدامة، وتحديد إجراءات إدارة المخاطر.

إشراك أصحاب العلاقة

تدرك مجموعة موانئ أبوظبي أهمية إشراك أصحاب العلاقة بشكل فاعل ومستمر، نظراً لكونه ممكّناً هاماً لتحقيق النمو المسؤول وإدارة المخاطر وخلق القيمة المستدامة. وإلى جانب إشراك أصحاب العلاقة في تقييم الأهمية المزدوجة، تحرص المجموعة على ضمان وجود برامج أخرى مخططة لمشاركتهم تغطي عملياتها وسلسلة القيمة أيضاً.

وتهدف هذه البرامج إلى التعرف على تطلعات أصحاب العلاقة، وتحديد الفرص والمخاطر، واتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية سديدة.

أبرز فئات أصحاب العلاقة وآليات إشراكهم

تتفاعل المجموعة مع شريحة متنوعة وواسعة من أصحاب العلاقة تضم الموظفين، والموردين، والمتعاملين، والهيئات الحكومية، والمجتمعات المحلية، والمستثمرين، والهيئات الأخرى في القطاع، والهيئات الأكاديمية، والمؤسسات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وتشمل أنشطة المشاركة، على سبيل المثال وليس الحصر، ما يلي. ستبقى المجموعة على تواصل مستمر ومنتظم مع أصحاب العلاقة لمراقبة أبرز المسائل الناشئة المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وذلك بهدف الاعتماد على مخرجاتها في تقييمات الأهمية المزدوجة في المستقبل.

فئة أصحاب العلاقة	سبل التفاعل	وتيرة المشاركة
الموظفون	التفاعل حول قضايا الصحة والسلامة، والرفاه، وتطوير المهارات، والسلوك الأخلاقي، والثقافة المؤسسية.	مشاركة مستمرة، وتواصل رسمي شهري
الموردون	ركزت مشاركة الموردين على الامتثال للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وحقوق الإنسان، والأداء المتعلق بالصحة والسلامة والبيئة، وإدارة المخاطر المرتبطة بسلسلة الإمداد.	مشاركة منتظمة سنوياً وحسب الحاجة
الهيئات الحكومية والجهات التنظيمية	حوار تنظيمي مفتوح حول مواضيع البيئة والمجتمع والسلامة ذات الصلة بالموانئ والعمليات اللوجستية.	مشاركة مستمرة وفق المتطلبات التنظيمية
المتعاملون	استبيانات ملاحظات المتعاملين، وإدارة الحسابات، وتقييمات جودة الخدمة، واستشارات المتعاملين.	مشاركة دورية تشمل جمع ملاحظات المتعاملين بشكل سنوي
المجتمعات المحلية	برامج المشاركة المجتمعية، والاستشارات العامة، وتقييمات الأثر الاجتماعي.	مشاركة ممنهجة دورية وجلسات حوارية سنوية
المساهمون والدائنون	اجتماعات المستثمرين، والإفصاحات المالية وتلك المتعلقة بالاستدامة، والتواصل مع المساهمين.	مشاركة مستمرة وفق دورات إعداد التقارير والإعلانات المؤسسية الكبرى

فئة أصحاب العلاقة	سبل التفاعل	وتيرة المشاركة
الصحافة والإعلام	الأخبار الصحفية، والإحاطات الإعلامية، والمقابلات، والمشاركة في الفعاليات الخاصة، والتفاعل على منصات التواصل الاجتماعي	مشاركة مستمرة تتوافق مع الإعلانات والفعاليات والإفصاحات الخارجية
الهيئات الصناعية والتجارية	العضوية، وتبادل أفضل الممارسات، ومناقشة السياسات، ومبادرات التبادل المعرفي	مشاركة نشطة ربع سنوية
المؤسسات الأكاديمية والبحثية	التعاون في الأبحاث، والفرص التدريبية، وتطوير المواهب، ومبادرات الاستدامة المشتركة، والمؤتمرات	مشاركة سنوية وحسب المشاريع
المؤسسات غير الحكومية والمنظمات البيئية	المشاركة في الحفاظ على التنوع الحيوي، وحماية البيئة، وإحداث الأثر المجتمعي، وتنفيذ مشاريع الاستدامة	مشاركة دورية وحسب المشاريع

"نحن عضو في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وملتزمون بمواءمة عملياتنا واستراتيجياتنا مع المبادئ العشرة المنصوص عليها في الميثاق والمتعلقة بمجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد".

دعم حوار الاستدامة عبر المنصات العالمية

بناءً على ما أنجزناه خلال الأعوام الماضية، واصل الكابتن سيف المهيري، الرئيس التنفيذي للاستدامة وإدارة المخاطر، تعزيز ريادة المجموعة في مجال الاستدامة، وذلك عبر المشاركة الفاعلة بالمنتديات الإقليمية والدولية خلال عام 2025.

ومثّل الكابتن المجموعة في عدد من الفعاليات الخاصة بمجالات الاستدامة والبحرية والخدمات اللوجستية والطاقة والمناخ، مؤكداً التزام المجموعة بالريادة البيئة وجهودها لإزالة الكربون من عملياتها.

المشاركة في 15 مؤتمر وقمة ومنتدى استراتيجي والمساهمة في الحوارات المتعلقة بإزالة الكربون من العمليات البحرية، وتبني استخدام الوقود النظيف والطاقة المتجددة، وخفض الانبعاثات الضارة، وإنشاء بنى تحتية مستدامة، وسبل التكيف مع التغير المناخي.

تنوعت مشاركات الكابتن بين إلقاء كلمات رئيسية وعقد حلقات وجلسات نقاشية وعروض تعريفية تقنية، وذلك ضمن فعاليات العديد من المنصات العالمية مثل أسبوع أبوظبي للاستدامة، ومنتدى الوقود النظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقمة قادة الملاحة البحرية التي نظمتها شركة "دي إن في" ضمن فعاليات معرض "نور-شيبينغ" التجاري، ومعرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول "أديبك"، واليوم البحري العالمي الذي تنظمه المنظمة البحرية الدولية.

وسلط الكابتن خلال مشاركاته المختلفة الضوء على التقدم الذي أحرزته المجموعة في مجال إزالة الكربون من الأسطول، والتحول لاستخدام الطاقة الكهربائية، وتبني مصادر الطاقة المتجددة، وكفاءات الذكاء الاصطناعي التشغيلية، وتبني مصادر وقود أكثر رفقاً بالبيئة في عمليات المجموعة البحرية وفي الموانئ. وركز أيضاً على أهمية التعاون بين جميع أصحاب العلاقة في القطاع والهيئات التنظيمية وواضعي السياسات لتسريع التحول لمنظومة عمل منخفضة الكربون وأكثر استدامة. وأبرزت فعاليات متعددة مثل قمة مستثمري الطاقة الجديدة، وقمة فوربس الشرق الأوسط "قادة الاستدامة"، ومنتدى "كير" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دور المجموعة وجهودها لتطوير حلول مستدامة لقطاع النقل والعمليات اللوجستية، بينما ترسخ دور المجموعة في النقاشات الدولية حول البنى التحتية المرنة وجاهزيتها للمستقبل في ندوات أخرى مثل لقاء المائدة المستديرة لهيئات الموانئ في أوساكا، والمنتدى الاقتصادي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" ومجلس التعاون الخليجي.

> أكد الكابتن سيف المهيري خلال مشاركته المذكورة التزام المجموعة بدعم طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الاستدامة، ورسم ملامح المستقبل المستدام في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية.

التركيز على المجتمعات المحلية

يعد التفاعل مع المجتمعات المحلية* المحيطة بموانئ المجموعة وأصولها اللوجستية والصناعية والبحرية أولوية هامة. وتسعى المجموعة من خلال هذا التفاعل إلى فهم وإدارة آثار عملياتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على المجتمعات، وذلك عبر تنظيم جلسات حوارية مع المجتمعات المجاورة بشكل استباقي ومتواصل.

تتم المشاركة المجتمعية وفق الآليات التالية.

- تحديد التوقعات المجتمعية
- تقييم وإدارة الآثار الاجتماعية والبيئية
- دعم جهود التنمية الشاملة ومبادرات الاستثمار المجتمعي
- تحسين تصميم المشاريع وإجراءات الحد من الآثار السلبية، وتحديد الممارسات التشغيلية المرغوبة

تتوفر قنوات لاستلام الشكاوى والملاحظات حول أداء المجموعة عند الحاجة. وتتم مراجعة كل الطلبات المقدمة والتعامل معها وفقاً للإجراءات الداخلية المعتمدة.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل حول التفاعل مع المجتمعات المحلية، يرجى الاطلاع على صفحة 87 من هذا التقرير.

توجه آراء أصحاب العلاقة إجراءات التحسين الدائمة التي تقوم بها المجموعة.

دمج المخرجات في صنع القرار

تتم مراجعة الأفكار التي يتم جمعها من مشاركة أصحاب العلاقة بشكل منتظم، ومن ثم تبنيها في العمليات التالية حسب ملاءمتها.

- استراتيجية الاستدامة وخطط العمل
- إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية
- تخطيط المشاريع وعمليات اتخاذ القرارات التشغيلية
- تحديد المواضيع الجوهرية للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وترتيبها حسب الأولوية

تدعم تلك المخرجات أيضاً تحسين سياسات وبرامج المجموعة، إضافةً إلى أدائها في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تقييم الأهمية المزدوجة

في أعقاب دمج الشركات التي تم الاستحواذ عليها أخيراً، وبناءً على مخرجات عمليات تقييم الأهمية المزدوجة السابقة، أجرت المجموعة مطلع عام 2025 تقييم أهمية مزدوجة لضمان التوافق بين استراتيجية الاستدامة الجديدة وعمليات الإفصاح وإعداد تقارير الاستدامة، مع القضايا الجوهرية التي تعزز المرونة التشغيلية على المدى الطويل وتلبي تطلعات أصحاب العلاقة.

واعتمدت المجموعة في هذا التقييم المنهجي إطار عمل توجيه إعداد تقارير الاستدامة للشركات (CSRD) في الاتحاد الأوروبي، حيث تم تحديد المواضيع الجوهرية من خلال منظورين متكاملين.

الأهمية المالية (من الخارج إلى الداخل)

تحليلات المخاطر والفرص الحالية والمحتملة المتعلقة بالاستدامة ذات الأثر المحتمل على الأداء المالي للمجموعة، وموقعها المالي، والتدفق النقدي لديها.

أهمية الأثر (من الداخل إلى الخارج)

تحليلات الآثار الإيجابية والسلبية الحالية والمحتملة على البيئة والأفراد، والناتجة عن مراحل سلسلة القيمة السابقة واللاحقة لأنشطتها.

منهجية التقييم

تتبع عملية التقييم نهجاً متعدد المراحل لضمان الدقة التحليلية وللتأكد من إشراك أصحاب العلاقة بشكل فاعل.

- مراجعة تصميم العمليات وسياق الأعمال، ومن ضمن ذلك تحليل استراتيجية المجموعة، وعملياتها التشغيلية، وبصمتها الجغرافية في المنطقة.
- إشراك أصحاب العلاقة في الاستبيانات والمقابلات ومجموعات النقاش المركزة، والمصممة لجمع مدخلات كمية ونوعية من مجموعة واسعة من أصحاب العلاقة على امتداد عمليات المجموعة وسلسلة القيمة.
- عمليات التحقق والرؤى، ومخرجات المراجعة التقنية الداخلية: تم جمع النتائج على مستوى المجموعة ومصادقتها من قبل الإدارة لضمان توافقها مع أولويات المجموعة الاستراتيجية ونهجها لإدارة المخاطر. وتمت مشاركة أبرز النتائج مع الإدارة العليا لدمجها في عمليات التخطيط الاستراتيجية وخطط الاستدامة.
- تحديد مجموعة مواضيع المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وفق معايير القطاع، والمقارنات المعيارية من قبل خبراء، وتقييمات الأهمية النسبية السابقة.
- وتم تقييم كل من المواضيع وفقاً لإطار نتائج واضح بهدف تقييم الأهمية المالية (الأثر المحتمل على الإيرادات والتكاليف والأصول والالتزامات وإتاحة رأس المال) وأهمية الأثر (حدة واحتمالية وقوع الآثار الحالية والمحتملة على الأفراد والبيئة). وتم تحليل نتائج التقييم لتحديد المواضيع التي تنطبق عليها صفة الأهمية المزدوجة.

ركز التقييم على الآثار والمخاطر والفرص على امتداد عمليات المجموعة ومراحل سلسلة القيمة السابقة واللاحقة لأنشطتها، ما يعكس طبيعة منصتها التجارية واللوجستية المتكاملة.

إشراك أصحاب العلاقة في إجراءات تقييم الأهمية المزدوجة

يعد إشراك أصحاب العلاقة جزءاً أساسياً من تقييم الأهمية المزدوجة، حيث تم إشراك 1,066 من أصحاب العلاقة، من بينهم 906 مشارك داخلي، و160 مشارك خارجي. وشمل المشاركون المتعاملين والموردين والشركاء الاستراتيجيين والمستثمرين.

من جانبهم، شارك أصحاب العلاقة الداخليين ملاحظاتهم التي تخص الإدارة التشغيلية وإدارة المخاطر، بينما عبر أصحاب العلاقة الخارجيين بمن فيهم المتعاملين والموردين والشركاء الاستراتيجيين والمستثمرين عن ملاحظاتهم حول التوقعات التنظيمية ومخاطر سلسلة الإمداد وخلق القيمة المستدامة.

وجرى عقد 14 مقابلة و4 مجموعات نقاش مركزة إضافية (مستهدفةً الموظفين والمتعاملين والموردين والشركاء الاستراتيجيين)، والتي ضمنت نجاح عملية التقييم بجمع وجهات النظر المختلفة حول مسائل الاستدامة التي قد تؤثر على عمليات المجموعة وسمعتها وإمكانياتها التجارية.

وساعدت ملاحظات أصحاب العلاقة في التحقق من الافتراضات التي وضعتها الإدارة، وتحديد المخاطر والفرص الناشئة المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، وترتيب مواضيع التقييم حسب الأولوية، وذلك لدمجها في مصفوفة الأهمية المزدوجة للمجموعة.

مجالات الأهمية للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تم تحديد 12 موضوعاً ضمن تقييم الأهمية المزدوجة، على أنها ذات الأبرز من منظور الجانب المالي والأثر.

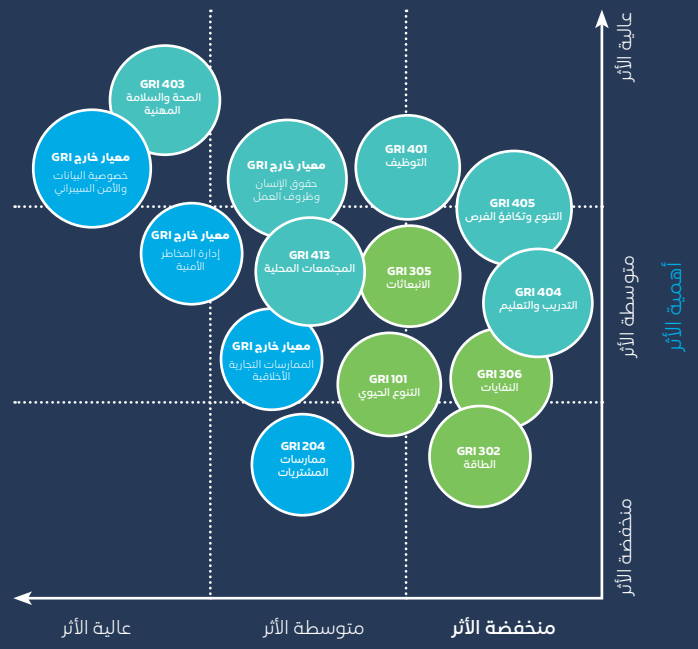

المجال البيئي

- GRI 305 - الانبعاثات
  انبعاثات غازات الدفيئة
- GRI 302 - الطاقة
  التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون
- GRI 101 - التنوع الحيوي 2024
  حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي
- GRI 306 - النفايات
  إدارة النفايات

مجال الحوكمة

- معيار خارج GRI
  خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- معيار خارج GRI
  إدارة المخاطر الأمنية
- معيار خارج GRI
  الممارسات التجارية الأخلاقية
- GRI 204 - ممارسات المشتريات
  سلسلة الإمداد المسؤولة

المجال الاجتماعي

- GRI 403 - الصحة والسلامة المهنية
  الصحة والسلامة
- معيار خارج GRI
  حقوق الإنسان وظروف العمل
- GRI 401 - التوظيف
- GRI 404 - التدريب والتعليم
- GRI 405 - التنوع وتكافؤ الفرص
  استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها
- GRI 413 - المجتمعات المحلية
  المجتمعات المحلية

تم تحليل جميع نتائج عملية تقييم الأهمية المزدوجة حسب القيمة، والتي تعكس قدرة كل موضوع على التأثير على خلق القيمة وحمايتها أو اعتباره كعامل خطر عليها. وأسهمت النتائج في إثراء تحديد الأولويات والمخاطر، وإعادة توزيع الموارد، وشكلت أساساً لوضع مستهدفات وسياسات الاستدامة ومراقبة الأداء للمجموعة.

وتعكس هذه المواضيع مكانة المجموعة كمنصة تجارية ولوجستية عالمية، حيث تعتبر العمليات الآمنة وممارسات العمل المسؤولة والحوكمة الرشيدة والتميز التشغيلي الأساس لمرونة الأعمال وثقة أصحاب العلاقة.

تحسين تجربة المتعاملين وأمن المعلومات

يسهم التزامنا الثابت بجودة تجربة المتعاملين في دعم طموحاتنا للاستدامة عبر تعزيز ثقة أصحاب العلاقة، وإرساء علاقات طويلة الأمد مع المتعاملين، وترسيخ الممارسات التجارية الأخلاقية.

يتم بشكل نصف سنوي إجراء استبيانات ودراسات استقصائية لقياس مستوى الخدمات التي تقدمها المجموعة للمتعاملين.

تطوير تجربة المتعاملين وإشراكهم

تعد جودة الخدمات موضوعاً مهماً بالنسبة للمجموعة نظراً لأثره المباشر على ثقة المتعاملين، وموثوقية الخدمات المقدمة، والعلاقات طويلة الأمد معهم، وسمعة المجموعة في الأسواق التشغيلية التي تتواجد فيها. وتركز المجموعة بشكل رئيسي على تقديم الخدمات الموثوقة وعالية الكفاءة والجودة كجزء من القيمة المقدمة إلى المتعاملين، وتعزيزاً للعلاقات طويلة الأمد معهم.

يسهم ثبات مستويات جودة الخدمات في تعزيز رضا المتعاملين ومشاركتهم، وبالأخص جودة عمل البنى التحتية والخدمات اللوجستية المعقدة، والتي يجب أن تتسم بالموثوقية والدقة الزمنية والسلامة واستمرارية تقديم الخدمة. وقد يؤدي إهمال مستويات الجودة إلى خسائر مالية للمتعاملين، أو انقطاع تدفق سلسلة الإمداد، أو مخاطر تخص سمعة المجموعة، أو انخفاض مستوى ثقة أصحاب العلاقة، بينما يعزز الحفاظ على مستويات جودة مرتفعة التعاون طويل الأمد مع المتعاملين واستبقاءهم.

وتركز مبادرات تجربة المتعاملين على التطور التقني والابتكار والكفاءة التشغيلية والتحسين المستمر للخدمة، وتمكّن المجموعة من إدارة الأثر الفعلي والمحتمل لجودة الخدمات ومستويات رضا المتعاملين.

الاستماع لملاحظات المتعاملين

يخضع إطار عمل تجربة المتعاملين إلى هيكل شامل للحوكمة والسياسات التي توضح التزام المجموعة بإتمام العمليات المتمحورة حول المتعاملين والمشاركة الاستباقية والتحسين المستمر. ويتم تطبيق هذا النهج في جميع قطاعات الأعمال المملوكة بالكامل للمجموعة والجهات التشغيلية لها.

ويجري دعم هذا الإطار بسياسات وآليات الحوكمة التالية:

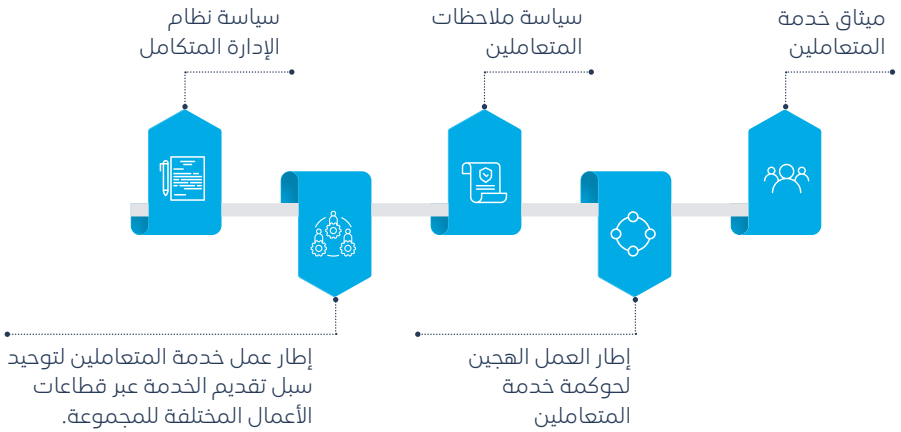

ونحرص في المجموعة على ضمان جمع بيانات المتعاملين عبر منصات رقمية وأنظمة إدارة علاقات المتعاملين وقنوات استلام الملاحظات، حيث تُدار هذه القنوات استناداً إلى سياسات حماية البيانات والأمن السيبراني، وضمن مبادئ حماية سرية البيانات والنزاهة والاستخدام المسؤول للمعلومات.

كما نقوم بإجراء استبيانات لرضا المتعاملين ودراسات استقصائية للآراء لتقييم جودة الخدمات المقدمة من قبل المجموعة، حيث تتبع هذه الاستبيانات معيار (ليكرت 1-5) لتقييم النواحي المختلفة لتجربة المتعاملين.

أهم المؤشرات المُقاسة

- نسبة رضا المتعاملين
- صافي نقاط الترويج
- الرضا عن مستوى الخدمة
- مؤشرات الرضا القائم على العلاقات
- مؤشرات الآراء المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، وتبني التقنيات، وتأهيل المتعاملين، وسمعة العلامة التجارية

أداء ملاحظات المتعاملين

تجمع المجموعة وتدير ملاحظات المتعاملين وآراءهم عبر نظام خاص لإدارة الملاحظات حاصل على شهادة الآيزو 10002:2018، وتضمن بذلك الشفافية والاستجابة الفورية والتحسين المستمر لإجراءات إدارة الشكاوى.

ووضعت المجموعة هدفاً سنوياً لرضا المتعاملين يبلغ 82% تتم مراجعته سنوياً كجزء من مراجعات أداء الإدارة. وتجاوزت المجموعة الهدف الموضوع خلال عام 2025، ما يعكس كفاءة المبادرات التي قدمتها لتحسين جودة الخدمات وحوكمة تجربة المتعاملين الممنهجة التي تتبعها.

كما بلغت نسبة الاستجابة للشكاوى وحلها 100% خلال عام 2025، مع تسجيل نسبة رضا للمتعاملين بلغت 91% متجاوزةً الهدف الموضوع بشكل ملموس. وحافظت المجموعة أيضاً على سجل نظيف من الشكاوى المتعلقة باختراقات بيانات المتعاملين أو حالات التعدي على خصوصيتهم.

عدد شكاوى المتعاملين المسجلة

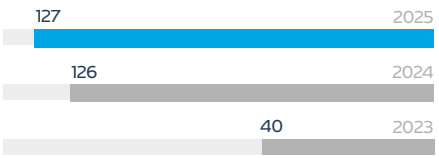

نسبة رضا المتعاملين

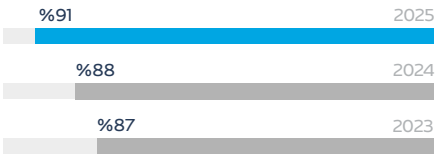

عدد شكاوى المتعاملين التي تمت معالجتها

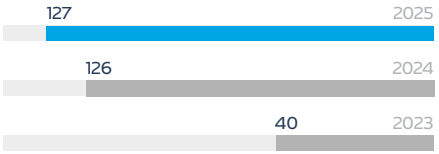

الآثار المحتملة لتجربة المتعاملين وآليات الاستجابة لها

تقوم المجموعة بشكل مستمر بتحديد التحديات المحتملة لضمان تجربة إيجابية للمتعاملين، كما تواصل تنفيذ استراتيجيات خاصة للتعامل معها

ويلخص الجدول التالي المخاطر المتعلقة بتجربة المتعاملين والإجراءات المتخذة للتعامل معها بفاعلية.

الأثر السلبي المحتمل	استراتيجية ومنهجية الاستجابة
انقطاع الخدمة	أطر موحدة لتقديم الخدمات وضمان مستويات ثابتة للعمليات
التأخر في الاستجابة أو حل المشكلة	مراقبة آنية للأداء لتحديد المشاكل والاستجابة الفورية لها
جودة خدمات متقلبة	وضع إجراءات ممنهجة ومعايير خدمات خاصة لإدارة الشكاوى
تراجع ثقة المتعاملين	آليات للتحسين المستمر ابنية على ملاحظات المتعاملين وبيانات الأداء
تكرار حدوث المشكلة	تحليلات للأسباب الرئيسية ووضع الخطط التصحيحية لمنع تكرار حدوث المشكلة

دعم الابتكار وإشراك المتعاملين

تعمل المجموعة باستمرار على تعزيز تجربة المتعاملين من خلال تبني التقنيات ومبادئ الحوكمة وآليات التحسين المستمر على مستوى عملياتها. ومن أبرز المبادرات التي قامت بها المجموعة خلال عام 2025 ما يلي.

تعزيز حوكمة تجربة المتعاملين

إعادة الحصول على شهادة اعتماد آيزو 10002

حصلت المجموعة مجدداً على شهادة اعتماد آيزو 10002:2018 بمستوى التزام تام، ما يؤكد تبني المجموعة لممارسات إدارة الشكاوى المعتمدة عالمياً.

إطار حوكمة تجربة المتعاملين

وضع إطار عمل موحد لحوكمة تجربة المتعاملين بهدف ترسيخ مبادئ المساءلة، وتوحيد جودة الخدمات، والتعاون بين قطاعات العمل المختلفة.

حوكمة إدارة الحالات وفقاً لأنظمة إدارة علاقات المتعاملين

حوكمة أفضل لأنظمة إدارة علاقات المتعاملين بهدف تحسين كفاءة الاستجابة للشكاوى وتتبعها وجودة الحلول المقدمة لها.

التحسين المستمر وتتبع الإجراءات

آليات منهجية وواضحة لتتبع إجراءات التصحيح والتحسين لضمان إجراءات أفضل لخدمة المتعاملين.

تمكين قياس ملاحظات المتعاملين وتجربتهم

ترسيخ آليات جمع الملاحظات عبر إجراء استبيانات نسبة رضا المتعاملين، وبرامج المتسوق الخفي، وتقييمات سريعة لتجربة المتعاملين، ما يمكّن المجموعة من تحسين تجربة المتعاملين بناء على مخرجات تلك العمليات.

حوكمة دليل الخدمات

تطبيق الحوكمة على دليل خدمات المجموعة، ورفع مستوى وضوح الخدمات والمسؤولية عنها وتوافقها مع نقاط الاتصال مع المتعاملين.

لوحات المراقبة اللحظية وتحليل الأداء

توسيع نطاق إدارة علاقات المتعاملين واستخدام برنامج "باور بي آي" لتتبع أداء الخدمات، ومراقبة أنماط ملاحظات المتعاملين، ودعم عمليات صنع قرارات استباقية.

تخطيط رحلة المتعاملين وتصميم تجربتهم

وضع نهج منتظم لتصميم تجربة المتعاملين وتحسين مستوى الخدمة، لدعم تحسين رحلة المتعاملين على المدى الطويل في كامل المجموعة.

حلول الذكاء الاصطناعي لنشر المعرفة والدعم

إطلاق أدوات معرفية قائمة على الذكاء الاصطناعي للارتقاء بمستويات الدقة، وتحسين مستوى ثبات الخدمة والكفاءة التشغيلية.

تكريم تجربة المتعاملين

حاز التزام المجموعة بالتميز في خدمة المتعاملين بتكريم دولي في عام 2025 شمل عدداً من الجوائز خلال حفل جوائز السلسلة العالمية للتركيز على المتعاملين.

- جائزة أفضل مبادرة مركز اتصال – جوائز السلسلة العالمية - المركز الأول عالمياً، والمركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
- أفضل استراتيجية تجربة متعاملين – المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مع إشادة متميزة
- آراء المتعاملين وصوت المتعامل – شهادة إشادة متميزة
- تجربة المتعاملين الحكومية – شهادة إشادة متميزة

تعكس هذه الجوائز تقدم المجموعة المستمر في تبني الممارسات المتمحورة حول المتعامل، وترسيخ الابتكار في العمليات.

مراقبة الأداء والتحسين المستمر

تعتمد المجموعة إطاراً شاملاً للرقابة يهدف إلى تقييم أداء تجربة المتعاملين وتحديد فرص التحسين.

أبرز آليات المراقبة

- استبيانات مستوى رضا المتعاملين السنوية
- استبيانات مستوى الرضا عن المعاملات في نقاط التواصل مع المتعاملين
- مراقبة مستوى الرضا عند التواصل مع مركز الاتصال
- تقييم المتسوق الخفي
- لوحات مراقبة أداء بيانية لنظام إدارة علاقات المتعاملين وبرنامج "باور بي آي"
- تقييمات النضج المؤسسي لتجربة المتعاملين
- مراجعة إدارة المجموعة للنظم الإدارية المدمجة (بما فيها أداء إدارة الشكاوى)

يتم الإشراف على أداء تجربة المتعاملين عبر مراجعات دورية من قبل الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة العليا في المجموعة عن أبرز مؤشرات الأداء لضمان تطبيق المساءلة واستمرارية التحسينات.

تتيح هذه الآليات للمجموعة مواصلة اتخاذ إجراءات تحسن من مستوى الخدمة المقدمة، وتعزز العلاقات طويلة الأمد مع المتعاملين.

أمن المعلومات والتقدم المستمر

يعد الأمن السيبراني ومرونة العمليات من الركائز الأساسية لالتزام المجموعة بالاستدامة واستمرارية العمليات.

يمكن للاختراقات السيبرانية تعطيل الأنظمة وخفض ثقة أصحاب العلاقة والتأثير على ثقة المستثمرين والتسبب بعواقب تنظيمية، الأمر الذي يشدد على أهمية الأمن السيبراني. وحدد تقييم الأهمية النسبية الذي أجرته المجموعة خلال عام 2025 موضوعي الأمن السيبراني وخصوصية المتعاملين كأولويتين تنظيميتين ولأصحاب العلاقة.

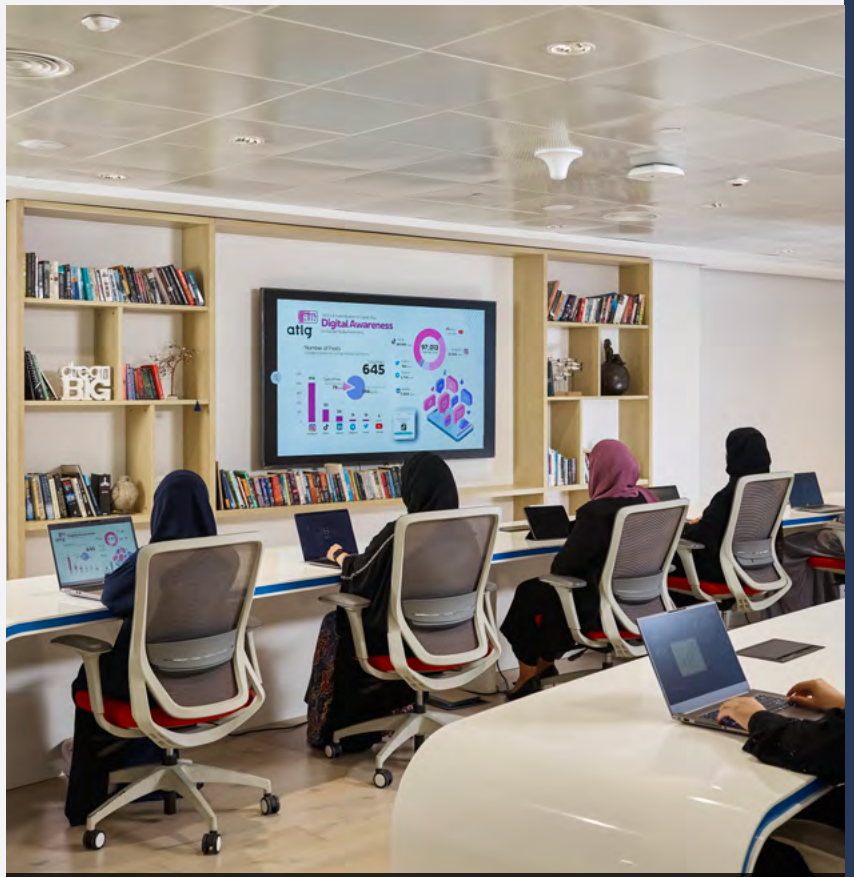

يراقب مركز العمليات الأمنية التهديدات السيبرانية بشكل آني ويستجيب لها.

تقوم المجموعة بتحليل بيانات تشغيلية وتجارية وشخصية للمتعاملين والموظفين، لدعم عمليات الموانئ والخدمات اللوجستية والبحرية، إضافةً إلى أنشطة المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، بما في ذلك إدارة سكن الموظفين.

وباعتبار المجموعة جزءاً من البنية التحتية الحيوية للمعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تتبنى إجراءات أمنية صارمة لحماية أصولها الرقمية الحيوية، والحد من التهديدات السيبرانية، وضمان الامتثال التام للأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات، ما يعزز ثقة أصحاب العلاقة بالاقتصاد الرقمي العالمي المتنامي.

حوكمة الأمن السيبراني

يستند إطار عمل الحوكمة لدينا على كل من لجنة حوكمة أمن المعلومات وفريق عمل أمن المعلومات، الذين يشرفان على تنفيذ استراتيجية أمن المعلومات في المجموعة. ويتم إبلاغ الإدارة العليا والجهات الحكومية المعنية بشكل دوري حول مخاطر الأمن السيبراني لضمان الإشراف الاستراتيجي والمساءلة.

وقمنا خلال عام 2025 بإجراء مراجعة شاملة لدليل سياسات أمن المعلومات لدينا، مع اعتماد تحديثات في يناير من ذات العام للتوافق مع الأهداف المؤسسية والتهديدات المستجدة.

وأجرت المجموعة أيضاً تحليلاً مفصلاً لتأثير الأعمال بهدف دعم مرونتها التشغيلية، وضمان توافق استراتيجية التعافي مع درجة حساسية الأعمال.

يرتكز إطار أمن المعلومات في مجموعة موانئ أبوظبي على التزام صارم بالقوانين الاتحادية، ولوائح الأمن السيبراني البحري، ومعايير الآيزو الدولية المعتمدة.

تعمل المجموعة وفق نهج أمن سيبراني استباقي قائم على البيانات لحماية بنيتها التحتية الرقمية وبيانات أصحاب العلاقة، وضمان استمرارية عملياتها.

ويدعم مركز العمليات الأمنية هذا الإطار باستمرار من خلال المراقبة المستمرة التي تتيح الكشف الآني للتهديدات وتحليلها والاستجابة لها على امتداد البيئات التقنية الرقمية والتشغيلية لديها.

ويتم دعم المرونة السيبرانية في المجموعة بجهود منتظمة لتحديد التهديدات وجمع المعلومات عنها، الأمر الذي يساعد المجموعة على تحديد المخاطر والثغرات الناشئة قبل تجسدها على أرض الواقع. كما يتم تطبيق آليات لمراقبة العلامة التجارية بهدف التعرف على التهديدات الخارجية والحد منها، والتي تشمل سوء استخدام هوية المجموعة الرقمية. وتقوم المجموعة بالتعاون مع مزودي خدمات أمنية لدعم تلك الجهود، ما يسمح بالمراجعة المستمرة للضوابط الأمنية والتحقق من الجاهزية للاستجابة للحوادث، بالإضافة إلى التوافق مع المعايير العالمية المتطورة للأمن السيبراني.

وتُجرى اختبارات التحقق من سلامة إجراءات الاستجابة للحوادث وخطط التعافي منها بشكل منتظم للتحقق من كفاءتها للاستجابة الفورية لأي مسائل متعلقة بالأمن السيبراني.

تحسين نظام أمن المعلومات

تلتزم المجموعة بإجراء تحسينات مستمرة على نظام إدارة أمن المعلومات، وبعد عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، يجري تنفيذ تحسينات مستهدفة لتعزيز أداء الضوابط الحالية، والتعامل مع أي ثغرات للتوافق مع أفضل الممارسات التنظيمية المطبقة في القطاع.

ويضمن هذا النهج المتكرر الحفاظ على متانة النظام وفاعليته وقدرته على الاستجابة للمتغيرات في مشهد مخاطر الأمن السيبراني، وتقديمه الدعم اللازم لحماية أصول المعلومات الحيوية وتعزيز المرونة التشغيلية.

السياسات المتعلقة بأمن المجموعة والأمن السيبراني وحماية البيانات

تحكم مجموعة راسخة من السياسات خصوصية ونزاهة وتوافر أصول المجموعة المعلوماتية، وهي موثقة في دليل شامل لسياسات أمن المعلومات.

السياسة	الأهداف
سياسة إدارة مخاطر أمن المعلومات	ضمان اعتماد نهج منظم لتحديد وتقييم مخاطر أمن المعلومات والتعامل معها بالتوافق مع أهداف الأعمال
سياسة أمن الموارد البشرية	ضمان فهم الموظفين والمتعاقدين لمهامهم المتعلقة بأمن المعلومات والتزامهم بها، بما فيها التحقق من ملاءمة الأدوار الوظيفية، والتزامات التوعية بها. كما يضمن العمل على حماية مصالح المجموعة خلال إجراءات التبديل الوظيفي أو إنهاء العمل.
سياسة الذكاء الاصطناعي	وضع قواعد ومعايير واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية وآمنة تتوافق مع أهداف المجموعة.
سياسة مراقبة الدخول	ضبط إجراءات تسجيل المستخدم، وإدارة صلاحيات الوصول، والتحقق من المستخدم لمنع الوصول غير المرخص إلى الأنظمة.
سياسة أمن العمليات	إنفاذ الضوابط الخاصة للحماية من البرمجيات الخبيثة، وأدوات تسجيل الأحداث الرقمية المتخفية، وإدارة التعديلات، وإدارة الثغرات التقنية.
سياسة أمن معلومات الجهات الخارجية	تحديد المتطلبات الأمنية التي يتوجب على جميع التجار والموردين ومقدمي الخدمات الالتزام بها للحد من المخاطر المتعلقة بأي تعاملات مع أطراف خارجية.

إدارة الأمن السيبراني

يتوافق نظام إدارة الأمن السيبراني مع معيار الآيزو 27001:2022 لضمان تبني نهج نظامي لحوكمة أمن المعلومات، قائم على اعتبارات المخاطر. يتم الاستعانة بمجموعة متكاملة من الإجراءات لحماية البيانات بشكل مستمر، كإدارة الثغرات، واختبارات الاختراق، وتقنيات محاكاة الهجمات، وذلك بدعم من فريق العمل المختص، ولوحات التتبع الآني للأحداث. ونتيجةً لذلك، تمكّنت المجموعة من تحقيق ما يلي:

صفر
توقف الأعمال بسبب الهجمات السيبرانية

صفر
اختراق بيانات

صفر
شكاوى موثقة

توظّف المجموعة أدوات متقدمة لفحص الثغرات في البنية التحتية الرقمية بشكل تلقائي ومستمر، حيث تمكّن من التعرف المبكر على نقاط الضعف الأمنية، مما يسمح بالتعامل معها فوراً وتأمين حماية الأنظمة الحساسة. ويتم تطبيق عمليات محاكاة لسيناريوهات الاختراق والهجمات باستمرار ومنصات لإدارة الهجمات الخارجية، حيث تحاكي هذه الأدوات الهجمات السيبرانية الحقيقية، وتسهم في تقييم قدرات المجموعة الدفاعية، وتحديد الثغرات المحتملة التي قد تكشفها التهديدات الخارجية.

ويشمل نظامنا الأمني أيضاً أدوات مخصصة لاختبارات الاختراق لمحاكاة محاولات الهجمات العدائية التي قد تتعرض لها أنظمتنا. ويعد الجانب الأمني جانباً رئيسياً عند إطلاق أي نظام، حيث يتم تطبيق اختبار أمان التطبيقات الثابت لتحليل شيفرة المصدر والكشف المبكر عن أي خلل أمني.

المرونة التشغيلية واستمرارية الأعمال

عملنا خلال عام 2025 على تعزيز مرونتنا التشغيلية من خلال تطبيق 26 آلية شاملة لاستمرارية الأعمال لأهم الخدمات التي نقدمها ضمن القطاع الرقمي، وذلك اعتماداً على تحليلات تأثير الأعمال الذي تم تنفيذه في يونيو من 2025.

وتوضح تلك الآليات استراتيجيات التعافي لمجموعة واسعة من احتمالات انقطاع الخدمات، بما فيها حوادث الأمن السيبراني وفقدان الخدمة للتطبيقات الرقمية، حيث تحدد إجراءات التصعيد في مثل تلك الحالات وكيفية التعافي منها. ويتم إبلاغ الإدارة العليا عن أي مخاطر متعلقة بالأمن السيبراني أو الذكاء الاصطناعي بشكل دوري.

ولم تسجل المجموعة أي شكوى مؤثرة متعلقة بخصوصية بيانات المتعاملين، ولم يتم تسجيل أي حالات تسريب أو سرقة أو ضياع لبياناتهم. وتعكس هذه الإنجازات كفاءة ضوابط الأمن السيبراني، ونظام إدارة أمن المعلومات الحاصل على اعتماد الآيزو 27001:2022، وإجراءات المراقبة والفحص التي تقوم بها المجموعة بصورة مستمرة.

التدريب وتطوير الكفاءات

تمتلك المجموعة ثقافة أمن معلومات راسخة، وتعمل على الحفاظ عليها من خلال تنظيم تدريبات ومبادرات توعية بنظام إدارة أمن المعلومات لكافة الموظفين بشكل منتظم.

وتهدف تلك المبادرات إلى رفع مستوى وعي الموظفين وفهمهم لمخاطر الأمن السيبراني، والتشجيع على تبني ممارسات التعامل المسؤول مع البيانات والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتضمن أيضاً الالتزام بالسياسات والإجراءات الأمنية المعتمدة. وتسعى المجموعة من خلال تعميق الوعي حول تلك القضايا إلى تقليل المخاطر البشرية وتعزيز الأمن السيبراني الكلي لديها. وتعمل المجموعة بشكل مستمر على ترسيخ إطارها للأمن السيبراني.

ويمكننا من خلال هيكل الحوكمة الصارم والسياسات الشاملة وأدوات الإدارة المتقدمة التي يتم تطبيقها، التكيف مع التهديدات المتغيرة وضمان الامتثال بأعلى المعايير الأمنية العالمية.

الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في منظومة الأمن السيبراني

ازداد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرارات وكأداة لتحسين كفاءة العمليات داخل المجموعة. وإدراكاً منها لفرص استخدام الذكاء الاصطناعي والمخاطر المرتبطة به، تُعنى المجموعة بإدارة هذه التقنية ضمن إطار أمنها السيبراني والمعلوماتي.

تبنت المجموعة سياسة جديدة لأمن معلومات الذكاء الاصطناعي، وتمت الموافقة عليها من قبل اللجنة التنفيذية ويشرف عليها قسم أمن المعلومات في المجموعة. وتنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين ونظم الذكاء الاصطناعي بما فيها حلول الذكاء الاصطناعي الداخلية، ومنصات الأطراف الخارجية، وأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحدد نواحي الاستخدام المقبول وإجراءات الموافقة والمتطلبات الأمنية والتزامات حماية البيانات التي يتوجب العمل بها، وضمان استخدام التقنية بشكل آمن وأخلاقي ومسؤول.

وتتم مراقبة الامتثال بسياسة أمن معلومات الذكاء الاصطناعي بشكل مستمر، وتخضع لمراجعات داخلية دورية كجزء من أنشطة ضمان الأمن السيبراني للمجموعة.

الامتثال القانوني والأخلاقيات والإشراف البشري

يجب أن يمتثل استخدام الذكاء الاصطناعي للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة، وتشمل حماية البيانات وعدم التمييز وأطر أخرى خاصة بالذكاء الاصطناعي مثل قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الأوروبي. ولا يُسمح باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للقيام بأي ممارسات تمييزية أو لتحقيق نتائج غير أخلاقية.

وتخضع مخرجات استخدام الذكاء الاصطناعي للإشراف البشري لتقييمها بشكل مهني. ويتوجب على الموظفين التدقيق في المخرجات وبالأخص فيما يتعلق بالمسائل الأكثر حساسية، أو الجوانب التشغيلية أو القانونية أو المتعلقة بإدارة المخاطر، وذلك للتحقق من دقة المخرجات وملاءمتها للحالة المستهدفة قبل استخدامها.

التدريب والتوعية والتحسين المستمر

يمكن للموظفين استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي فقط في حال حصولهم على التدريب اللازم، وفهمهم العميق لحدود استخدامها والمخاطر المتعلقة بها. وتقوم المجموعة بإجراء مراجعات منتظمة لسياسات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، ومقارنتها بالتغيرات التنظيمية والتهديدات الناشئة وأفضل الممارسات المتطورة ذات الصلة.

وبصورة خاصة، تتم مراجعة سياسة أمن معلومات الذكاء الاصطناعي والضوابط المتعلقة بها مرة واحدة سنوياً على الأقل، لنتمكّن بذلك من تحسين هذه التقنية واستغلالها بشكل مسؤول ضمن منظومة المجموعة الرقمية.

إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وضوابطه الأمنية

تخضع أدوات الذكاء الاصطناعي لتقييمات الأمن والامتثال قبل البدء باستخدامها، حيث تغطي المواضيع التالية.

- ممارسات التعامل مع البيانات وحماية الخصوصية
- موثوقية مقدم الخدمة والشروط التعاقدية
- التوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمتعلقة بالترخيص

يقتصر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي على بعض المستخدمين المصرح لهم، وهو عرضة لموافقة الهيئة الإدارية وقسم أمن المعلومات. وتمنع المجموعة بشكل قطعي إدخال أي بيانات حساسة خاصة بالشركة في برامج الذكاء الاصطناعي التوليدي غير المضبوطة بقيود، ومنها المعلومات الشخصية القابلة لتحديد الأفراد، ومعلومات تسجيل الدخول، وأي معلومات سرية خاصة بأنظمة الشركة. وتشتمل عمليات المراقبة الأمنية المنتظمة وأنشطة التدقيق والمراجعة في المجموعة على المخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ويتم الإبلاغ عن أي حالات سوء استخدام أو نقاط ضعف أو حوادث ذات صلة للتعامل معها عبر القنوات المحددة للأمن السيبراني.

الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد

تحرص المجموعة على تبني الممارسات التجارية الأخلاقية وتعزيز مرونة سلسلة الإمداد ودعم تنمية الاقتصادات المحلية بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارسات المشتريات.

ارتفع إنفاق المشتريات على الموردين المحليين بنسبة 60% خلال عام 2025 ليصل إلى 2.49 مليار درهم.

المشتريات المسؤولة

تم اعتبار المشتريات المسؤولة من المواضيع الجوهرية لمجموعة موانئ أبوظبي، ما يعكس إمكانية مواجهتها لمخاطر بيئية وأخلاقية وعمالية وذلك على مستوى سلسلة الإمداد للخدمات اللوجستية والبحرية والبنى التحتية.

ويرتبط هذا الموضوع الجوهري ارتباطاً وثيقاً بأبرز أولوياتنا المتمثلة في حقوق الإنسان، وظروف العمل اللائقة، والسلوك التجاري الأخلاقي، والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وإدارة سلسلة إمداد مسؤولة.

وترتبط الآثار الرئيسية بالنسبة للمجموعة بممارسات العمل لدى الموردين، والأداء البيئي لعمليات الإنشاء والخدمات اللوجستية، والتشجيع على الشمولية في الاقتصاد المحلي.

ويتم ضبط نهج المشتريات للمجموعة بالالتزام التام بالتوريد المسؤول والاستدامة وخلق القيمة الاقتصادية طويلة الأمد.

تعاملت المجموعة خلال عام 2025 مع 575 مورداً داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يعكس التطور المستمر وتنوع شبكة مصادر مشترياتها.

ومن هؤلاء الموردين، شكل الموردون المحليون نسبة 84.52% (أي 486 مورداً). وسجلت المجموعة نفقات مشتريات بلغت 2.9 مليار درهم، تم توجيه 2.49 مليار منها إلى الموردين المحليين، الأمر الذي يعكس التزام المجموعة بدعم التجارة المحلية والمساهمة في نمو الاقتصاد المستدام داخل دولة الإمارات.

وما تزال المشتريات المحلية أولويةً لدى المجموعة، حيث تسعى بذلك إلى دعم سلاسل الإمداد المحلية ورفع المرونة التشغيلية ودعم التنمية الاقتصادية الوطنية.

%100

من الموردين الجدد خلال عام 2025 التزموا بمدونة قواعد سلوك الموردين

%85.77

الإنفاق على الموردين المحليين

2.49 مليار درهم

تم إنفاقها على الموردين المحليين

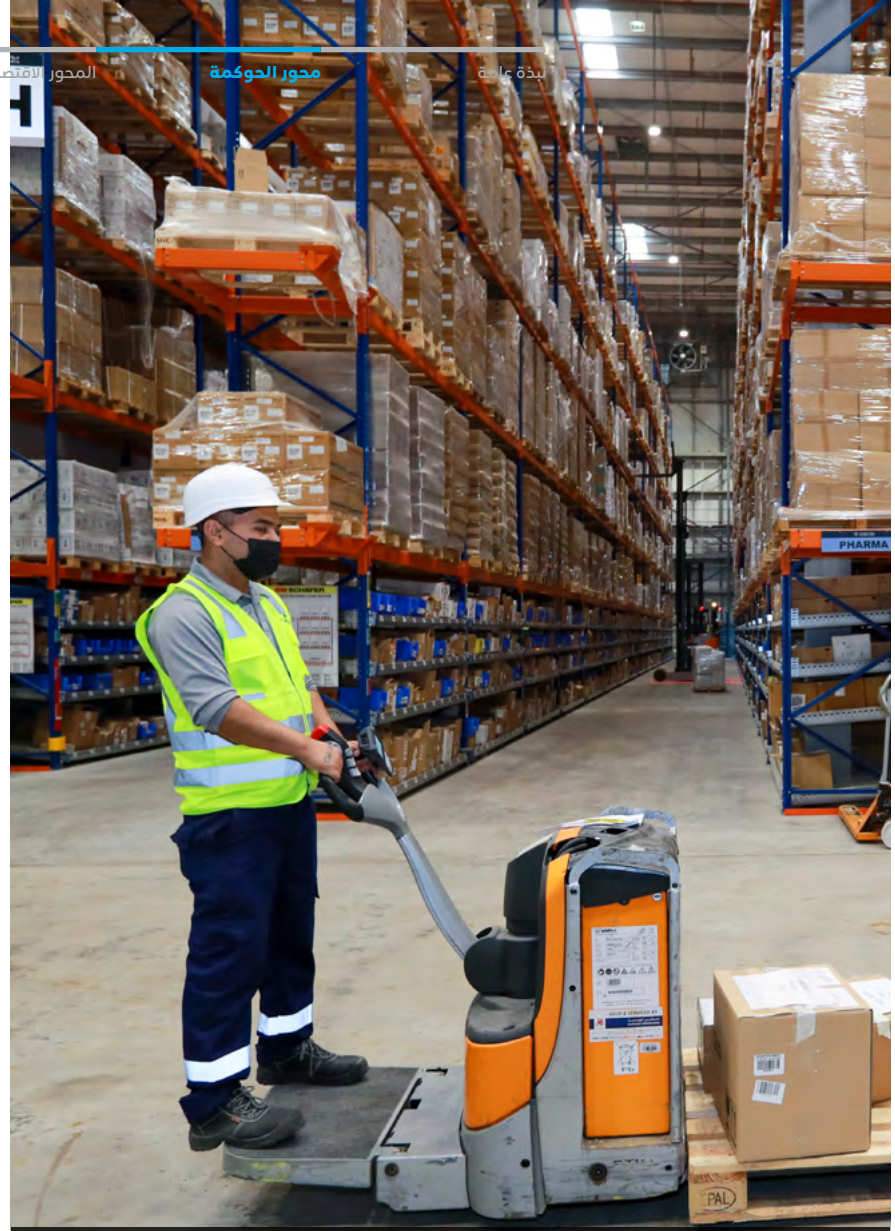

شكل الموردون المحليون نسبة 85% داخل دولة الإمارات خلال عام 2025.

الإنفاق السنوي على الموردين (مليار درهم)

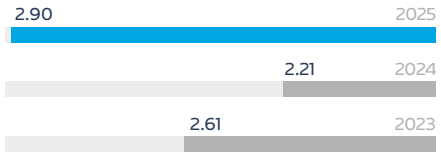

نسبة الموردين المحليين

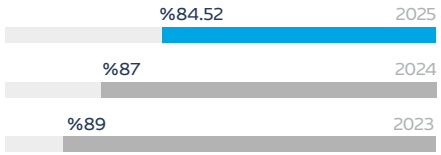

إنفاق المشتريات على الموردين المحليين (مليار درهم)

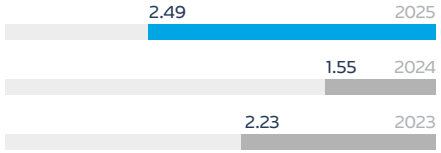

ملاحظة: يتم احتساب النفقات الشرائية المحلية على أنها مجموع طلبات المشتريات من الشركات المرخصة تجارياً داخل الإمارات. ويستثنى من ذلك العقود التي لم يتم توقيعها من جهة مسجلة في الإمارات.

استراتيجيات التوريد المسؤولة والمستدامة

مساءلة الموردين

يتوجب على جميع الموردين الامتثال لمدونة قواعد السلوك للموردين، والتي يمكن الاطلاع عليها بسهولة، وتعد جزءاً أساسياً من العقود مع الموردين. وتنص المدونة على ما تتوقع المجموعة من الموردين الالتزام به من ممارسات تجارية أخلاقية وممارسات عمالية، والمسؤولية البيئية والامتثال بالقوانين المعمول بها.

ويعد الامتثال بمدونة قواعد السلوك للموردين مطلباً أساسياً للتعامل معهم، حيث يضمن التمسك بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على طول سلسلة الإمداد.

في حال تحديد أي حالات عدم امتثال محتملة أو فعلية بمدونة قواعد السلوك للموردين، تقوم المجموعة بتطبيق إجراءات تصحيحية قائمة على المخاطر للتعامل معها. وقد يشمل ذلك التواصل مع المورد ودفعه لسد الثغرات المحددة، واتخاذ إجراءات تصحيحية ذات جدول زمني محدد، ورفع مستويات المراقبة فيما يخص عمله، وفي حال الحاجة، يتم تصعيد الأمر بما يتناسب مع البنود التعاقدية مع المورد.

برامج المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة للموردين

حددت المجموعة أفضل 100 مورد ممن تتعامل معهم، وهم يشكلون نسبة 90% من إجمالي نفقات المشتريات، وذلك بهدف التواصل معهم بشكل أعمق حول ممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويتم ذلك بالمراقبة المستمرة وبرامج التوعية والتدريب المنتظمة.

وتم خلال العام تنظيم برنامج تأهيلي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بهدف نشر الوعي حول تطلعات الاستدامة، وشارك فيه أكثر من 150 مورداً. وستستمر المجموعة بتنظيم مثل هذه البرامج بشكل دائم وكجزء من مبادرات تطوير الموردين.

ويتم الاستناد إلى مخرجات مبادرات مشاركة الموردين حول المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في اتخاذ قرارات المشتريات وتوضيح أولويات تطوير الموردين.

معايير المشتريات المستدامة

يتم دمج المعايير البيئية الإلزامية ضمن فئات المشتريات وتقييمات الموردين. ويتوجب على الموردين الامتثال للمتطلبات البيئية المعتمدة، وقد تؤدي حالات عدم الامتثال إلى استبعاد المورد.

يتم دمج متطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في إجراءات مناقصات الموردين، ويشمل ذلك عند اللزوم، طلبات تقديم العروض ودعوات تقديم العطاءات، مما يضمن أن يؤدي أداء الاستدامة دوراً أساسياً في عمليات اختيار وتقييم الموردين.

وتم تضمين الإشراف على ممارسات المشتريات المسؤولة كجزء من إطار حوكمة المشتريات للمجموعة، حيث تتم مراجعة المخاطر المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى جانب الأداء بشكل دوري وعلى مستوى الإدارة العليا، ضمن الإطار الأوسع للاستدامة وإجراءات إدارة المخاطر.

تطبق مدونة قواعد سلوك الموردين ممارسات ومبادئ مستدامة على امتداد سلاسل الإمداد.

تقييم الموردين

تنفذ المجموعة عمليات تقييم للموردين وإجراء التدقيق اللازم لتعزيز حوكمة سلسلة الإمداد وتحديد المخاطر المحتملة على الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تم في عام 2025 إخضاع الموردين الذين تم إنفاق الأغلبية العظمى عليهم لفحوصات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإجراء المزيد من التدقيق على الموردين ممن لديهم إمكانية أوسع للتعرض للمخاطر التشغيلية والبيئية والاجتماعية. وركزت عمليات التقييم تلك على الموردين في مجالات الإنشاءات، والخدمات البحرية، والعمليات اللوجستية، والقائمين على أنشطة الأسطول.

وتتم عملية التقييم داخلياً باستخدام نظام "أوراكل" الرئيسي للموردين، وتُعنى بمسؤولية المورد ومعلوماته المالية والشهادات والتقديرات الحاصل عليها وسجله في مبادرات الاستدامة، إضافةً إلى معلومات برنامج المحتوى الوطني في دولة الإمارات والتجارب السابقة في القطاع.

وتُجرى المرحلة الثانية من عملية التقييم من خلال اتباع نهج قائم على المخاطر، حيث يتم ترتيب الموردين على سلم أولويات حسب حجم الإنفاق والآثار التشغيلية وآثار الاستدامة المحتملة.

ويتم في تقييم المخاطر الاجتماعية إعطاء الأولوية إلى الموردين في مجالات الإنشاء والخدمات اللوجستية والبحرية، حيث تكون حقوق العمال والصحة والسلامة المهنية وظروف العمل عندهم أكثر عرضة للمخاطر وتشمل: مخاطر العمل الإجباري وحرية التجمع وممارسات التوظيف العادلة.

البيئة المبنية المستدامة

يتم دمج الاعتبارات البيئية في قرارات المشتريات وذلك للتشجيع على استخدام المنتجات والخدمات المستدامة عند تطوير البنى التحتية. وتتبع المجموعة متطلبات برنامج "استدامة" عند تصميم وبناء مرافقها، بما في ذلك اختيار تصاميم موفرة للطاقة، ومواد موفرة للموارد، ومواد إنشائية معاد تدويرها.

دعم الشركات المحلية

تشجع المجموعة على التعامل مع الموردين المحليين لدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية. وتعطي المجموعة الأولوية إلى الشركات المحلية التابعة للقابضة (ADQ) ولصندوق خليفة كجزء من التزاماتها بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذلك، تشجع المجموعة على اختيار الموردين المحليين حيثما أمكن.

مراقبة انبعاثات سلسلة الإمداد

تم دمج أداة خاصة لتتبع الانبعاثات في نظام تخطيط الموارد المؤسسية التابع للقطاع اللوجستي، حيث تتم مراقبة انبعاثات سلسلة الإمداد وإعداد التقارير حولها، والمساهمة بذلك في إدارة المجموعة لانبعاثات النطاق 3.

"ومن خلال دمج المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات الشراء، ترسخ مجموعة موانئ أبوظبي مبادئ إدارة سلاسل الإمداد المستدامة والتزامها بأفضل الممارسات العالمية في التوريد المستدام، إلى جانب دعم النمو الاقتصادي المحلي.

ومع استشرافنا للمستقبل، ستواصل المجموعة جهودها لتحسين مشاركة الموردين في جوانب المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وجودة البيانات، والشفافية، وذلك ضمن الفئات الأعلى عرضة للمخاطر والأكثر إنفاقاً، وبصورة تتوافق مع تطلعات أصحاب العلاقة والتوقعات التنظيمية المتطورة باستمرار.

الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات

تتبنى المجموعة نهجاً للإدارة المسؤولة للأصول والخدمات على امتداد كافة قطاعات عملها، إذ وفقاً لطبيعة عمل المجموعة، تتمثل "منتجاتها" بشكل رئيسي بالخدمات والأصول الدائمة مدى الحياة، عوضاً عن المنتجات المصنّعة المادية.

ويركز هذا النهج على الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات، والآثار البيئية والاجتماعية لتلك الأصول والخدمات، ويبدأ ذلك من مرحلة التخطيط والتصميم وحتى البناء والتشغيل والوصول إلى المستهلك، وينتهي بتجديد المنتجات وانتهاء دورة الحياة.

ويدعم هذا النهج نمو الأعمال المستدام وفق نموذج المجموعة المتكامل النسق، ويتيح للمتعاملين والمستأجرين والشركاء خفض بصمتهم الكربونية ضمن نظام التجارة العالمي. ونظراً لكون المجموعة ممكناً تجارياً عالمياً، فإنها تدرك قدرتها على دعم جهود التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة.

ومن خلال تبني مبادئ الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات المذكورة، يمكن للمجموعة تحقيق ما يلي:

- خفض الآثار البيئية والاجتماعية على مختلف سلاسل القيمة المعقدة والمتداخلة.
- ترسيخ التوافق مع أطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة العالمية وتطلعات المستثمرين.
- رفع مرونة الأصول والكفاءة التشغيلية وخلق قيمة مستدامة.
- دعم المتعاملين والمستأجرين في تحقيق أهدافهم للاستدامة عبر إتاحة الخدمات والبنى التحتية قليلة الأثر.

وترتبط الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات بشكل وثيق مع مواضيع الاستدامة الجوهرية، كالحد من التغير المناخي، والتحول لعمليات منخفضة الكربون، وحماية الطبيعة والحفاظ على التنوع الحيوي، والإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد، والصحة والسلامة المهنية. ويتم أخذ هذه المواضيع بعين الاعتبار عند تطوير الأصول وخلال العمليات التشغيلية وممارسات المشتريات وتخصيص رأس المال.

الإدارة المسؤولة لأصول البنية التحتية

تركز المجموعة على اعتبارات دورة الحياة عند تخطيط وتصميم وبناء وتشغيل بوابات المرافئ والمرافق اللوجستية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة. ونظراً للطبيعة طويلة الأمد لعمل تلك الأصول، فإن الخيارات المتخذة في مرحلة التصميم المبكرة تؤدي دوراً رئيسياً في رسم أداء الأصول طويل الأمد ومرونتها وتأقلمها مع المتغيرات.

ممارسات الإدارة المسؤولة

دمج مبادئ الاستدامة ومتطلبات كفاءة الطاقة في عمليات تصميم البنى التحتية الجديدة والتحديثات الكبرى التي تطرأ عليها.

استخدام مواد موفرة للموارد، وأساليب تشييد قادرة على خفض الآثار البيئية على امتداد دورة الحياة.

التصميم بهدف تحقيق الكفاءة والمرونة وإطالة دورة الحياة.

إدارة آثار مرحلة التشييد، بما في ذلك النفايات الناتجة، واستخدام المياه، والانبعاثات.

ويتم تطبيق اعتبارات الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات، أيضاً في المباني المؤجرة والمشغولة. وتأخذ المجموعة في الاعتبار أداء استدامة المبنى قبل اتخاذ قرارات اختيار وتجديد عقود الإيجار، بما في ذلك كفاءة الطاقة في تلك المباني، وحصولها على الشهادات البيئية، وأثرها التشغيلي الكلي. وتُعطى الأولوية للأصول الممتثلة لمعايير المباني الخضراء مثل معيار الريادة في الطاقة والتصميم البيئي (LEED)، ومعيار منهجية مؤسسة أبحاث البناء لتقييم الأداء البيئي (BREEAM).

الوقود البديل وأنظمة الدفع منخفضة الكربون

في إطار نهجها للإدارة المسؤولة لدورة حياة الأصول والخدمات، تعمل مجموعة موانئ أبوظبي على الإدارة النشطة للآثار البيئية الناتجة عن تقنيات الدفع في قطاعي النقل والخدمات البحرية.

وتعد أنظمة الدفع المنتقاة أحد أهم القرارات المتخذة لدورة حياة المنتجات، حيث تؤثر هذه القرارات على أداء الانبعاثات وجودة الهواء المحلي والكفاءة التشغيلية ومرونة الأصول طويلة الأمد.

وبدأت المجموعة باستخدام مصادر الوقود البديلة وتقنيات دفع منخفضة الكربون إلى جانب الوقود البحري التقليدي، الأمر الذي يوفر الدعم لجهود خفض الانبعاثات على المدى القصير مع تعزيز الخبرة التشغيلية لتصب في قرارات تجديد الأسطول في المستقبل.

وتشمل بعض التطبيقات الحالية لتلك التقنيات استخدام أنظمة الدفع الكهربائية والهجينة واستخدام الغاز الطبيعي المسال، ما يساهم في خفض كثافة الانبعاثات وتقليل الانبعاثات الهوائية المحلية في الموانئ.

وتجرى عمليات تبني حلول الدفع منخفضة الانبعاثات عبر خطط مرحلية وتشغيلية عملية، لتعكس مدى توفر البنية التحتية المطلوبة واعتبارات السلامة والجاهزية التنظيمية. وفي المقابل، تتابع المجموعة تقييم مصادر الوقود الناشئة منخفضة الكربون أو الخالية منه بما فيها الميثانول والوقود الحيوي المستدام والهيدروجين والأمونيا، وذلك كجزء من خطتها طويلة الأمد لإزالة الكربون من عملياتها.

يدعم هذا النهج غير المنحاز لتقنية معينة والمستند إلى دورة الحياة قدرة المجموعة على الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات عبر خفض الآثار البيئية قدر الإمكان في الوقت الحالي، مع تعزيز مرونة التأقلم مع حلول الجيل التالي بالتزامن مع تطورها.

ومع استشرافنا للمستقبل، ستقوم المجموعة بالتركيز على حلول الدفع البديلة كأولوية عند اتخاذ قرارات تجديد الأسطول في السنوات القادمة وحسب ملاءمة ذلك للعمليات، آخذين بعين الاعتبار السلامة والجاهزية للمتطلبات التنظيمية وتوفر البنية التحتية والأداء على طول دورة الحياة.

الإدارة المسؤولة لخدمات النقل والموانئ والخدمات البحرية واللوجستية

تعمل المجموعة بشكل مستمر على إدارة الآثار البيئية للنقل والخدمات البحرية واللوجستية وخدمات الموانئ، مدركةً أن أنشطة المتعاملين تعد جزءاً أساسياً من الانبعاثات في ساحة التجارة العالمية. وضمن هذا السياق، تركز الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات، بدءاً من عمليات الشراء والإطلاق مروراً بالتشغيل والتطوير والتجديد.

ممارسات إدارة دورة الحياة

تحديث أسطول المجموعة وتجديده بما في ذلك إزالة السفن والمركبات التي وصلت لنهاية دورة حياتها وتحويلها إلى أصول منخفضة الكربون وأكثر كفاءةً وتوفيراً للطاقة.

الإدارة النشطة لدورة حياة أصول النقل والخدمات البحرية، اعتماداً على حالة الأصول، وكفاءتها، وأدائها من حيث السلامة، وجاهزية إجراءات إزالة الكربون.

بدء استخدام التقنيات ذات الانبعاثات المنخفضة، وإجراء تحديثات مستهدفة للكفاءة كتحسين آليات الدفع، واستخدام الطلاء قليل المقاومة، وتطبيق ممارسات ملاحية رفيقة بالبيئة.

مقاييس الكفاءة التشغيلية، وتشمل سبل تحسين المسارات متعددة الوسائط، والتخطيط الرقمي للرحلات، وتحسين مستويات استغلال الأصول.

الخفض التدريجي لكثافة الانبعاثات لكل وحدة شحن مناولة أو منقولة.

تتم مراقبة عمر الأسطول* كمؤشر آخر لجودة دورة الحياة ضمن نهج الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات. ويتم تقييم الأداء بناءً على إفصاحات المجموعة ذات المستويين الخاصة بعمر الأسطول، إذ يتم قياس أداء الأسطول الكلي والأسطول التشغيلي الرئيسي، بما فيه من السفن ذات الأثر الواضح على المستوى التشغيلي من حيث الانبعاثات والسلامة وحجم رأس المال.

بلغ معدل عمر الأسطول 12.9 عاماً بتاريخ 31 ديسمبر 2025، بينما بلغ معدل عمر أسطولنا التشغيلي الرئيسي 12.7 عاماً، ما يعكس الإدارة الصارمة لدورة حياة الأسطول والاستبدال الانتقائي لبعض الأصول، وجهود تجديد الأسطول المستمرة للفئات ذات الانبعاثات والتكلفة الأعلى.

*آلية احتساب عمر الأسطول

يحتسب عمر الأسطول باحتساب المتوسط الحسابي غير المرجح للسفن عند تاريخ 31 ديسمبر لعام 2025، وذلك بأخذ سنة التصنيع بعين الاعتبار. ويحتسب هذا المؤشر للأسطول الكلي وللأسطول التشغيلي الرئيسي على حد سواء، وتستثنى من ذلك أي سفن ذات أثر ضئيل من ناحية الدفع أو قيمة الانبعاثات. وتستثنى أيضاً السفن مجهولة تاريخ التصنيع.

تمكين المتعاملين والشفافية البيئية

تعتبر قدرة المتعاملين على خفض الأثر البيئي لعملياتهم من أهم الجوانب التي تدعمها خطط الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات. وتعمل المجموعة على تمكين المتعاملين من تبني ممارسات أكثر استدامة في النقل وسلسلة الإمداد، ويؤدي حجم أنشطتها التشغيلية وخبرتها الواسعة في المجالات اللوجستية إلى جانب شراكاتها الاستراتيجية دوراً رئيسياً في ذلك.

مبادرات الإدارة المسؤولة للمتعاملين

توفير بيانات الانبعاثات والملاحظات التي تخص الكربون تحديداً ما يعزز الشفافية وعمليات اتخاذ قرارات سديدة، وذلك من خلال الشراكات مع "إيكوترانزيت" و"رايت شيب".

استخدام أدوات لتتبع الانبعاثات الناجمة عن الخدمات اللوجستية وسلسلة الإمداد، للمساهمة بإدارة المتعاملين لانبعاثات النطاق 3.

تطوير حلول منخفضة الكربون للخدمات اللوجستية والموانئ والخدمات البحرية، مثل تركيب محطات إمداد بالطاقة الكهربائية في المرافئ والبنى التحتية للوقود البديل.

الدعم الاستشاري حول طرق تحسين اختيار المسارات، وتغيير وسائط النقل، وحلول النقل متعددة الوسائط، وخيارات الوقود البديلة، ووسائل التغليف المستدامة، وذلك لتخفيض الانبعاثات وتقليل المخلفات ورفع كفاءة الشحنات.

إجراءات قياس الكفاءة التشغيلية ومنها انتقاء المسارات الأفضل لوسائط النقل المختلفة، والتخطيط الرقمي للرحلات، والاستغلال الأفضل للأصول.

تساهم المجموعة من خلال تلك المبادرات في خفض الانبعاثات خارج نطاقها التشغيلي المباشر، ودعم سلسلة الإمداد ذات الأثر البيئي المنخفض والتدفق التجاري المستدام.

الإدارة المسؤولة للبيئة المبنية المستدامة والمستأجرين

تطبق المجموعة مبادئ الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات في المدن الاقتصادية والمناطق الحرة على مستوى البيئات المبنية والتأجير.

تطوير البنى التحتية منخفضة الكربون وذات كفاءة موارد مرتفعة لتمكين عمليات تأجير مستدامة.

تبني تقنيات منخفضة الكربون وتحديثات تستهدف الكفاءة مثل تحسين تقنيات الدفع، واعتماد الطلاء قليل المقاومة، وتبني ممارسات ملاحية رفيقة بالبيئة.

يجعل هذا النهج تحقيق الاستدامة شرطاً تشغيلياً رئيسياً للمستأجرين والشركاء.

تشجيع تبني حلول الطاقة النظيفة، واستخدام الموارد المُعاد تدويرها، والربط متعدد الوسائط.

دمج المتطلبات البيئية في قرارات تأجير الأراضي، وتوفير البنى التحتية وخدمات /المرافق.

يحتل ميناء خليفة المرتبة 39 بين أكبر موانئ العالم للحاويات ضمن قائمة "لويدز".

الإدارة المسؤولة للأصول واعتبارات نهاية دورة الحياة

تقع إدارة الأصول تحت مظلة الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات أيضاً، وبالأخص عند نهاية دورة الحياة، ويشمل ذلك السفن والمركبات ومعدات الموانئ وكل ما يتعلق بالبنى التحتية.

ويشمل النهج الذي تتبعه المجموعة ما يلي.

- الامتثال للوائح التنظيمية البيئية والبحرية التي تخص النفايات، ومنها إجراءات إيقاف عمل السفن، وبصورة تتوافق تماماً مع ضوابط المنظمة البحرية الدولية واتفاقية هونج كونج الدولية
- إعطاء الأولوية لتجديد السفن وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها عند الإمكان
- أخذ آثار نهاية دورة الحياة بعين الاعتبار عند التخطيط لاستبدال الأصول والاستثمار بغيرها

الحوكمة ومراقبة الأداء والتحسين المستمر

تشارك الجهات المسؤولة عن المشتريات واستثمار رأس المال والعمليات وإدارة الأصول وصنع القرار الاستثماري وأقسام الاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بمهام الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات، وتقع على الإدارة العليا مسؤولية الإشراف الإضافي عليها.

تراقب المجموعة مستوى أداء الإدارة المسؤولة للأصول والخدمات باستخدام مؤشرات ذات صلة تتلخص فيما يلي.

- انبعاثات غازات الدفيئة وكثافة الانبعاثات الناتجة عن النقل والخدمات البحرية واللوجستية
- مشاريع البنى التحتية الجديدة التي تدمج مبادئ الاستدامة ومعايير كفاءة الطاقة
- معدل تبني المتعاملين لإعداد التقارير حول الانبعاثات والأدوات المعززة للشفافية
- التقدم في مستويات كفاءة الأسطول والتحول لاستخدام الطاقة الكهربائية والوقود البديل

تنعكس اعتبارات دورة الحياة والانبعاثات، والتي تشمل خيارات أنظمة الدفع، بشكل متزايد على عمليات تجديد الأسطول وقرارات تخصيص رأس المال، وذلك إلى جانب المعايير المالية والتشغيلية. وتعمل المجموعة جاهدةً على تحسين جودة البيانات والأدوات الرقمية وأنظمة مراقبة الأداء بهدف تعزيز ممارسات إدارة دورة الحياة، وجودة مخرجات عملية المراقبة، والتي تُبنى عليها أي تحديثات أو تحسينات يتم تطبيقها على أرض الواقع، ما يدعم إعطاء الأولوية للأصول والتقنيات والخدمات منخفضة الأثر بشكل أكبر مع مرور الزمن.

خلق القيمة الاقتصادية المستدامة

حققت المجموعة خلال عام 2025 نمواً اقتصادياً لافتاً، حيث توسعت محفظة أعمالها واستثماراتها الاستراتيجية.

سجلت المجموعة زيادة بنسبة 20% في الإيرادات السنوية لتصل إلى 20.77 مليار درهم، وارتفاعاً بصافي الأرباح بنسبة 16% ليصل إلى 2.07 مليار درهم.

ارتفعت إيرادات المجموعة أربعة أضعاف منذ عام 2022، ويعود ذلك إلى نمو المجموعة العضوي وعمليات الاستحواذ.

ويعكس هذا الأداء القوي نمو المجموعة المستدام في قطاعات العمل الرئيسية، وذلك إلى جانب الإدارة المنضبطة للتكاليف والاستثمارات ذات القيمة التراكمية. ويتعزز دور المجموعة كممكّن تجاري واقتصادي رئيسي عبر توسيع بصمتها حول العالم وتطوير قدراتها اللوجستية المتكاملة.

خلق القيمة الاقتصادية وتوزيعها

واصلت المجموعة خلق قيمة اقتصادية كبيرة وتوزيعها على أصحاب العلاقة

20.77 مليار درهم
إيرادات المجموعة

15.33 مليار درهم
التكاليف التشغيلية المباشرة

5.63 مليار درهم
إجمالي الأرباح السنوية

69.40 مليار درهم
إجمالي الأصول

وساهمت المجموعة أيضاً بدعم الاقتصاد الأوسع من خلال ما يلي.

3.21 مليار درهم
رواتب واستحقاقات الموظفين

0.22 مليار درهم
الدفعات المقدمة للتكاليف التشغيلية للحكومة

مقارنة الأداء الاقتصادي على أساس سنوي

إيرادات المجموعة

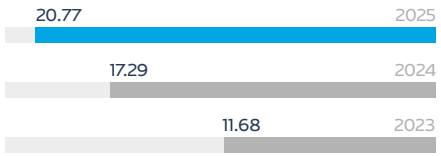

إجمالي الأصول

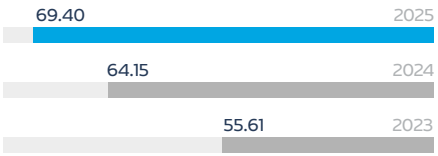

إجمالي الأرباح السنوية

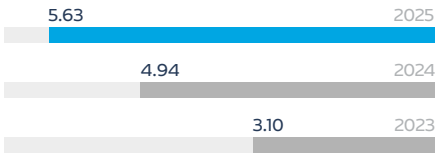

التكاليف التشغيلية المباشرة

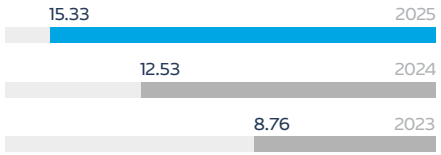

الدفعات المقدمة للحكومة

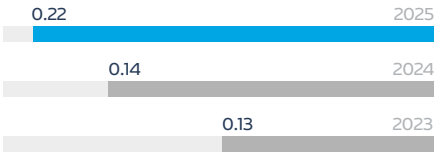

رواتب واستحقاقات الموظفين

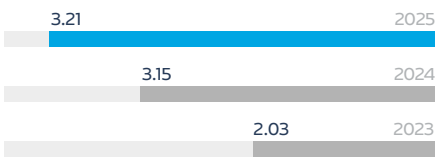

إعداد التقارير المالية على مستوى الدولة

يجري احتساب القيمة الاقتصادية المولدة والموزعة على مستوى الدولة وبناءً على معايير محددة للأهمية النسبية.

تم الإفصاح عن هذه المعلومات في بيانات المجموعة المالية الموحدة المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام 2025،
اضغط هنا للمزيد من التفاصيل

سياسة الضرائب والحوكمة

تلتزم المجموعة بإدارة شؤونها الضريبية بمسؤولية وشفافية وبالامتثال للقوانين والمعايير الدولية المعتمدة. ويتوافق نهجها الضريبي مع القيمة الاقتصادية لأنشطتها، ما يضمن عدم التأخر في دفع الضرائب في الأقاليم التي يتم فيها تحقيق القيمة.

لا تشارك المجموعة في أي عمليات تخطيط مكثف للضرائب، أو أي ترتيبات تخلو من الطابع التجاري، أو تلك التي لا تتلاءم مع الغاية من القوانين الضريبية المعمول بها.

ويندرج الإشراف على استراتيجية المجموعة الضريبية ضمن سياق إطارها للحوكمة المؤسسية، حيث تتم إدارة الشؤون الضريبية من قبل الإدارة العليا وتحت إشراف مجلس الإدارة، ويتم الاعتماد على نتائجها عند اتخاذ قرارات الأعمال الكبرى واعتماد إجراءات إدارة المخاطر.

تم إنشاء قسم موحد للضرائب تقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ ومراقبة والامتثال لكافة الالتزامات ذات الصلة، ويجري دعم عمله من خلال السياسات الموثقة، والمراقبة الداخلية، والإجراءات الموحدة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالضرائب.

تحرص المجموعة على بناء علاقات واضحة تتسم بالشفافية وروح التعاون مع الهيئات الضريبية في الأقاليم التي تعمل بها.

ويتم تنسيق كافة التعاملات الخاصة بالضرائب كالإقرارات الضريبية والتدقيق والاستعلامات بشكل مركزي لضمان إتمامها بالوقت المناسب. ويمكن الإبلاغ عن أي تخوفات تخص نزاهة الضرائب بشكل سري عبر منصة الإبلاغ عن المخالفات، حيث يتم تقييمها وتصعيدها بالشكل المناسب.

كما تقوم المجموعة بإعداد إفصاحاتها الضريبية بالتعاون مع الشؤون المالية في المجموعة، وتخضع للمراجعات الداخلية وإجراءات التحقق من صحة البيانات. وتتم مراجعة المعلومات المدرجة ضمن البيانات المالية القانونية عبر إتمام إجراءات المراجعة والتدقيق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الاستدامة حالياً لا يشتمل على بيانات مفصلة حسب كل دولة.

وتحكم أنشطة المجموعة التجارية القانونية تواجد المجموعة في الأقاليم التي تعد منخفضة الضريبة أو ذات شروط ضريبية تفضيلية، والذي غالباً ما يكون معززاً بأهمية الأعمال التشغيلية، وخضوع الأعمال للإشراف وتقييمات المخاطر وإجراءات المراقبة التي تقع تحت مظلة إطار حوكمة الضرائب في المجموعة.

الجوائز والتقديرات

حصد قسم الشؤون المالية خلال عام 2025 العديد من الجوائز الإقليمية والعالمية المرموقة، الأمر الذي يعكس تميز علاقات المستثمرين، وإدارة الخزانة، ودمج مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمل المجموعة، إضافةً إلى ريادتها للمسائل المالية.

جوائز "أفضل المؤسسات الكبرى الناشئة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا" الصادرة عن شركة "اكستل للاستثمارات المؤسسية" لعام 2025

المركز الثاني
أكثر الشركات تكريماً

المركز الأول
أفضل برنامج لعلاقات المستثمرين

المركز الثاني
أفضل برنامج للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

المركز الأول
أفضل فريق لعلاقات المستثمرين

المركز الأول
أفضل مسؤول في علاقات المستثمرين

المركز الأول
أفضل يوم للمستثمرين / المحللين

فائزة
جمعية أمناء خزائن الشركات 2025 – أفضل أمين خزينة شركة في منطقة الشرق الأوسط للعام

فائزة
جوائز "فاينانس فوكس" في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2025 – شخصية العام في إدارة الخزينة

فائزة
جوائز "فاينانس أبوظبي" و"فاينانس فوكس" في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2025 – أفضل فريق إدارة خزينة للعام

كوادرنا مصدر قوتنا

استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها

في مجموعة موانئ أبوظبي، لا يقتصر دور كوادرنا كأبرز أصولنا فحسب، بل هم أيضاً الركيزة الأساسية في تحولنا إلى ممكّن عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

وخلال عام 2025، واصلنا تعزيز كوادرنا من خلال بناء فريق عمل يتمتع بالحيوية والكفاءة، ويعكس في الوقت نفسه التنوع الذي يميز المجتمعات التي نعمل بها حول العالم. وترتكز استراتيجيتنا للكوادر على رؤية واضحة تهدف إلى استقطاب الكفاءات المتميزة، وتنمية الخبرات الوطنية، وتهيئة بيئة عمل تمكّن جميع الأفراد من الإسهام وتحقيق النمو والازدهار.

التنوع والشمولية

نمت كوادرنا حول العالم لتضم 9,221* موظفاً يمثلون 107 جنسيات، مما يعكس ثقافتنا الشمولية والمنفتحة على العالم. ويجري احتساب عدد الموظفين وفقاً لإجمالي عدد العاملين في نهاية عام فترة التقرير، ويشمل ذلك جميع الموظفين الدائمين في المجموعة.

يدفع التنوع قدرة المجموعة على الابتكار ويلهم روح التعاون فيها. وتتألف قوتنا العاملة من 7,009 موظفين ذكور و2,212 موظفة، مما يعكس التزامنا بتعزيز التوازن بين الجنسين.

وبالإضافة إلى كوادرنا العاملة بدوام كامل، نستعين بـ46 موظفاً بدوام جزئي و760 متعاقداً واستشارياً، بما يعزز قدرتنا على الحفاظ على المرونة وسرعة الاستجابة، والاستفادة من الخبرات التخصصية اللازمة لدعم احتياجات أعمالنا المتنامية والمتغيرة.

ويقتصر التوظيف بدوام جزئي في المجموعة على كيانها الدولي "نواتوم ليجاسي"**، حيث تُعرَّف هذه

الوظائف بأنها وظائف تقل ساعات العمل فيها عن ساعات العمل المعتمدة للدوام الكامل. وتدعم هذه الوظائف عادةً المتطلبات التشغيلية من خلال جداول عمل مخفضة، بما يعكس احتياجات بعض الأسواق إلى نماذج توظيف أكثر مرونة.

* ملاحظة: يُعزى الاختلاف في مواءمة أعداد الموظفين (عدد الموظفين في عام 2024 + الموظفون الجدد في عام 2025 – عدد الموظفين الذين غادروا المجموعة في عام 2025) بصورة رئيسية إلى إدراج موظفي الكيانات التي انضمت إلى المجموعة خلال عام 2025، بما في ذلك محطة كراتشي، و"جولدن آنكور"، ومحطة سفاجا.

** يشير مصطلح "نواتوم ليجاسي" إلى نطاق أعمال مجموعة نواتوم وفق التعريف التاريخي المعتمد قبل إعادة هيكلتها ودمجها ضمن محفظة أعمال مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2024. ولأغراض إعداد تقارير الاستدامة في مجموعة موانئ أبوظبي، تعكس هذه البيانات أداء أعمال نواتوم المدمجة سابقاً، بغض النظر عن وضعها القانوني الحالي أو نطاق الدمج المعتمد ضمن المجموعة.

توزيع الكوادر حسب الفئة العمرية والجنس

أصغر من 30 عاماً

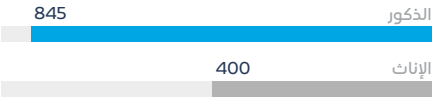

30-50 عاماً

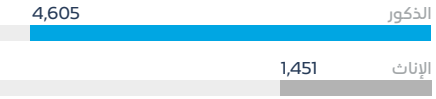

أكبر من 50 عاماً

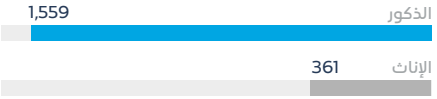

النمو على أساس سنوي

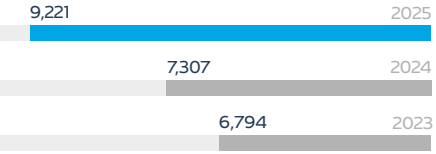

استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرات

استقطبنا خلال عام 2025 مجموعة متنوعة من الموظفين الجدد من مختلف الفئات العمرية، ومن الجنسين، وعبر مختلف فئات التوظيف، بما يعكس فعالية استراتيجياتنا في استقطاب الكفاءات واتساع نطاقها.

أصغر من 30 عاماً

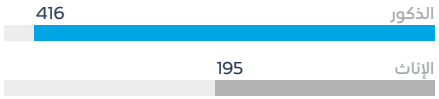

30-50 عاماً

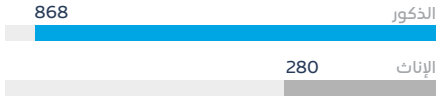

أكبر من 50 عاماً

ملاحظة: جميع الأرقام والبيانات الواردة هنا وفيما يلي من هذا القسم تستند إلى عدد الموظفين بدوام كامل أو ما يعادلهم، ولا تشمل المتعاقدين أو الموظفين بدوام جزئي.

> عكس ذلك قدرتنا على استقطاب أفضل الكفاءات، وتعزيز تنوع كوادرنا، والتوسع الاستراتيجي في فرق العمل بما يواكب متطلبات أعمالنا العالمية المتنامية. ويمثل كل موظف جديد خطوة إضافية في مسيرتنا نحو بناء مجموعة أكثر جاهزية للمستقبل.

معدل دوران الموظفين

نتبع نهجاً قائماً على البيانات لفهم أعمق لاستقرار كوادرنا. ومن خلال المتابعة الدقيقة لمعدلات دوران الموظفين بحسب الفئة العمرية والجنس وقطاع الأعمال خلال عام 2025، اكتسبنا رؤى قيّمة حول أنماط الحفاظ على الموظفين ومستويات مشاركتهم. وتمكننا هذه الرؤى من الاستجابة للتحديات بصورة استباقية، وتعزيز ثقافة العمل، وتنفيذ مبادرات موجهة تسهم في ترسيخ الالتزام المؤسسي وتعزيز المرونة على المدى الطويل.

أصغر من 30 عاماً

30-50 عاماً

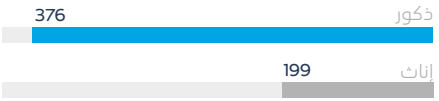

أكبر من 50 عاماً

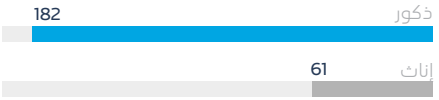

وعلى صعيد عملياتنا في دولة الإمارات، سجلنا 184 حالة مغادرة، ليبلغ معدل دوران الموظفين 10.57%، منها 4.82% حالات مغادرة طوعية و5.74% حالات مغادرة غير طوعية. وفيما يتعلق بـ "نواتوم ليجاسي"، فقد تم تسجيل 815 حالة مغادرة (807 موظفين بدوام كامل وثمانية موظفين بدوام جزئي)، ليبلغ معدل دوران الموظفين 24.66%، منها 13.65% حالات مغادرة طوعية و11.02% حالات مغادرة غير طوعية.

يعكس ارتفاع معدل دوران الموظفين في "نواتوم ليجاسي" عمليات الدمج وإعادة الهيكلة واسعة النطاق التي تم تنفيذها بعد الاستحواذ خلال عام 2025، بهدف مواءمة الأعمال المستحوذ عليها حديثاً مع أطرنا التشغيلية واستراتيجية النمو.

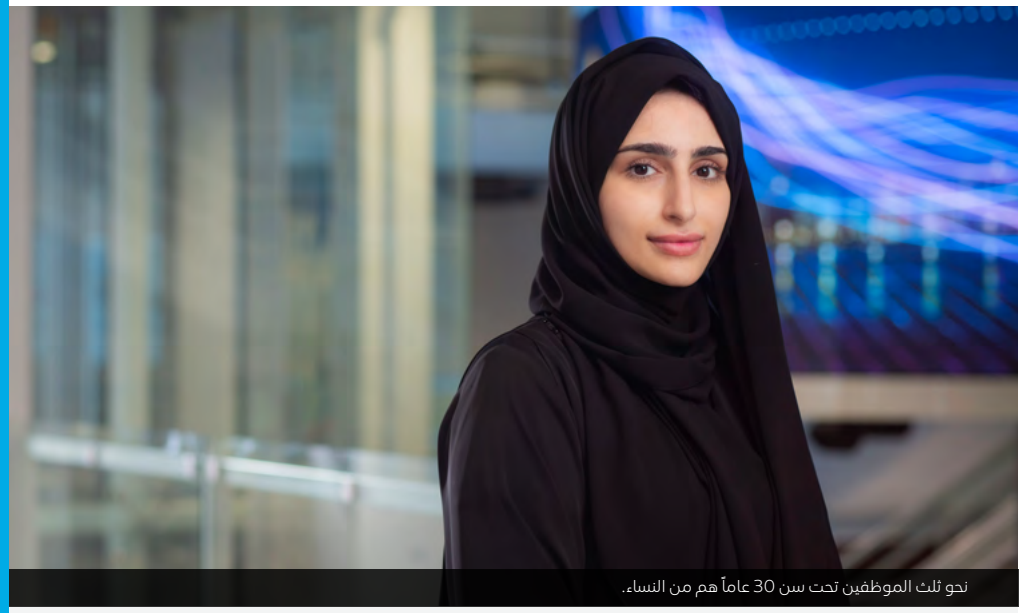

نحو ثلث الموظفين تحت سن 30 عاماً هم من النساء.

آليات احتساب الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين

تحتسب المجموعة نسب الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين وفق منهجية موحدة تستند إلى متوسط عدد الموظفين. ويحدد معدل التوظيف الجديد بقسمة إجمالي عدد الموظفين الجدد خلال فترة التقرير على متوسط عدد الموظفين، والذي تحسبه المجموعة كمجموع عدد الموظفين في بداية الفترة ونهايتها مقسوماً على 2، ثم تضرب الناتج في 100. وتطبق المجموعة النهج ذاته عند احتساب معدل دوران الموظفين، مع استبدال عدد الموظفين الجدد بعدد الموظفين الذين غادروا المجموعة خلال نفس الفترة.

التنوع والمساواة والشمولية

يرتكز التزامنا بتحقيق التنوع والمساواة والشمولية على أطر ومعايير معتمدة محلياً ودولياً، بما في ذلك مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة وتوجيهات المنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بممارسات العمل المنصفة.

تعزيز التنوع بين الجنسين

ارتفع عدد الموظفات في القوة العاملة خلال عام 2025 بنسبة 13.5%، من 1,949 موظفة إلى 2,212 موظفة، لتشكل الموظفات نسبة 24% من إجمالي عدد الموظفين. ويتجلى هذا التقدم عبر مختلف مستويات المجموعة، مما يقربنا من تحقيق التزامنا في إطار مبادرة أهداف التنمية المستدامة لعام 2028، بالوصول إلى 30% للتمثيل النسائي في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا، وذلك بما يتماشى مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ولا يقتصر نهجنا على تحديد الأهداف، بل نعمل على تحقيقها بوعي وفاعلية ونحقق نتائج ملموسة.

الموظفات في المناصب الإدارية

الإدارة العليا

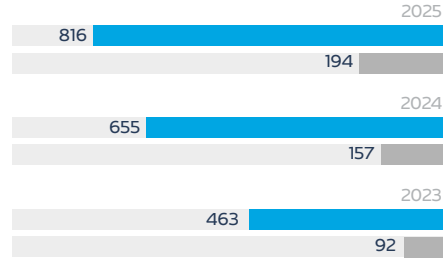

الإدارة المتوسطة

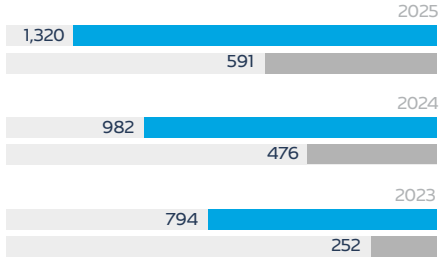

للحفاظ على هذا الزخم، نواصل الاستثمار في مبادرات عالية الأثر مثل برنامج "جلوو" (GLOW)، الذي يهيئ الموظفات لتولي أدوار قيادية، بما في ذلك عضوية لجان مجلس الإدارة، من خلال تعزيز قدراتهن الاستراتيجية ومهاراتهن الشخصية.

يشكل برنامج "تحقيق الرفاهية المتكاملة لخلق بيئة عمل ناجحة" ركناً أساسياً في التزامنا تجاه موظفاتنا، حيث يوفر موارد داعمة للرفاه النفسي والعاطفي، وإدارة الضغوط، وتحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية. ويأتي ذلك انطلاقاً من إدراكنا بأن الرفاه الشخصي يمثل أساس النجاح المهني.

المستويات الأخرى

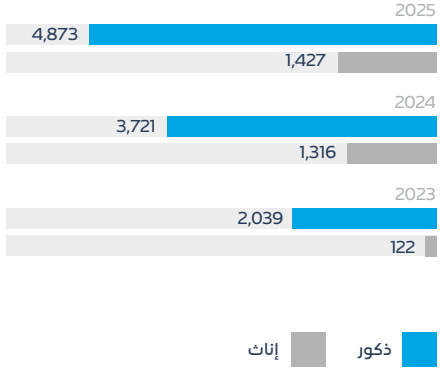

نسبة توزيع الأجور حسب الجنس

نلتزم بتبني ممارسات عادلة وشفافة لتحديد المكافآت والتعويضات. وقد أكدت تحليلات مقارنة أجور الموظفين لعام 2025 على التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث كشفت أجور الموظفات عن النسب التالية.

مجموعة موانئ أبوظبي (عمليات دولة الإمارات)*

1.09:1

معدل توزيع الرواتب الأساسية والمكافآت

1.01:1

معدل توزيع الرواتب الأساسية

ملاحظة: يستثنى من ذلك العمال والموظفين في المناصب الإدارية والقيادية في المجموعة.

نواتوم ليجاسي

1.12:1

معدل توزيع الرواتب الأساسية والمكافآت

دعم أصحاب الهمم: الشمولية على أرض الواقع

نلتزم بتوفير بيئة عمل تتسم بالشمولية ويشعر فيها الجميع بالانتماء والتقدير. وفي إطار هذا الالتزام، وخلال عام 2025 دعمنا 33 من أصحاب الهمم ضمن كوادرنا، بما يضمن وصولهم للأدوات والموارد والفرص اللازمة للنجاح. ومن خلال تطبيق السياسات الداعمة الشمولية، وتنفيذ برامج للتوعية، ونشر ثقافة التمكين، نتيح لزملائنا من أصحاب الهمم المساهمة بشكل كامل وتحقيق التطور المهني بكرامة وطموح هادف.

ويعكس ذلك التزام المجموعة بالسياسة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتمكين أصحاب الهمم، وبما يتماشى مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والذي يعزز التنمية الاقتصادية الشمولية والمستدامة.

دعم النمو المهني للإماراتيين وتعزيز أدوارهم الريادية

نعتز بكوننا شركة إماراتية رائدة عالمياً، ونلتزم بدعم أهداف التوطين تماشياً مع رؤية "نحن الإمارات 2031" والرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي. وعلى صعيد عملياتنا في دولة الإمارات، يشكل الإماراتيون نسبة 63.17% من إجمالي قوتنا العاملة، ويتولى 272 مواطناً إماراتياً مناصباً في الإدارة العليا أو أعلى منها، إذ يعكس ذلك استثمار المجموعة في تطوير وتنمية المواهب والقيادات الوطنية.

ولا يقتصر نهجنا على التوظيف، بل يشمل منظومة متكاملة من التدريب والتوجيه والتطوير الوظيفي، نقوم بمراجعتها بشكل مستمر، لتمكين الكفاءات الإماراتية من تولي الأدوار القيادية بثقة وكفاءة.

أهم مبادرات التوطين لعام 2025

خلال هذا العام، عززنا أجندة لتمكين المواهب الوطنية من خلال مجموعة من المبادرات المميزة.

جاهزية القوى العاملة الوطنية

التواصل الفعّال مع مواهب المستقبل في المدارس والجامعات، ومعارض التوظيف، وجلسات التوعية بأنشطتنا، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، بما في ذلك أنشطة أكاديمية أبوظبي البحرية.

تستهدف برامج التطوير المهني الموظفين الإماراتيين والدوليين من الجنسين.

برامج منهجية لتطوير وتوظيف الكفاءات

برنامج "رحلة الاستكشاف" المطور

برنامج لعام واحد يهدف إلى تطوير مهارات الخريجين الجدد، يجمع بين التدريب في أكاديمية أبوظبي البحرية والتدريب أثناء العمل

برنامج "النورس"

مسار لعام واحد لتطوير مهارات خريجي المدارس الإماراتية، يهدف إلى إعدادهم لتولي أدوار تشغيلية وميدانية.

برنامج "النخبة"

برنامج رائد يهدف إلى إعداد الموظفين ذوي الإمكانات العالية على الصعيدين المحلي والعالمي لتولي أدوار قيادية

التوسع الإقليمي

المشاركة الفعالة في المبادرات الوظيفية في مدينة العين ومنطقة الظفرة، والتي توفر فرصاً متكافئة للمواطنين الإماراتيين.

الشراكات الاستراتيجية

التعاون مع هيئة أبوظبي للدعم الاجتماعي والجامعات ودائرة التعليم والمعرفة لتنظيم فعاليات الأيام المفتوحة والمعارض الوظيفية لاستقطاب وتطوير الكفاءات الوطنية

منصة "جسر المواهب"

تعزز المنصة فرص الحفاظ على الموظفين عبر تمكينهم من استكشاف الفرص الوظيفية الداخلية، واكتساب مهارات جديدة ومواصلة النمو داخل المجموعة.

تمكين كوادرنا

واصلنا خلال عام 2025 ترسيخ ثقافة تدعم التعلم المستمر والنمو المهني والتمكين الشخصي، بما يمكّن جميع الزملاء من تحقيق التميز في بيئة عمل عالمية سريعة التطور.

تمكّن المجموعة الموظفين من التقدم الوظيفي عبر اتباع خطط التدريب والتطور المهني.

نهجنا في التعلم والتطوير

تدير المجموعة أنشطة تدريب الموظفين عبر تنفيذ سياسات ممنهجة للموارد البشرية، ودورة تطوير مرتبطة بالأداء، واستخدام أنظمة تعلم على مستوى المجموعة.

ويستند نهجنا في التطوير إلى نموذج 70-20-10، حيث يكتسب الموظفون قدراتهم من خلال التعلم أثناء العمل (70%)، والتوجيه والإرشاد (20%)، والتدريب الرسمي (10%).

يستفيد كل موظف من خطة تطوير مهني، يتم إعدادها بالتعاون مع مديره المباشر، ويتم دمجها ضمن نظام إدارة الأداء في المجموعة.

وتضمن إجراءات خطط التعاقب تواجد مسارات جاهزة لإعداد الكفاءات اللازمة للمناصب الأساسية في المجموعة، وذلك بهدف حماية كفاءة قيادة المجموعة على المدى الطويل.

يحظى الموظفون بإمكانية الوصول على مدار الساعة إلى منصات التعلم الرقمية، بما في ذلك "لينكدإن ليرنينغ" و"يوديمي"، والمتكاملة مع نظام إدارة التعلم. ويتيح ذلك للزملاء الالتحاق بالدورات التدريبية وفق احتياجاتهم التطويرية. ويتم تتبع الالتزام بالتعلم ونسب إتمام البرامج من خلال تقارير موحدة صادرة عن نظام إدارة التعلم، بما يمكّن من اتخاذ قرارات قائمة على البيانات.

وتستند منظومتنا التعليمية إلى إطار عمل شامل للحوكمة، يضم سياسة التعلم والتطوير، وإجراءات التعليم، وإجراءات تطوير الموظفين، وأدلة استخدام الأنظمة، مما يضمن فاعلية وشفافية المنظومة التعليمية على امتداد المجموعة.

البرامج التعليمية الرائدة لعام 2025

قدمت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 عدداً من البرامج الرئيسية الهادفة إلى إعداد كوادر جاهزة لمواكبة المستقبل وقادرة على المنافسة عالمياً.

وقد وفر برنامج "النخبة"، وهو برنامج المجموعة الرائد لتطوير المهارات القيادية، مناهجاً متقدمة في الإشراف الاستراتيجي، وسلاسل الإمداد العالمية، والذكاء المالي، والتحول الرقمي. واكتسب المشاركون فيه خبرات لرفع جاهزية تولي عضوية مجالس الإدارة، وذلك عبر برامج المحاكاة، والتوجيه التنفيذي، وتجارب العمل الدولية.

وقد وسّع برنامج النخبة العالمي نطاق تطوير القيادات ليشمل مكاتبنا الدولية، حيث يجمع هذا البرنامج الممتد لفترة 12 شهراً فرص التنقل بين الوظائف الدولية، والمشاريع الاستراتيجية، والتوجيه التنفيذي لإعداد قيادات مستقبلية قادرة على العمل في بيئات عالمية.

كما أطلقنا برنامجاً للتدريب اللغوي، وطورنا برنامج التدريب على ضوابط التحكم في الوصول، وقدمنا دورات متخصصة في القطاعين البحري واللوجستي. كذلك أطلقنا منصة "لينكدإن ليرنينغ"، والتي أتاحت لجميع الموظفين الوصول إلى فرص تعلم رقمية عند الطلب وفي أي وقت.

أطلقنا برنامج "ماراثون مهارات الذكاء الاصطناعي"، وهو تحدٍ ممتد على فترة 6 أشهر على مستوى المجموعة لإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المجموعة. ومن خلال مسارات تعليمية منهجية، وجلسات متخصصة، ومشروعات تطبيقية، استخدم الموظفون أدوات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ مهام عملهم اليومية.

نظم ومصادر التعلم

صممنا منظومة التعلم بما يضمن سهولة الوصول إليها وتعظيم أثرها.

نظام إدارة التعلم

- التأهيل الوظيفي المؤتمت
- سياسة وإجراءات التعلم والتطوير
- التدريب على الامتثال وفق معايير SCORM
- بيانات وتقارير التعلم

منصات التدريب عبر الإنترنت

"يوديمي" / "لينكد إن ليرنينغ"

أطلقنا خلال عام 2025 منهجاً للتدريب الذاتي يعتمد على معايير SCORM لتغطية مواضيع الحوكمة المؤسسية والأخلاقيات وإدارة المخاطر والإبلاغ عن المخالفات والأمن السيبراني. ويُعد هذا البرنامج إلزامياً لجميع الموظفين الجدد، كما يخضع له جميع الموظفين سنوياً ضمن برنامج للتجديد المعرفي.

برنامج التعلم في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

أطلقنا خلال عام 2025 برنامجاً للتعلم في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة، بهدف ترسيخ ثقافة الاستدامة والممارسات المتعلقة بها لدى كوادرنا. وتم تقديم البرنامج على شكل ندوات متخصصة عبر الإنترنت، وشارك فيها 1,310 موظفاً من مختلف المستويات.

الاستثمار في التدريب وأثره خلال عام 2025

يعكس استثمارنا في التدريب خلال عام 2025 التزامنا بتنمية كوادرنا وتطويرها. وتمثل البيانات الواردة أدناه نتائج عملياتنا الموحدة في دولة الإمارات، حيث أنشأنا منظومة تعلم متكاملة.

معلومات التدريب – عمليات دولة الإمارات في عام 2025

87,131	72,170	14,961
إجمالي ساعات التدريب	الموظفون	الموظفات

تم تقديم 87,131 ساعة تدريب ضمن عمليات المجموعة في دولة الإمارات، ما يعادل 10,889 يوم عمل كامل مستثمر في تطوير كوادرنا. وبلغ إجمالي ساعات التدريب التي تلقاها الموظفون 72,170 ساعة، مقابل 14,961 ساعة تلقتها الموظفات، فيما تجاوز متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظفة نظيره لكل موظف.

متوسط ساعات التدريب – عمليات دولة الإمارات في عام 2025

21.4	27.3	17.2
ساعة لكل موظف	ساعة لكل موظفة	ساعة للإدارة العليا
27.0	**22.2**	
ساعة للإدارة المتوسطة	ساعة للقوى العاملة	

بلغ متوسط ساعات التدريب لكل موظفة 27.3 ساعة، متجاوزاً بشكل ملحوظ متوسط ساعات التدريب للموظفين، والذي بلغ 21.4 ساعة، ويعزى ذلك إلى برامج قيادية مثل برنامجي "جلوو" و"النخبة". وسجلت الإدارة المتوسطة أعلى معدل لساعات التدريب بواقع 27.0 ساعة، بما يعكس دورها المحوري ضمن مسار إعداد القيادات في المجموعة.

معدل ساعات التدريب (للموظفين داخل الإمارات)

30.15	36.32	22.2
2023	2024	2025

بلغ متوسط ساعات التدريب خلال عام 2025 نحو 22.2 ساعة، وهو مستوى يعكس عودة الاستثمارات التدريبية إلى معدلاتها الطبيعية بعد أن بلغت ذروتها في عام 2024. ونواصل التركيز على تقديم برامج تطوير متخصصة وعالية الأثر، بدلاً من التركيز فقط على حجم التدريب وحده. أما وحدات الأعمال التابعة لـ "نواتوم ليجاسي" التي انضمت إلى المجموعة في عام 2024، فنواصل دمج أنظمة التعلم فيها تدريجياً، مع الاستمرار في تقديم برامج التدريب الأساسي لموظفيها.

معلومات التدريب – نواتوم ليجاسي في عام 2025

57,232	32,008	25,224
إجمالي ساعات التدريب	الموظفون	الموظفات

تعكس ساعات التدريب المقدمة في وحدات الأعمال التابعة لـ "نواتوم ليجاسي"، والبالغة 57,232 ساعة، التزامنا بتطوير الكوادر التي انضمت حديثاً إلى المجموعة. وبلغ إجمالي ساعات التدريب التي تلقتها الموظفات 25,224 ساعة، بما يعادل 44% من إجمالي ساعات التدريب، وهي نسبة تفوق تمثيلهن في القوة العاملة، بما يعكس نهجنا القائم على الشمولية.

معدل ساعات التدريب – نواتوم ليجاسي في عام 2025

15.91
ساعة لكل موظف

18.03
ساعة لكل موظفة

20.18
ساعة للإدارة العليا

17.35
ساعة للإدارة المتوسطة

16.43
ساعة للقوى العاملة

بلغ متوسط ساعات التدريب لكل موظفة 18.03 ساعة، متجاوزاً متوسط ساعات التدريب لكل موظف، والذي بلغ 15.91 ساعة. كما بلغ متوسط ساعات التدريب للإدارة العليا 20.18 ساعة، بما يدعم مواءمة القيادات خلال مرحلة الدمج.

توزيع ساعات التدريب حسب الإقليم والجنس – ساعات التدريب في عام 2025

87,131
إجمالي ساعات التدريب داخل الإمارات

72,170
ساعات التدريب للموظفين داخل الإمارات

14,961
ساعات التدريب للموظفات داخل الإمارات

57,232
إجمالي ساعات التدريب في "نواتوم ليجاسي"

32,008
ساعات التدريب للموظفين في "نواتوم ليجاسي"

25,224
ساعات التدريب للموظفات في "نواتوم ليجاسي"

"بلغ إجمالي ساعات التدريب على مستوى المجموعة و "نواتوم ليجاسي" معاً 144,363 ساعة تدريب خلال عام 2025. وحصلت الموظفات على ما مجموعه 40,185 ساعة تدريب، بما يعادل 28% من إجمالي ساعات التدريب عالمياً. كما سجل متوسط ساعات التدريب لكل موظفة مستويات أعلى في داخل الإمارات وكذلك على مستوى "نواتوم"، بما يعكس التزامنا المتواصل بتعزيز تطوير الكفاءات بصورة متوازنة بين الجنسين."

أكاديمية أبوظبي البحرية

تأسست أكاديمية أبوظبي البحرية من قبل مجموعة موانئ أبوظبي عام 2019، وتواصل تعزيز مكانتها كإحدى المؤسسات الرائدة في المنطقة في مجال التعليم البحري، والتطوير المهني، والأبحاث التطبيقية، بما يدعم إعداد كوادر بحرية ماهرة وجاهزة للمستقبل.

ومن خلال نموذجها المتكامل للتعليم والتدريب، تساهم الأكاديمية في تحقيق قيمة طويلة الأمد عبر بناء كوادر بشرية مؤهلة، وتعزيز المعرفة المرتبطة باحتياجات القطاع، ودعم استدامة القطاع البحري وتنافسيته.

تولي الأكاديمية أهمية بالغة بنشر المعرفة البحرية وبناء القدرات، بما يسهم في إعداد الجيل القادم من قادة القطاع البحري، والتركيز على تنمية مهارات الكوادر الحالية لتلبية المتطلبات التشغيلية والتنظيمية والتكنولوجية المتنامية للقطاع البحري العالمي.

بصفتها الأكاديمية الوحيدة في دولة الإمارات التي تقدم أكثر من 150 دورة معتمدة من جهات دولية مرموقة، مثل وكالة البحرية وخفر السواحل البريطانية، والمنظمة الدولية للمساعدات الملاحية والمنارات البحرية، والهيئة الاتحادية للمواصلات البحرية، توفر الأكاديمية مساراً واضحاً للتعلم على المدى الطويل. وتدعم تلك البرامج جميع المتعلمين من خريجي المدارس الثانوية وصولاً إلى القيادات الإدارية العليا، عبر تخصصات العمل البحري والبرّي.

مخرجات التعلم وتطوير المهارات وفرص التوظيف

وفي عام 2025، توسع أثر أكاديمية أبوظبي البحرية عبر إطلاق "جسر أبوظبي للمعرفة"، وهو منصة مختصة لتطوير مختلف المجالات والتخصصات وسد فجوة المهارات والمعرفة التقنية والتشغيلية والمالية. ويعمل "جسر أبوظبي للمعرفة" بشكل متوائم مع البرامج الرئيسية التي تقدمها الأكاديمية، حيث يقدم التدريب المستهدف للمهارات الموائمة للقطاع لدعم قدرة الكوادر البشرية على التكيف، وتعزيز فرص توظيفها على امتداد سلسلة القيمة البحرية.

ينعكس هذا الالتزام بتطوير رأس المال البشري في الإنجازات التعليمية لأكاديمية أبوظبي البحرية لعام 2025، حيث استفاد أكثر من 3,400 متعلم من برامج الدبلوم والدرجات العلمية، والدورات المهنية القصيرة، ومبادرات "جسر أبوظبي للمعرفة".

وشمل ذلك 1,368 متخصصاً شاركوا في 22 دورة مهنية متخصصة قصيرة، و1,695 مشاركاً في البرامج الرئيسية التي يقدمها "جسر أبوظبي للمعرفة"، و410 طلاب التحقوا ببرامج الدبلوم والدرجات العلمية الأساسية، بما في ذلك شهادة الدبلوم المتقدمة في الشحن والعمليات البحرية، وشهادة الدبلوم المتقدمة في الهندسة البحرية، والخدمات اللوجستية.

وتعد الأنشطة التعليمية والتدريبية التي تقدمها أكاديمية أبوظبي البحرية داعماً رئيسياً لتحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة للأمم المتحدة (المتعلق بالتعليم الجيد)، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التعليم البحري المعتمد وعالي الجودة، وتعزيز فرص التعلم طويل المدى، ودعم المسارات المهنية نحو التوظيف والتطور المهني.

إحصائيات التعليم والتدريب

عدد الطلاب المسجلين في برامج الدبلوم والدرجات العلمية الأساسية

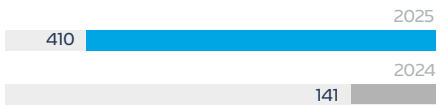

عدد المتدربين في برامج "جسر أبوظبي للمعرفة"

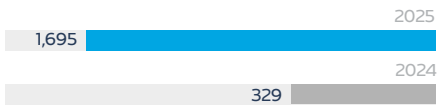

عدد المتدربين في الدورات المهنية القصيرة

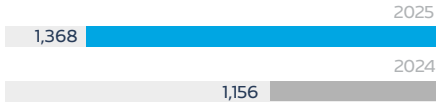

قدمت الأكاديمية أكثر من 450,000 ساعة تدريب، بما يعكس التزامها الراسخ بالتعلم المستمر وتمكين الكوادر.

البحث والابتكار وأثر الاستدامة

إلى جانب دورها التعليمي، يواصل فريق البحث والتطوير متعدد التخصصات في أكاديمية أبوظبي البحرية أداء دور الداعم والمحرك للابتكارات والأبحاث الصناعية التطبيقية.

خلال عام 2025، نشر الفريق سبع أوراق بحثية في مجلات علمية مرموقة وعالية التأثير، وشارك بها في مؤتمرات دولية، حيث تناولت مواضيع متقدمة في الهندسة والاستدامة والتحديات التقنية ذات الصلة بالقطاعين البحري واللوجستي.

شملت مواضيع الأبحاث حلول احتجاز الكربون المتقدمة، وتصميم الأنظمة الموفرة للطاقة، وتقنيات الجيل القادم لتبريد الإلكترونيات، بما يدعم الابتكار التكنولوجي ومرونة البنية التحتية، تماشياً مع الهدف التاسع للتنمية المستدامة للأمم المتحدة (المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية).

كما تناولت العديد من المبادرات البحثية جهود إزالة الكربون وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يسهم في تحقيق الهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة للأمم المتحدة (المتعلق بالعمل المناخي)، من خلال دعم انتقال القطاع البحري نحو عمليات منخفضة الكربون وأكثر استدامة.

ولترسيخ تلك الجهود، تدير أكاديمية أبوظبي البحرية وتشرف على مركز أبحاث الاستدامة البحرية ضمن "المركز البحري أبوظبي". ويعزز المركز، الذي تأسس عام 2024، الأبحاث البحرية التطبيقية مع التركيز على الاستدامة، والتقنيات المتوافقة مع المناخ، والأداء البيئي، بما يعزز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي والجهات التنظيمية.

أبرز منصات الابتكار

يبقى الابتكار الممكّن الرئيسي لتحقيق طموحات وتطلعات مجموعة موانئ أبوظبي طويلة الأمد للنمو والاستدامة. وتدمج المجموعة مفهوم الابتكار في عملياتها عبر استراتيجية المجموعة للابتكار، وتهدف بذلك إلى تعزيز الكفاءة ودعم جهود الريادة البيئية وخلق القيمة طويلة الأمد للمتعاملين والمجتمعات وأصحاب العلاقة.

يعمل قسم الابتكار على تسريع تطوير وإطلاق الحلول التي تدعم أداء المجموعة ونتائج الاستدامة، ويتمكّن من ذلك عبر الاعتماد على منصات الابتكار الداخلية والشراكات الخارجية والمبادرات القائمة على الأبحاث.

ابتكار

منصة لاستقبال مقترحات الموظفين تشجع على الريادة في تطوير حلول مبتكرة تعزز الكفاءة، وتحسن العمليات وترتقي بأداء الاستدامة.

مقهى الابتكار

منتدى عالمي يجمع بين الموظفين والخبراء والقادة لتبادل الأفكار والتعرف على أحدث التقنيات.

منصة الثورة الصناعية الرابعة

منصة مفتوحة للابتكار تتعاون مع الشركات الناشئة، والمراكز البحثية، والشركاء التقنيين لتطوير حلول مشتركة لمعالجة تحديات القطاع.

مبادرات المقارنة المعيارية

تقيّم عمليات المقارنة المعيارية العالمية الأداء، وتحدد أفضل الممارسات، وتدفع عجلة التحسين المستمر للعمليات.

دعم التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية

نلتزم في المجموعة بتوفير بيئة عمل تمكّن الموظفين من تحقيق النجاح المهني مع الحفاظ على حياة شخصية صحية ومتوازنة.

ويترسخ نهجنا في تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية ضمن السياسات والمزايا والثقافة المؤسسية التي نتبناها، بما يضمن حصول كل زميل على الدعم اللازم خلال مختلف مراحل مسيرته المهنية وحياته الشخصية.

توفر المجموعة سياسات إجازات الوالدين لموظفيها عالمياً.

إجازة الوالدين ودعم العائلات الجديدة

تعكس سياسة إجازة الوالدين التزامنا بتوفير بيئة عمل داعمة للعائلات، بما يساند الوالدين الجدد خلال هذه المرحلة المفصلية من حياتهم. ومن خلال توفير إجازة مدفوعة للأمهات والآباء على حد سواء، نمكّن الموظفين من بناء روابط أسرية أقوى مع أطفالهم وإدارة شؤونهم العائلية دون التأثير على مسارهم المهني. ويعزز هذا النهج الشامل ثقافة الرعاية التي نرسخها داخل المجموعة، ويضمن للوالدين عودة سلسة إلى العمل.

وخلال عام 2025، استفادت 91 موظفة و155 موظفاً من سياسة إجازة الوالدين على المستوى الدولي في المجموعة. وتعكس معدلات عودة الموظفين إلى العمل فاعلية أنظمة الدعم التي توفرها المجموعة.

%99
معدل عودة الموظفين إلى العمل

%92
معدل عودة الموظفات إلى العمل

بلغ إجمالي عدد الموظفين الذين واصلوا العمل في المجموعة بعد مرور 12 شهراً على عودتهم من إجازة الوالدين 234 موظفاً، منهم 152 موظفاً و82 موظفة، بما يعكس ارتفاع معدلات استبقاء الموظفين.

ويوضح الجدول التالي التوزيع الإقليمي لإجازات الوالدين المستفادة خلال عام 2025.

الرضا الوظيفي والمشاركة في بيئة العمل

تعد بيئة العمل الإيجابية عنصراً أساسياً في تعزيز رفاه الموظفين وتحقيق النجاح المؤسسي. و بلغ معدل مشاركة الموظفين في دولة الإمارات 87% خلال عام 2025، بما يعكس فاعلية مبادرات إشراك الموظفين وتركيزنا على توفير بيئة عمل يشعر فيها الموظفون بالتقدير والتحفيز.

بلغ معدل مشاركة الموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة 87% لعام 2025.

انخفاض معدل غياب الموظفين كمؤشر على الرفاه

يشكل المعدل المتدني لغياب الموظفين مؤشراً هاماً على صحة بيئة العمل ودعمها للموظفين. وحافظنا خلال عام 2025 على معدل متدنٍ لغياب الموظفين على امتداد العمليات.

%4.4

معدل غياب الموظفين في دولة الإمارات

%2.5

معدل غياب الموظفين في "نواتوم ليجاسي" (باستثناء دولة الإمارات)

تعكس هذه الأرقام فاعلية برامج رفاه الموظفين ونهجنا الاستباقي في دعم صحة الموظفين النفسية والجسدية على حد سواء.

مزايا شاملة للموظفين

إلى جانب سياسات الإجازات، توفر المجموعة العديد من المزايا لدعم رفاه الموظفين بصورة متكاملة.

- التأمين على الحياة وحماية الدخل
- تأمين صحي وطبي شامل للموظفين وأفراد عائلاتهم
- مبادرات الرفاه الداعمة للصحة الجسدية والنفسية
- برامج مساعدة الموظفين لتقديم خدمات الإرشاد والدعم لهم بشكل سري

من خلال هذه المزايا والبرامج، نعزز بيئة عمل يشعر فيها الموظفون بالأمان والدعم والتمكين، بما يتيح لهم تقديم أفضل ما لديهم كل يوم. ونسترشد بحقيقة بسيطة مفادها أن ازدهار مجموعة موانئ أبوظبي يرتبط بازدهار كوادرها. ومن خلال مواصلة التوافق مع ممارسات العمل العالمية، وأولويات التنمية الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، سنواصل بناء بيئة عمل يشعر فيها كل فرد بالتقدير والأهمية.

حقوق الإنسان وظروف العمل

تلتزم المجموعة باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع جوانب عملياتها وسلسلة القيمة الخاصة بها. وتتوقع المجموعة من موظفيها ومتعاقديها وموردِيها وشركائها في الأعمال الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، كما تعمل بشكل استباقي لضمان توافق أنشطتها مع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

وقد حدد تقييم الأهمية النسبية الذي أجرته المجموعة كلاً من حقوق الإنسان وظروف العمل ضمن الموضوعات الجوهرية، حيث تشكل مخاطراً وفرصاً جوهرية للمجموعة.

من منظور المخاطر، قد يؤدي قصور ممارسات حقوق الإنسان والعمل عبر العمليات أو سلسلة القيمة إلى آثار سلبية على سمعة المجموعة، وزيادة التدقيق التنظيمي، وحدوث اضطرابات تشغيلية. وفي المقابل، توفر الحوكمة القوية لحقوق الإنسان فرصة لتعزيز ثقة أصحاب العلاقة، وتحسين رفاهية الكوادر، وترسيخ ممارسات الأعمال المسؤولة عبر عمليات المجموعة حول العالم.

وتأتي حقوق الإنسان في صدارة أولويات أصحاب العلاقة الخارجيين أيضاً، مما يعكس التوقعات العالية لتولي مجموعة موانئ أبوظبي دوراً قيادياً في تبني سلوكيات الأعمال المسؤولة. وركز أصحاب العلاقة بشكل خاص على التمسك بمعايير العمل المسؤولة، وتوفير ظروف عمل عادلة للجميع، وتعزيز المشاركة المجتمعية والأثر الاجتماعي في المناطق التي تعمل فيها المجموعة، بما في ذلك الأسواق ذات الدخل المنخفض.

يترسخ نهجنا لحماية حقوق الإنسان بسياسات حقوق الإنسان ومدونة الأخلاقيات وسياسات التوظيف وغيرها من أطر العمل المتعلقة بالحوكمة. ولا تقتصر هذه الالتزامات على موظفينا فحسب، بل تمتد لتشمل الشركاء والتجار والموردين والأطراف الخارجية الأخرى التي تعمل نيابة عنا، وبذلك فإننا نرسخ احترام حقوق الإنسان في ثقافتنا المؤسسية وعمليات اتخاذ القرارات التشغيلية.

إطار الحوكمة والسياسات

تحدد سياسة المجموعة لحقوق الإنسان المبادئ والتوقعات المتوافقة مع قوانين العمل المطبقة والمعايير الدولية المعتمدة. وتدعم هذه السياسة الأطر التالية:

- مدونة الأخلاقيات ومدونة قواعد السلوك
- مدونة الأخلاقيات للموردين
- سياسة التوظيف ودليل الموظف

تستند التزاماتنا في إطار هذه السياسة إلى مجموعة من المواثيق والأطر الدولية الرئيسية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولتطبيق هذه الالتزامات ضمن عملياتنا البحرية، نلتزم أيضاً بالمعايير الخاصة بالقطاع الواردة في اتفاقية العمل البحري لمنظمة العمل الدولية لعام 2006، وبمبادئ التوظيف الأخلاقي المنصوص عليها في مبادئ دكا للهجرة بكرامة.

ويدعم هذا الإطار مساهمتنا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما الأهداف رقم 5 و8 و10.

تنص مدونة الأخلاقيات للموردين بشكل صريح على منع العمل القسري والعبودية الحديثة وعمالة الأطفال، وتطبق المجموعة سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه هذه الممارسات ضمن عملياتها وسلاسل الإمداد الخاصة بها. وتشكل هذه المتطلبات جزءاً من إطارنا الأوسع لإدارة مخاطر الموردين والامتثال.

تشرف الإدارة التنفيذية على تطبيق هذه السياسات، بما يضمن دمج اعتبارات حقوق الإنسان ضمن هياكل الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة.

آليات التحدث والإبلاغ عن المخالفات

تمثل منصة الإبلاغ عن المخالفات السرية جزءاً أساسياً من إطار التدقيق اللازم، حيث تدعم ثقافة "التحدث والإبلاغ" القوية في المجموعة، لا سيما فيما يتعلق بأي مؤشرات أو اشتباه معقول بوجود حالات عدم امتثال للقوانين المعمول بها أو اللوائح الداخلية أو مدونة الأخلاقيات أو غيرها من السياسات.

وتتاح هذه الآلية السرية لجميع الموظفين والأطراف الخارجية، بما في ذلك المتعاقدين والموردين وغيرهم من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر ضمن عملياتنا وعلى طول سلسلة القيمة.

توضح مجموعة موانئ أبوظبي آلياتها للإبلاغ عن المخالفات لجميع الموظفين وأصحاب العلاقة الخارجيين من خلال قنوات التواصل الداخلية، وبرامج تهيئة الموظفين الجدد، وعمليات إشراك الموردين، ومبادرات التوعية. وتلتزم المجموعة بسياسة صارمة لعدم اتخاذ أي إجراءات انتقامية، بما يضمن حماية الأفراد المبلغين عن المخالفات بحسن نية من أي انتقام أو تمييز أو تبعات سلبية أخرى.

وتتاح قناة الإبلاغ المبكر عبر طرق مختلفة، تشمل المنصات الرقمية وبدائلها غير الرقمية، وتتوفر بعدة لغات لتضمن مشاركة أصحاب العلاقة من الخلفيات المختلفة وقدرتهم على الإبلاغ عن مخاوفهم بأريحية وأمان. ويشمل ذلك ما يلي:

تلقّي البلاغات والتقييم المبدئي

تتم مراجعة البلاغات الواردة لتحديد الجهة المختصة بالتعامل معها. وعند الحاجة، يقوم مسؤول الامتثال في المجموعة بإحالة البلاغ إلى الإدارة المعنية وإبلاغ مقدم البلاغ بذلك.

التحقيقات

تتم إحالة البلاغات إلى المختصين لإجراء تحقيق موضوعي وشامل ومهني. ويتم دائماً احترام حقوق قرينة البراءة، والاستماع إلى الأطراف المعنية، والدفاع عن النفس. ولا يتم فرض أي إجراءات تأديبية قبل استكمال التحقيقات. كما يتم إجراء التحقيقات بما يتناسب مع خطورة الحالة وتعقيدها.

استكمال التحقيقات وعرض النتائج

حيثما أمكن، يتم إخطار مقدم البلاغ بنتيجة التحقيق. وتُستكمل التحقيقات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البلاغ، ما لم تتطلب الحالات ذات التعقيد الاستثنائي تمديد الفترة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر إضافية.

تضمن هذه العملية الشاملة المساءلة والشفافية ومعالجة المسائل المحددة في الوقت المناسب. وعندما يثبت التحقيق صحة البلاغات، تتخذ المجموعة الإجراءات التصحيحية المناسبة، والتي قد تشمل إجراءات تأديبية، وتحسين للعمليات، وتعزيز ضوابط الرقابة الداخلية. كما تلتزم المجموعة بتوفير حلول فاعلة لتعويض الأفراد المتأثرين سلباً بذلك. وبحسب طبيعة الحالة، قد تشمل هذه الإجراءات إعادة الموظف إلى وظيفته، أو تقديم تعويضات مادية، أو اتخاذ تدابير تصحيحية أخرى تهدف إلى معالجة الضرر وتجنب تكرار وقوعه.

منع العبودية الحديثة والعمل القسري

تدين المجموعة بشكل قاطع مظاهر العبودية الحديثة بجميع أشكالها، ومنها العمل القسري والعمل بالسخرة وعمالة الأطفال، كما تحظر مدونة الأخلاقيات وسياسة حقوق الإنسان بالمجموعة هذه الممارسات بشكل قاطع.

تلتزم المجموعة بالحفاظ على سلاسل إمداد خالية من مظاهر الاستغلال، وتشمل إجراءات تحقيق الامتثال بذلك ما يلي:

- التدقيق اللازم للموردين* واستبيانات الامتثال
- المراقبة المستمرة وتقييمات المخاطر
- مبادرات التوعية والتدريب الإلزامي
- إتاحة وصول الموظفين والأطراف الخارجية إلى قنوات الإبلاغ عن المخالفات

ومن خلال هذه الآليات، نعمل على تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالعمل القسري وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان ضمن عملياتنا وسلسلة الإمداد، ومنعها والحد من آثارها.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى الاطلاع على قسم المشتريات المسؤولة في صفحة 48 من هذا التقرير.

تواصل المجموعة التزامها بتعزيز حوكمة حقوق الإنسان وممارسات التدقيق اللازم بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المتطورة ومتطلبات أصحاب العلاقة. ومن خلال التحسين المستمر للسياسات، والتدريب، والمراقبة، وإعداد التقارير بشفافية، تسعى المجموعة إلى ترسيخ بيئة عمل آمنة وشاملة وقائمة على الاحترام في جميع عملياتها وسلسلة القيمة.

التدريب وبرامج التوعية

حصل 7,655 موظفاً خلال عام 2025 على تدريب متخصص في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الموظفين، والسياسات ذات الصلة في المجموعة. كما أصدرت المجموعة خلال العام نسخة محدثة من دليل الموظف، وحدّثت السياسات ذات الصلة عبر البوابة الداخلية للمجموعة.

ولتعزيز الوعي بهذه السياسات وسهولة الوصول إليها، نفذت المجموعة ما يلي:

- إعلانات على مستوى المجموعة وحملات توعوية
- أدوات إرشادية عبر روبوت الدردشة التفاعلي
- نماذج تدريب متوافقة مع معايير SCORM ومتاحة عبر نظام إدارة التعلم
- جلسات تهيئة إلزامية تشمل مدونة قواعد السلوك والسياسات ذات الصلة

ويتعين على جميع الموظفين إكمال هذه النماذج التدريبية، بما يضمن توحيد فهمهم لمعايير المجموعة المتعلقة بحقوق الإنسان وللسلوك المتوقع منهم.

التظلمات والإجراءات التصحيحية

خلال فترة التقرير، سجلت المجموعة أربع حالات تتعلق بالتمييز والتحرش عبر آليات التظلمات المعتمدة لديها. وحققت المجموعة في جميع الحالات وفقاً للإجراءات المعتمدة، واتخذت الإجراءات التصحيحية الملائمة. كما استكملت المجموعة معالجة جميع الحالات المبلغ عنها خلال فترة التقرير، بما يتماشى مع إجراءات التحقيق والمعالجة الداخلية المعتمدة. وتعكس هذه النتائج نهج المجموعة القائم على عدم التسامح مطلقاً مع التمييز أو التحرش أو سوء السلوك.

التميز في الصحة والسلامة

مع توسع مجموعة موانئ أبوظبي عالمياً لتشمل أكثر من 50 دولة عبر خمس قارات، تظل الصحة والسلامة ركيزةً أساسيةً لمنظومتها المتكاملة.

وواصل نظام الإدارة المتكامل للمجموعة تطوره بما يواكب النمو المتسارع لمحفظة أعمالها، التي تضم اليوم موانئ عالمية المستوى، ومناطق صناعية واسعة النطاق، وخدمات بحرية حيوية، وشبكة لوجستية مترامية.

يمتد التزام المجموعة لتحقيق الصحة والسلامة في بيئة العمل ليشمل أكثر من 50 دولة.

من خلال دمج بروتوكولات صارمة للصحة والسلامة المهنية في جميع قطاعات أعمالها، تضمن مجموعة موانئ أبوظبي ألا يؤثر توسعها الدولي المتسارع في سلامة ورفاهية كوادرها العاملة حول العالم.

تتيح أنظمة الصحة والسلامة والبيئة الإلكترونية التقارير الآنية وتتبع الحوادث ومراقبة الأداء على امتداد كافة مواقع المجموعة العالمية، وذلك عبر منصة سنيار الرقمية الموحدة للصحة والسلامة والبيئة.

وبالإضافة إلى توافق إطار السلامة مع معيار آيزو 45001 لعام 2018، يتعزز الإطار بالامتثال بمعيار آيزو 22301 لاستمرارية الأعمال وآيزو 28000 لأمن سلسلة الإمداد.

وتخضع عمليات المجموعة داخل دولة الإمارات أيضاً لمعايير مركز أبوظبي للصحة العامة ونظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، فيما تلتزم العمليات البحرية بالمدونة الدولية لإدارة السلامة والاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر.

يشمل نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في المجموعة كافة الموظفين والمتعاقدين في مختلف قطاعات العمل والمناطق الجغرافية التي تتواجد فيها المجموعة، عملاً بالمتطلبات التنظيمية المحلية أو معيار آيزو 45001 لعام 2018 أو كليهما.

تتبع المجموعة نهجاً شاملاً لتحديد مصادر الخطر وتقييم المخاطر في مختلف عملياتها، مدعوماً بإجراءات منتظمة للفحص والتدقيق وإشراك العاملين. ويتم التحقيق في الحوادث بشكل ممنهج لتحديد مسبباتها الرئيسية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمنع تكرارها والعمل المستمر على تحسين أداء الصحة والسلامة.

تمتلك المجموعة برنامج ضمان صارم يشمل عمليات التدقيق الداخلية المنتظمة والفحوصات الخارجية التي تنفذها جهات مستقلة للتحقق من كفاءة ضوابط السلامة على امتداد مواقع المجموعة. ويضمن نهج الحوكمة متعدد الطبقات هذا ترسيخ ثقافة "السلامة أولاً" بشكل متسق على مختلف مستويات عمليات المجموعة عبر القارات.

يتميز نظام إدارة الصحة والسلامة المتكامل بما يلي

الامتثال التنظيمي

الامتثال لأطر السلامة ومعايير المقارنة المعيارية الدولية والوطنية، ويتم التحقق من ذلك عبر عمليات تدقيق داخلية وخارجية صارمة

الكفاءات القائمة على المخاطر

تطبيق مصفوفة الكفاءات للصحة والسلامة والبيئة لتقديم التدريب الإلزامي المناسب حسب المهام الوظيفية، مما يضمن تزويد الموظفين والمتعاقدين بالمهارات اللازمة للتعامل مع بيئة المخاطر الخاصة بعملهم

ثقافة السلامة السلوكية

يترسخ مبدأ المساءلة عبر برنامج شركاء الصحة والسلامة والبيئة وجواز الصحة والسلامة والبيئة، بما يعزز مبدأ "السلامة أولاً" على مختلف مستويات المجموعة

الجاهزية التشغيلية

الحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية للاستجابة للحالات الطارئة عبر إجراء تمارين السلامة المنتظمة، والتدريب المتخصص، ونقاشات التوعية اليومية للعمليات عالية المخاطر

الإشراف الاستراتيجي

ضمان مشاركة قيادة المجموعة عبر جولات المتابعة الإدارية المنتظمة وعملية ممنهجة لضمان الصحة والسلامة والبيئة

إدارة سلامة عمليات النقل

تلتزم المجموعة بضمان أعلى معايير سلامة عمليات النقل على امتداد جميع أنشطتها اللوجستية والبحرية. وتطبق المجموعة نظاماً ممنهجاً لإدارة السلامة يتوافق مع أطر السلامة البحرية واللوجستية العالمية، لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها والحد منها.

وتمتد حوكمة سلامة عمليات النقل لتشمل السفن البحرية وعمليات الموانئ والعمليات اللوجستية البرية (ومنها حركة الشاحنات)، مدعومة بإجراءات تشغيلية موحدة، وتقييمات المخاطر، والتدريب المستمر للقوى العاملة. وتدمج المجموعة اعتبارات السلامة عند وضع الخطط التشغيلية وإدارة الأصول، وذلك لحماية الموظفين والمتعاقدين والبضائع والبيئة.

وتتم مراجعة المخاطر المتعلقة بسلامة عمليات النقل بشكل منفصل لكل من عمليات الخدمات البحرية والمحطات المينائية والخدمات اللوجستية البرية، وذلك لضمان تطبيق الضوابط الخاصة بكل منها وتحقيق المساءلة.

انسجاماً مع نهج المجموعة الاستباقي في مجال السلامة، تستمر أيضاً بتحسين ممارسات سلامة النقل لديها عبر أنظمة المراقبة الرقمية، وعمليات تدقيق السلامة، والامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

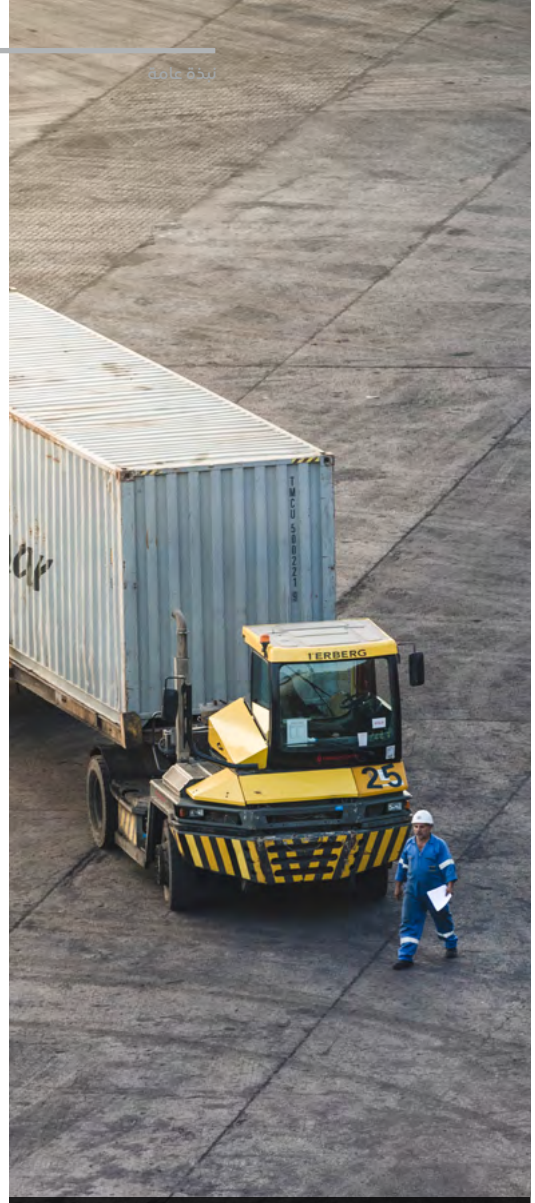

يتم تسجيل كافة حوادث السلامة البحرية واللوجستية والتحقيق فيها وتحليلها.

أداء السلامة للخدمات البحرية واللوجستية وعمليات المراقبة

تنفذ المجموعة برامج ومبادرات مستهدفة لإدارة سلامة العمليات البحرية، ومصممة لتعزيز منع وقوع الحوادث، والسيطرة التشغيلية، والجاهزية للحالات الطارئة عبر وسائل النقل المختلفة.

وتطبق المجموعة إجراءات صارمة لتسجيل حوادث السلامة البحرية واللوجستية والتحقيق فيها وتحليلها، مما يفسح المجال للتحسين المستمر والتبادل المعرفي بين مسؤولي العمليات المختلفة حولها. وتُستخدم أنظمة التتبع وأدوات إعداد التقرير المتطورة من أجل مراقبة حركة السفن وإدارة سلامة الأسطول ومخاطر عمليات النقل البرية بشكل آني. وتستخدم مخرجات تلك الأنظمة لاتخاذ الخطوات التصحيحية بشكل سريع وتعزيز نهج إدارة السلامة القائم على البيانات.

تقديم خدمات الصحة المهنية وإشراك العاملين

تتيح مجموعة موانئ أبوظبي الوصول لخدمات الصحة المهنية من خلال مرافقها في المواقع وعبر التعاون مع مزودي الخدمات الصحية الخارجيين المعتمدين، مما يضمن تقديم الرعاية الوقائية، والمراقبة الصحية، والدعم الطبي السريع للموظفين. وتم تصميم هذه الخدمات بشكل يضمن حماية رفاه العاملين والحفاظ على أعلى معايير الصحة المهنية على مختلف عمليات المجموعة.

وبالتوازي مع ذلك، تنفذ المجموعة مبادرات مستهدفة، ومنها حملات الوقاية من الإجهاد الحراري، والفحوصات الصحية المنتظمة، وبرامج التوعية بالصحة النفسية، والتي تهدف إلى الوقاية من مخاطر صحية محددة.

ويشجع نهج المجموعة الاستباقي والشامل للصحة والسلامة المهنية المشاركة الفعالة للعاملين بالجلسات الاستشارية المنتظمة، ولجان السلامة، وقنوات التواصل المفتوح. وتشجع المجموعة الموظفين على الإبلاغ عن مصادر الخطر، ومشاركة ملاحظاتهم وآرائهم، والمساهمة في مبادرات السلامة.

إدارة مخاطر الصحة والسلامة

يمتد التزام المجموعة بالصحة والسلامة المهنية على طول سلسلة القيمة عبر إلزام كافة المتعاقدين بالامتثال لإطار الصحة والسلامة والبيئة، إلى جانب المتطلبات الحكومية المعمول بها. ويتم تضمين متطلبات الصحة والسلامة ضمن الشروط التعاقدية، وتحتفظ المجموعة بحقها في إجراء عمليات تدقيق للصحة والسلامة والبيئة لتقييم مستويات امتثال المتعاقدين بتلك المتطلبات وأدائهم. وتهدف المجموعة من خلال هذه الإجراءات إلى منع والحد من مخاطر الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بعلاقاتها التجارية، والعمل ضمن معايير ثابتة على امتداد مختلف العمليات.

الإشراف الإداري والمساءلة

يقوم الإشراف الإداري بدور رئيسي في تعزيز ثقافة "السلامة أولاً" التي تتبناها المجموعة. وتشارك الإدارة العليا بشكل منتظم في حوكمة السلامة عبر جولات ميدانية منتظمة، والمشاركة في لجان السلامة، والمشاركة المباشرة في عمليات التحقيق في الحوادث ضمن مجالات اختصاصها.

كما تقوم الإدارة العليا بمراجعة واعتماد أهداف الصحة والسلامة والبيئة السنوية ومستهدفاتها ومؤشرات الأداء الرئيسية، بما يضمن دمج أداء السلامة ضمن الخطط التشغيلية وإجراءات مساءلة الإدارة على مستويات قطاعات العمل المختلفة.

الهدف – الحفاظ على صفر حالات الوفاة بين موظفي مجموعة موانئ أبوظبي على امتداد قطاعات العمل بحلول عام 2030

لم يتم تسجيل أي حالات وفاة مرتبطة بالعمل بين الموظفين في الفترة بين 2023-2025. ويتم الإفصاح عن حالات الوفاة المرتبطة بالمتعاقدين حال وقوعها، عملاً بمعيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 403.

بالإضافة إلى ذلك، تحرص المجموعة على تنمية ثقافة التحسين المستمر والتعزيز الإيجابي عبر برامج التقدير والتكريم التي تكافئ الأداء المتميز في مجال الصحة والسلامة والبيئة على مستوى الأفراد والأقسام والشركات التابعة. ويعزز هذا النهج القائم على القيادة المساءلة، ويرفع مستويات مشاركة الموظفين في ممارسات السلامة، ويدعم تحقيق هدف المجموعة طويل الأمد والمتمثل في الحفاظ على عمليات عالمية آمنة ومرنة.

لم يتم تسجيل أي حالات وفاة بين الموظفين في الفترة بين 2023-2025.

مخاطر الصحة والسلامة والنقل وإجراءات الحد منها

- **حوادث التصادم والملاحة البحرية**
  - مخاطر تصادم السفن أو جنوحها أو تعرضها للقرصنة أو وقوع أخطاء ملاحية قد تؤثر على السلامة والأصول والبيئة
  - تطبيق نظام إدارة السلامة، وأنظمة التتبع الآني للسفن، وضوابط الملاحة، وإجراء تدريب الكفاءات لطواقم السفن
- **الحوادث التشغيلية في الموانئ والمحطات**
  - الإصابات والحوادث الواقعة عند مناولة البضائع، وتشغيل المعدات والأنشطة الأخرى في الموانئ
  - إجراءات التشغيل القياسية، وتقييمات المخاطر الروتينية، وصيانة المعدات، وبرامج تدريب سلامة القوة العاملة
- **حوادث عمليات النقل البرية (الشاحنات)**
  - حوادث الطرق التي تشمل الشاحنات، والتي قد تؤثر على السائقين والسلامة العامة والبضائع
  - أنظمة مراقبة الأسطول، وتدريب سلامة السائقين، وتقييمات مخاطر الطرق، والامتثال لقواعد السلامة على الطريق
- **حالات عدم امتثال المتعاقدين لاشتراطات الصحة والسلامة**
  - ممارسات الصحة والسلامة والبيئة غير المتسقة بين المتعاقدين ومشغلي الخدمات الخارجيين
  - إدراج متطلبات إلزامية للصحة والسلامة والبيئة في العقود، وعمليات التدقيق على المتعاقدين، ومراقبة الأداء، وتطبيق إطار الصحة والسلامة والبيئة للمجموعة
- **مخاطر الصحة المهنية (الإجهاد الحراري، والإرهاق، والأمراض)**
  - التعرض لظروف الطقس الشديدة والمخاطر الصحية المرتبطة بالعمل والتي تؤثر على رفاه العاملين
  - برامج الوقاية من الإجهاد الحراري، والفحوصات الصحية المنتظمة، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية المهنية، وحملات التوعية
- **فجوات الاستجابة للحالات الطارئة والجاهزية للتعامل مع الحوادث**
  - الاستجابة المتأخرة أو غير الفاعلة للحالات الطارئة مثل التسربات والحرائق والحوادث
  - برامج الجاهزية للتعامل مع الحالات الطارئة، وتمارين الطوارئ، وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، والتحسين المستمر عبر التحقيق في الحوادث
- **فجوات البيانات في مراقبة وإعداد تقارير السلامة**
  - نقص بيانات السلامة الدقيقة أو اللحظية، مما قد يؤثر على عمليات صنع القرار والحد من المخاطر
  - تطبيق أنظمة المراقبة الرقمية، وأدوات إعداد التقارير الآنية، وإجراءات تحليل الحوادث، والخطط التصحيحية القائمة على البيانات
- **ثقافة سلامة بيئة العمل وفجوات الإبلاغ**
  - عدم الإبلاغ بشكل كافٍ عن مصادر الخطر أو المشاركة المحدودة للموظفين في ممارسات السلامة
  - مشاركة العاملين في لجان السلامة، وقنوات الإبلاغ المفتوحة، وجولات السلامة القيادية، وبرامج التقدير والتكريم في مجال السلامة

المخاطر | الوصف | إجراءات الحد منها

لمحة عامة عن الأداء

مع استمرار نمو المجموعة، يتزايد تعقيد عملياتها ومستويات تعرضها للمخاطر، وتعكس ذلك بيانات الصحة والسلامة والبيئة لعام 2025. ومع اتباع آليات أفضل لتجميع البيانات وتصنيفها، فقد ارتفعت دقة الإبلاغ عن الإصابات المهدرة للوقت والحوادث الوشيكة وارتفاع المعدلات المسجلة.

ويتم احتساب مؤشرات تكرار الإصابات ومعدلاتها وفقاً لمعيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 403-9.

وتجري مراقبة مؤشرات الأمراض المرتبطة بالعمل من خلال برامج الصحة المهنية. ولم يتم تحديد أي أنماط جوهرية فيما يخص الأمراض المرتبطة بالعمل خلال الفترة المشمولة في التقرير.

الحوادث البرية

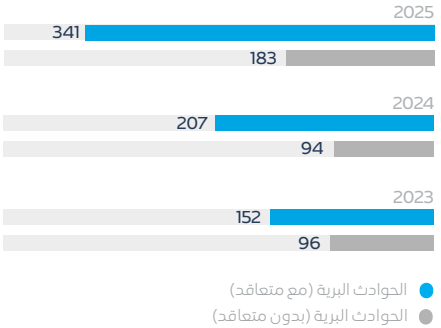

الإصابات الخطرة المرتبطة بالعمل

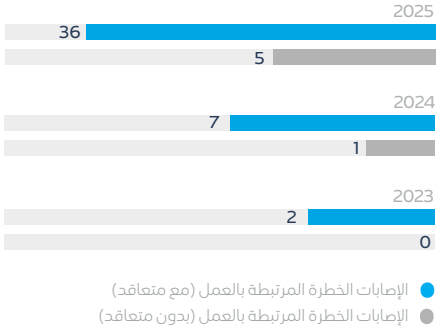

*ملاحظة: تشير البيانات المدرجة تحت بند (بدون متعاقد) إلى المعلومات المتعلقة بالموظفين فقط، بينما تشير البيانات المدرجة تحت بند (مع متعاقد) إلى المعلومات المجمعة لكل من الموظفين والعاملين لدى المتعاقدين.

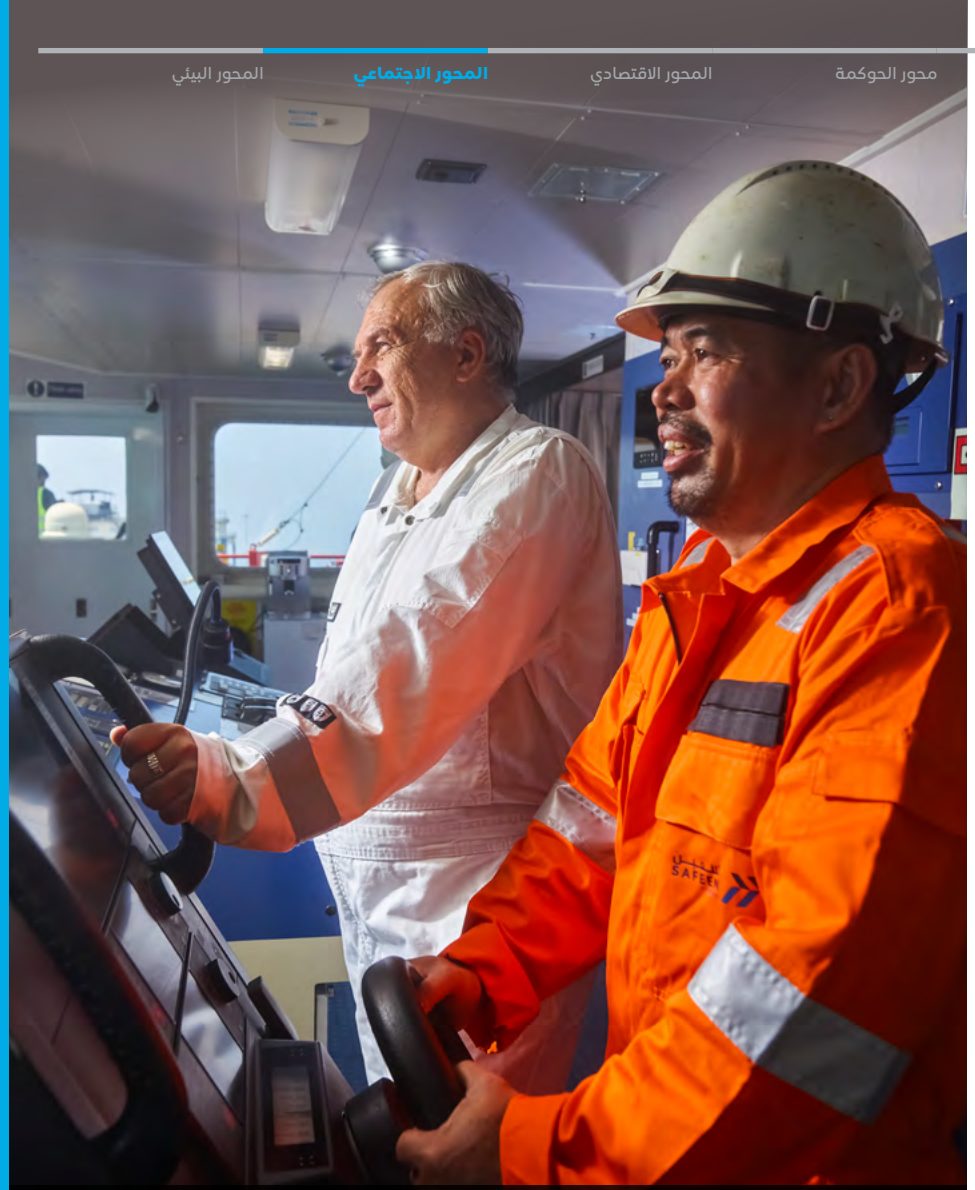

أدى اتباع آليات أفضل لتجميع البيانات وتصنيفها إلى ارتفاع دقة الإبلاغ عن الإصابات الهادرة للوقت والحوادث الوشيكة خلال عام 2025.

ملاحظات الصحة والسلامة والبيئة

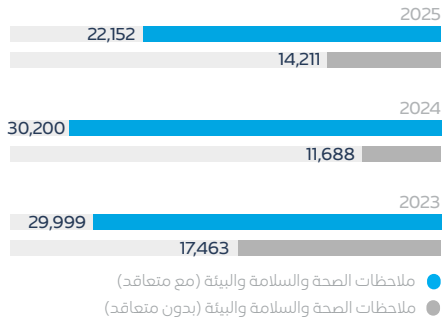

عدد ساعات العمل (مليون ساعة)

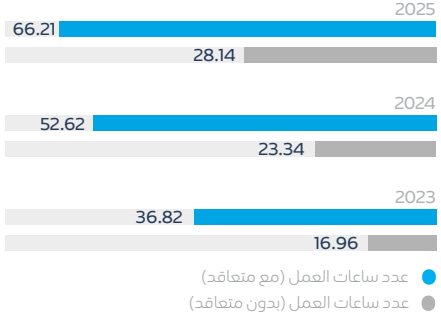

عدد ساعات العمل بدون الإصابات الهادرة للوقت (مليون ساعة)

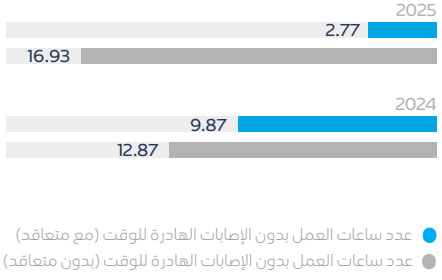

إجمالي عدد الإصابات المسجلة

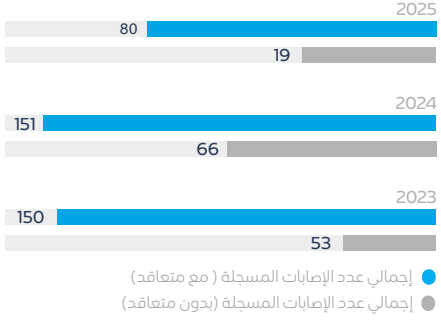

الحوادث البيئية البسيطة

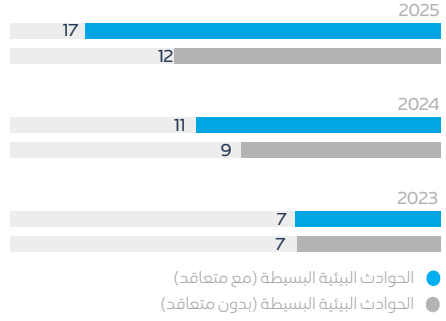

الإصابات الهادرة للوقت

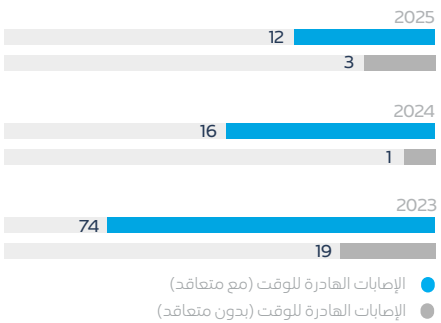

معدل تكرار الإصابات الهادرة للوقت (إصابة لكل مليون ساعة عمل)

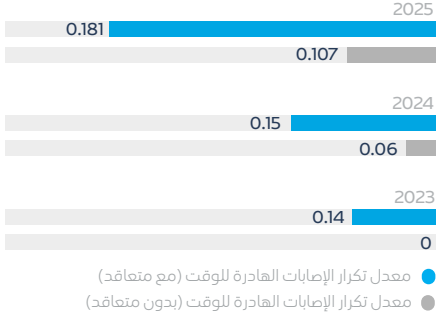

إجمالي معدل الإصابات المسجلة

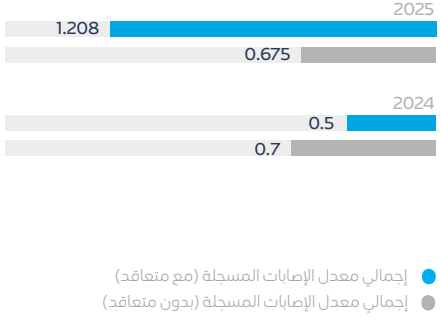

تعد بيانات الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية المجمّعة على مستوى المجموعة بمثابة خارطة طريق للتحسين المستمر، بما يضمن بقاء العنصر البشري في صميم كل توسع استراتيجي.

تضع المجموعة أهدافاً سنوية لخفض معدل تكرار الإصابات الهادرة للوقت وإجمالي معدل الإصابات المسجلة، كجزء من أهدافها للصحة والسلامة والبيئة وضمن دورة المراجعات الإدارية التي تقوم بها بشكل سنوي. وتعزز المجموعة ثقافة تمكّن جميع الموظفين من الريادة في مجال السلامة، لتبني إرثاً من النزاهة التشغيلية.

وتتبع المجموعة نهجاً متكاملاً للصحة والسلامة، تهدف من خلاله إلى بناء إرث من النزاهة التشغيلية، لتضمن بذلك قوى عاملة تتمتع بالسلامة والمرونة وقادرة على مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المستقبلي، مع مواصلة المجموعة بالربط بين طرق التجارة العالمية وإدارة شبكتها اللوجستية المعقدة.

الجوائز

- جائزة الخدمة الوطنية والاحتياطية
- أفضل مطور مستدام للعام
- الشريك الاستراتيجي لإدارة الطوارئ والأزمات
- جائزة الإنجاز المتميز في تشغيل مركز استمرارية الأعمال وإدارة الحوادث

الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي

تُعنى المجموعة بالمجتمعات كأساس لعملها، مؤكدةً بذلك على التزامها بمبادئ المسؤولية المجتمعية وحرصها على تحقيق الأثر الإيجابي طويل الأمد. وأسست المجموعة قسماً خاصاً بالمسؤولية المجتمعية المؤسسية إدراكاً منها لأهمية المشاركة المجتمعية الممنهجة والفاعلة. ويعمل هذا القسم بالتعاون مع كافة قطاعات عمل المجموعة لوضع الخطط والمبادرات المجتمعية وتنفيذها ومراقبتها وإعداد التقارير حول مخرجاتها، مما يضمن توافقها مع قيم المجموعة وتركها للأثر المستدام على المجتمعات.

تعقد المجموعة تقييمات ممنهجة للأثر الاجتماعي لتحديد وتقييم الآثار الاجتماعية الحالية والمحتملة لعملياتها وترتيبها حسب الأولوية. وتشمل عمليات التقييم تلك عوامل القرب من مواقع العمليات، وحجم وطبيعة الأنشطة، وتواجد القوى العاملة والمستأجرين، ومدى قابلية أصحاب العلاقة للتأثر، والتواؤم مع الأولويات التنموية الوطنية والمحلية. وبناءً على مخرجات تلك التقييمات، يتم اختيار وتصميم مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية وترتيبها حسب الأولوية على امتداد مختلف المناطق الجغرافية.

وشارك أهم أصحاب العلاقة من المجتمعات في المبادرات المجتمعية التي نفذتها المجموعة، ويشمل ذلك المجتمعات المحلية القريبة من مواقع المجموعة التشغيلية، والموظفين والعمال المستأجرين، والهيئات الشبابية والتعليمية، ومقدمي الرعاية الصحية، وأصحاب الهمم، والمنظمات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الحكومية.

ويتم تعزيز المشاركة من خلال الشراكات، وبرامج التواصل المجتمعي، وحملات التوعية، والمبادرات التعاونية، مع استخدام الملاحظات ومستويات المشاركة لتطوير تصميم البرامج وآليات تنفيذها.

تتميز جهود المجموعة في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والرفاه بتركيز استراتيجي قائم على النتائج، ويتم الإفصاح عنها بشفافية بما يتماشى مع الأولويات العالمية المعترف بها، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

عززت المجموعة خلال عام 2025 نهجها في مجال المسؤولية المجتمعية المؤسسية، حيث امتدت أنشطتها لتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة، وإسبانيا، وباكستان، وأنغولا، وتركيا، ومصر، وغيرها. ووصل أثر مبادرات المجموعة إلى آلاف الأفراد، مما يؤكد دورها كجهة مسؤولة ملتزمة برفاه المجتمعات في جميع المناطق التي تعمل بها.

ملخص أثر المجموعة في المجتمعات لعام 2025

55 إجمالي عدد مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية	**32** إجمالي عدد مبادرات التوعية والدعم ضمن المسؤولية المجتمعية المؤسسية	**50** إجمالي عدد مبادرات رفاه الموظفين
4,080,900 درهم إجمالي قيمة الاستثمارات المجتمعية ضمن مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية	**1,321,464** عدد المستفيدين من مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية	**72,000** عدد المستفيدين من مبادرات الرفاه
2,425 عدد المتطوعين	**14,587** عدد ساعات التطوع	

ولا يقتصر عمل المجموعة على المشاركة والاستثمار في هذه المبادرات، بل تقوم أيضاً بمراجعة نتائج البرامج باستخدام مؤشرات نوعية وكمية، مثل مستويات الوعي، وإمكانية الوصول إلى الخدمات، ونتائج الرفاه، والشمولية، ومشاركة الموظفين. ويتم دمج الرؤى والدروس المستفادة في تخطيط البرامج المستقبلية لتعزيز فعاليتها وملاءمتها وأثرها طويل الأمد.

ملاحظة حول المنهجية المتبعة

تشمل أرقام استثمارات المسؤولية المجتمعية المؤسسية المساهمات المالية والدعم العيني. ويتم احتساب أعداد المستفيدين على مستوى المبادرة، وقد تشمل الأفراد الذين تم الوصول إليهم من خلال برامج التوعية أو التعليم أو المشاركة. وتعكس الأرقام أنشطة المجموعة على مستوى جميع قطاعاتها خلال فترة التقرير.

تعزيز الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي

تم تحديد الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي باعتبارهما من المواضيع الجوهرية للمجموعة، وهما يمثلان جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاستدامة، ويوجهان نهجنا في خلق القيمة المشتركة.

ويدعم نهج المسؤولية المجتمعية المؤسسية للمجموعة إطار صارم للحوكمة ومراقبة الأداء، ويترسخ ذلك أيضاً عبر عمليات ممنهجة لجمع البيانات والتحقق من صحتها واعتمادها، مما يضمن اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وإعداد تقارير شفافة، وتحقيق أثر موثوق وقابل للقياس.

عززت المجموعة خلال عام 2025 جهودها في المشاركة والاستثمار المجتمعي، فسجلت مستويات مرتفعة لمشاركة الموظفين في المبادرات التطوعية، حيث بلغ عدد المتطوعين 2,425 فرداً وسجلوا 14,587 ساعة تطوع، مما يعكس ترسخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في مختلف قطاعات أعمال المجموعة.

وفي الوقت ذاته، سجلت المجموعة ارتفاعاً في المساهمات الخيرية والتبرعات المجتمعية، إلى جانب إجمالي استثمار مجتمعي بلغ 4.08 مليون درهم، مما مكّن من توسيع نطاق برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية الأكثر تنظيماً وتأثيراً. ويعكس هذا النمو التزام مجموعة موانئ أبوظبي بتوسيع نطاق أثرها الاجتماعي، مع ترسيخ ممارسات الأعمال المسؤولة.

عملية اختيار وتنفيذ مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية

تتبع المجموعة إجراءات رسمية وممنهجة لتحديد وتقييم الآثار المجتمعية لمبادراتها وترتيبها على سلم الأولويات.

ويشمل ذلك تقييم المبادرات المقترحة ومقارنتها بمعايير الآثار المجتمعية المرغوبة، والتحقق من توافقها مع استراتيجية المجموعة للاستدامة، واحتياجات أصحاب العلاقة، والموارد المتاحة.

ويتم تنفيذ المبادرات الموافق عليها بطريقة منضبطة وشفافة، بما يضمن المساءلة، وتحقيق أثر قابل للقياس، والاستخدام الفعّال لميزانيات المسؤولية المجتمعية المؤسسية طوال دورة تنفيذها.

تم تصنيف مبادرات المسؤولية المجتمعية المؤسسية ومبادرات رفاه الموظفين خلال عام 2025 ضمن ستة مجالات رئيسية تمثل أهم نواحي أثر المجموعة.

- الأثر على التعليم وبناء القدرات
- الأثر على الصحة والسلامة والرفاه
- الأثر على الشمولية والمساواة الاجتماعية
- التنمية والمشاركة المجتمعية
- الأثر الاجتماعي البيئي
- الشراكات والأثر الهيكلي

الأثر على التعليم وبناء القدرات

نستثمر في برامج تلهم الأجيال القادمة، وتعزز جهود التطوير المهني الوطني، وتمكّن الأفراد داخل المجتمعات التي نعمل بها. وتغطي مبادراتنا كامل مراحل التعليم، ابتداءً من مراحل التعليم المبكر ووصولاً للتطوير المهني.

برنامج "القبطان الصغير"

برنامج مجتمعي ريادي لإشراك الشباب، يهدف إلى إلهام الأطفال وذويهم عبر تعريفهم بالثقافة البحرية، والقيم القيادية، والمسؤولية المجتمعية، ضمن بيئة تفاعلية وتعليمية. وتم تنفيذ البرنامج خلال عام 2025 في مواقع ومنصات متعددة عبر عقد الشراكات الاستراتيجية وتنظيم الفعاليات المجتمعية، مما يؤكد على نهج المجموعة المتبع لتحقيق الشمولية وتوسيع نطاق المبادرات.

شملت أنشطة البرنامج جلسات توعوية مدمجة ضمن برامج التواصل الخاصة بالموارد البشرية، وجلسة مع الأطفال المرضى في مستشفى برجيل، وبرنامج المخيم الصيفي في قدفع، والمشاركة في معرض أبوظبي الدولي للقوارب.

تم تنفيذ البرنامج في مركز "نبض الفلاح" بالتعاون مع هيئة "معاً"، وكذلك ضمن ملتقى الأسرة الخامس بالشراكة مع مؤسسة التنمية الأسرية، مما يعزز توافقه مع الأولويات الوطنية المتعلقة بتنمية الأسرة والشباب والمجتمع.

ومن خلال بناء الوعي المبكر، وإثارة الفضول، وتعزيز فهم احتياجات القطاع، يدعم البرنامج تطوير كفاءات مستعدة للمستقبل، مع المساهمة في استدامة المنظومة البحرية والتجارية على المدى الطويل. وبالتوازي مع ذلك، يتماشى البرنامج مع أولويات التوطين الوطنية من خلال تشجيع الخيارات المهنية المستنيرة، وتعزيز المعرفة بالقطاع والمشاركة المجتمعية.

إلهام الشباب الإماراتي

تم تصميم برنامج نشر التوعية لمجموعة موانئ أبوظبي بهدف تعريف الطلاب والمجتمع الأوسع بمحفظة المجموعة المتنوعة وعملياتها. ومن خلال الجلسات التفاعلية والزيارات المدرسية في منطقتي العين والظفرة بإمارة أبوظبي، يعرّف البرنامج الطلاب بمجموعة واسعة من القطاعات والمسارات الوظيفية المتاحة ضمن المجموعة.

ويهدف البرنامج إلى إلهام الطلاب في مراحل مبكرة للتفكير في المسارات الأكاديمية المرتبطة بالقطاعين البحري واللوجستي في التعليم العالي، وتأهيلهم لمهن مطلوبة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

التعليم البحري في إسبانيا

واصلت شراكتنا مع مؤسسة "إيدوكاسيون أزول" في إسبانيا نموها، مما ساهم في تعزيز الثقافة البحرية والوعي البيئي لدى الشباب. وقام طلاب المدارس الابتدائية بتصميم وبناء قوارب من الورق المقوى، واختُتمت المبادرة بإطلاق قواربهم في البحر أو الأنهار المحلية ضمن فعاليات مشوقة. وأسهمت المبادرة في تعزيز روح العمل الجماعي والإبداع، وتنمية تقدير مبكر للعالم البحري.

ومن خلال مشاركتنا في معرض "آولا" التعليمي لعام 2025، تواصلنا مباشرة مع الشباب الذين يستكشفون خياراتهم المهنية المستقبلية. وقدّم جناحنا الإرشاد والتوجيه، وألهم الجيل القادم لاستكشاف المسارات المهنية في القطاع البحري، بما يسهم في تلبية حاجة القطاع إلى كوادر شابة مؤهلة.

عرّفت مبادرة "إكسبومار" لعام 2025 (بويرتو فيليسيداد) الأطفال بجمال العالم البحري وتقاليد صيد الأسماك، مما أثار الفضول والحماس تجاه المسارات المهنية في القطاع البحري.

تنمية الموظفين والمجتمعات في باكستان

أتاح المشروع المشترك "محطة بوابة كراتشي المحدودة" التابع للمجموعة مشاركة العقول الشابة في منافسة للرسم الإبداعي لأبناء الموظفين والطلاب في قرى الأطفال إس أو إس للأيتام في باكستان.

واستعرض المشاركون رؤاهم الفنية حول مواضيع شملت استدامة المحيطات، وسلامة بيئة العمل، وعمليات المحطات. وتم عرض بعض الأعمال الفنية المختارة ضمن تقويم محطة بوابة كراتشي لعام 2025، احتفاءً بتلك المواهب الشابة ونشراً للتوعية البيئية.

كما قامت "محطة بوابة كراتشي المحدودة" برعاية برنامج صيفي حول "إدارة العمليات التجارية واللوجستية وسلسلة الإمداد في القطاع البحري" والمنظمة من قبل جامعة "بحرية".

وحصلت الشركة على ثمانية مقاعد مجانية، مما أتاح لها إرسال موظفين لاكتساب رؤى قيّمة حول قطاع الأعمال البحري. كما شارك فريق الإدارة في محطة بوابة كراتشي المحدودة كمتحدثين رئيسيين، وتم عرض شعار الشركة بشكل بارز، مما زاد التعريف بالعلامة التجارية.

الصحة والسلامة والرفاه

تكاملت العديد من المبادرات مع نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية في المجموعة، وعززت نهجاً استباقياً يتمحور حول الأفراد لدعم الصحة والرفاه داخل وخارج بيئة العمل.

اليوم العالمي للصحة والسلامة لعام 2025

احتفينا باليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل تحت شعار عام 2025: "إحداث ثورة في الصحة والسلامة: دور الذكاء الاصطناعي والرقمنة في مكان العمل". وباستخدام المواد التوعوية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، نظمنا جلسات توعوية، وعرضنا لافتات توعوية في مختلف مرافقنا، وشجعنا جميع الموظفين على المشاركة في ندوة إلكترونية تضمنت حلقة نقاش بمشاركة ممثلين عن منظمة العمل الدولية.

وأتاح ذلك فرصة لتسليط الضوء على مخاطر الصحة والسلامة المهنية، ومشاركة أفضل الممارسات، وإشراك الموظفين في أنشطة تهدف إلى تعزيز بيئات عمل آمنة وصحية.

تنفذ المجموعة حملات التوعية "السلامة في الحر" بشكل سنوي.

حماية العمالة خلال الصيف

نفذت مجموعة موانئ أبوظبي، بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين ومركز أبوظبي للصحة العامة، حملة توعوية حول إجراءات السلامة في الحر على مستوى المجموعة، استهدفت موظفيها والمقيمين في مجمعات سكن العمال.

وهدفت المبادرة إلى رفع الوعي بالضوابط الإلزامية للعمل في الأماكن المكشوفة خلال فصل الصيف، والمخاطر الصحية المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة، وسبل الوقاية من الإجهاد الحراري. وساهمت الحملة بتحقيق المجموعة لسجل نظيف للإصابات الهادرة للوقت الناتجة عن الحالات المرضية أو الإصابات المرتبطة بدرجات الحرارة المرتفعة في أبوظبي.

حملات التبرع بالدم

تم خلال العام تنظيم حملات للتبرع بالدم من قبل القطاع البحري والشحن، وقطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع اللوجستي، بهدف دعم صحة المجتمع عبر تعزيز مشاركة الموظفين في المبادرات الصحية.

وفي كراتشي، نظمنا حملة للتبرع بالدم دعماً لمرضى الثلاسيميا بالتعاون مع مؤسسة "أفضال" التذكارية لمرضى الثلاسيميا. وقام تسعة وعشرون موظفاً بالتطوع والتبرع بالدم في تجسيدٍ لقيم العطاء وروح المسؤولية المجتمعية.

الأثر على الشمولية والمساواة الاجتماعية

تُعطى مبادرات الشمولية الأولوية في المناطق التي تتمتع فيها المجموعة بحضور تشغيلي كبير، بما يدعم تكافؤ فرص الوصول، وصون الكرامة، ومشاركة الفئات المجتمعية المستضعفة أو الأقل تمثيلاً.

التوظيف الشمولي في مصر

تماشياً مع قانون العمل المصري، نتعاون مع المنظمات المعنية بأصحاب الهمم لتعزيز الشمولية والحد من مخاطر التمييز. وتسهم هذه الجهود في نشر الوعي وترسيخ ثقافة الشمولية بين أفراد القوى العاملة والمجتمع.

الاحتفال بتمكين المرأة

احتفلت المجموعة بيوم المرأة الإماراتية لعام 2025 من خلال تنظيم فعاليات في مختلف قطاعات أعمالها. وقام القطاع البحري والشحن برعاية خدمات الضيافة، وتوزيع كتاب تذكاري يسلط الضوء على المسيرة الملهمة لأم الإمارات، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك.

وفي تركيا، قدمنا تبرعاً بمناسبة يوم المرأة العالمي دعماً لتكافؤ الفرص في التعليم. وساهم هذا التبرع في دعم الأطفال والشباب المشمولين بالحماية الحكومية، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء ذوات الدخل المنخفض.

بطولة SMK للتنس للسيدات

دعمت مجموعة موانئ أبوظبي بطولة SMK للتنس كجزء من التزاماتها بتحقيق الشمولية الاجتماعية والرفاه والمشاركة المجتمعية. وتعكس مشاركة المجموعة في المبادرة جهودها المستمرة للمساهمة في مبادرات تمكين المرأة وعقد الشراكات المجتمعية.

تقديم الدعم المجتمعي خلال شهر رمضان

تعاونت المجموعة خلال شهر رمضان المبارك مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومن بينها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، لتنظيم موائد إفطار للعمال وأفراد المجتمع. ومن خلال هذه المبادرة، تم تقديم ما يقارب 50,000 وجبة إفطار يومياً للعمال على مدار أيام الشهر الفضيل التسعة والعشرين. ونُفذت المبادرة بالتعاون مع جامع الشيخ زايد الكبير وسلطة السكن العمالي التابعة للمجموعة، وهي جهة تابعة للمجموعة ومسؤولة عن تنظيم سكن العمال داخل إمارة أبوظبي.

وأكدت هذه المبادرات التزام المجموعة برفاه العمال، والشمولية الاجتماعية، ودعم المجتمعات التي تسهم في تنمية الوطن.

تشجع برامج المسؤولية المجتمعية المؤسسية الشمولية والمساواة الاجتماعية وصون كرامة الفئات المجتمعية المستضعفة أو الأقل تمثيلاً.

إتاحة الوصول إلى محطات السفن السياحية لأصحاب الهمم

في إطار استراتيجية أبوظبي لأصحاب الهمم، نفذت مجموعة موانئ أبوظبي مشروعاً لإتاحة الوصول في محطتي السفن السياحية 1 و2 في ميناء زايد، بالإضافة إلى جزيرة صير بني ياس، وذلك بالتعاون مع هيئة "معاً". وأسهمت المبادرة في تطوير المرافق في هذه المواقع لتوفير تجربة أكثر سهولة وكرامة وترحيباً لأصحاب الهمم، تجسيداً لالتزام المجموعة بتوفير بنية تحتية شاملة وتعزيز دمج فئات المجتمع كافة.

المساهمة في المجتمعات المحلية (دولة الإمارات)

دعمت المجموعة في دولة الإمارات فعالية "قافية وأمنيات" التي نظمتها مؤسسة "تحقيق أمنية"، واستفاد منها 1,000 شخص. كما قدمت مجموعة "كيزاد" مساهمات زكاة إلى مركز النور للتأهيل ورعاية أصحاب الهمم، مما وفر دعماً مباشراً لـ10 مستفيدين. وتماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة في دولة الإمارات، ساهمت المجموعة في مبادرات المساعدات الإنسانية، بما في ذلك مبادرة "الفارس الشهم – المساعدات الإنسانية لغزة". كما ساهمت في دعم الرفاه المجتمعي والاستدامة البيئية من خلال التبرع بالملابس المستعملة بالتعاون مع "تدوير"، بما يعزز ممارسات إعادة الاستخدام والإدارة المسؤولة للموارد.

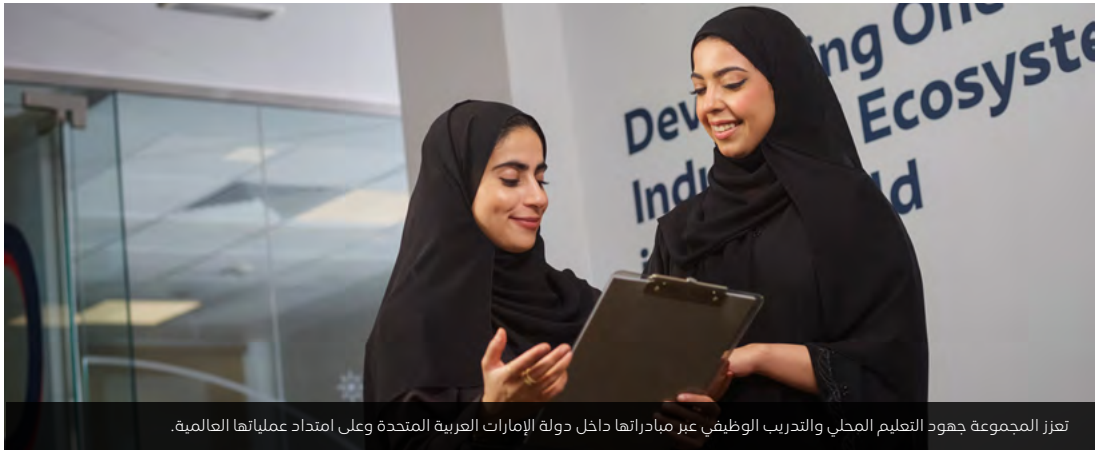

تعزز المجموعة جهود التعليم المحلي والتدريب الوظيفي عبر مبادراتها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى امتداد عملياتها العالمية.

المساهمة في المجتمعات الدولية

باكستان

دعمت محطة بوابة كراتشي المحدودة في باكستان المجتمعات الأكثر احتياجاً عبر مبادرات مجتمعية هادفة. وقدمت تبرعاً عينياً إلى قرى الأطفال "إس أو إس" تمثل في خمسة سخانات للمياه، مما أسهم في تحسين ظروف المعيشة لـ50 طفلاً. كما ساهمت تبرعاتها إلى جمعية المكفوفين الباكستانية في طباعة وتوزيع 1,100 كتاب بطريقة برايل، مما عزز فرص الوصول إلى التعليم للطلاب المكفوفين وعزز التعليم الشامل.

أنغولا

ساهم قطاع الموانئ في المزاد التضامني لمجلس الأعمال السويسري في أنغولا ضمن مشروع "إسكولا دو ميو بايرو"، والذي قدم الدعم لتطوير المدارس، حيث استفاد منه 30 شخصاً. وتؤكد هذه المبادرة على إيماننا بأن تعليم الأطفال هو استثمار في رحلة تمتد مدى الحياة.

إسبانيا

قدم قطاع الموانئ تبرعاً بقيمة 10,000 يورو إلى الاتحاد الإسباني لبنوك الغذاء، تجسيداً لالتزام المجموعة بدعم الأمن الغذائي. وتم توزيع التبرع بالتساوي بين بنوك الغذاء في قنطبرية، وقسطلونة، ومالقة، وطركونة، وفالنسيا، دعماً لجهودها في توفير المساعدات الغذائية الأساسية للمجتمعات الأكثر احتياجاً.

مصر

دعمنا جهود التعليم في مصر من خلال مبادرة تم خلالها رعاية وتقديم منح دراسية لـ 500 طالب متميز من المدارس الحكومية. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المواهب الشابة، وتشجيع التميز الأكاديمي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

التنمية والمشاركة المجتمعية

أسهمت هذه المبادرات في تعزيز التماسك المجتمعي، ورفاه القوى العاملة، وبناء علاقات إيجابية مع المجتمعات التي تعمل المجموعة فيها.

يوم البحارة العالمي لعام 2025

احتفى القطاع البحري والشحن بيوم البحارة العالمي عبر تنفيذ مبادرات متنوعة على امتداد وحدات الأعمال. وشملت المبادرات توزيعات مجانية مخصصة لطواقم السفن المختلفة، وعقد جلسات التوعية الصحية مع توزيع حقائب قماشية، إلى جانب تقديم دعم لبرامج رعاية البحارة. وجاءت هذه الجهود تقديراً لتفاني البحارة ومرونتهم وتضحياتهم، وتأكيداً على أهمية رفاههم ودورهم الحيوي في استدامة التجارة العالمية.

التعاون مع أصحاب العلاقة في مرافق السكن العمالي

تم التعاون مع الهيئات الحكومية والسفارات ومقدمي الرعاية الصحية وشركاء مجتمعيين آخرين لدعم عمل وتشغيل مرافق السكن العمالي التابعة للمجموعة والقاطنين فيها. وركزت هذه المبادرات على تعزيز رفاه العمال، والتوعية بتدابير الصحة والسلامة، والمشاركة الثقافية، والأنشطة الرياضية، والرعاية الصحية الوقائية. وأكدت هذه المبادرات على التزام المجموعة بتوفير بيئة سكن شمولية وآمنة وداعمة لجميع العمال.

الأنشطة الرياضية المتنوعة

قدمت إدارة "كي زي سبورتس" أنشطة رياضية وترفيهية تراعي التنوع الثقافي على امتداد مجموعة موانئ أبوظبي، حيث شجعت على النشاط البدني، وروح التعاون، والتفاعل الاجتماعي، والرفاه بين الموظفين وأصحاب العلاقة والمشاركين من المجتمع الأوسع. وشملت المبادرات خلال عام 2025 بطولة كرة القدم لأبوظبي القابضة، وبطولة "كي زي سبورتس" الرمضانية، وبطولة كرة القدم لمتعاملي "كيزاد"، والألعاب الإماراتية التقليدية، وغيرها من الأنشطة الرياضية الأخرى للموظفين والمجتمعات.

توفير مجموعة فرص رياضية متنوعة للموظفين والمستأجرين.

الريادة الاجتماعية والبيئية

ساهمنا في تعزيز البيئة ودعم التنوع الحيوي عبر مبادرات بيئية مباشرة، وإشراك الموظفين، ومبادرات التوعية المجتمعية التي تشجع على تبني السلوكيات المستدامة.

مبادرات زرع الأشجار

عملنا على مستوى الإمارات على زيادة المساحات الخضراء وتعزيز التنوع الحيوي، حيث قام قطاع الموانئ بالتعاون مع إدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بزراعة 109 أشجار سدر و5 أشجار غاف في منطقة ميناء خليفة وميناء زايد ومرافئ الفجيرة. وشارك 112 متطوعاً في هذه المبادرات، الأمر الذي يدل على مشاركة الموظفين القوية والتزامهم بالريادة البيئية.

تنظيف الشواطئ والبيئة البحرية

تم تنفيذ عدد من مبادرات التنظيف تأكيداً على التزام المجموعة بحماية البيئة البحرية. وشارك القطاع اللوجستي وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بحملة شاطئ الصدر لتنظيف البحر والشاطئ. وأكدت مشاركة الإدارة العليا لهذين القطاعين على التزام "كيزاد" برفاه المجتمع والمسؤولية المؤسسية، وأبرزت أهمية تبني مبدأ القيادة بالقدوة.

الحد من النفايات والاقتصاد الدائري

نظّم قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة أربع حملات لتنظيف مجمع كيزاد للخدمات اللوجستية (5) خلال عام 2025، وشارك في الحملات 487 متطوعاً، ساهموا بإجمالي 2,944 ساعة تطوع، وتم جمع 3,800 كيلوغرام من النفايات. وهدفت هذه الجهود إلى رفع الوعي بالترابط بين الحفاظ على البيئات الحضرية والصحة العامة وجودة الحياة.

وشجع قطاع الموانئ الأفراد على التبرع بما يقارب 25 كيلوغرام من الملابس المستعملة، تشجيعاً لممارسات إعادة الاستخدام ودعماً لمبادئ الاقتصاد الدائري ورفاه المجتمعات.

حملات التوعية

تم عقد جلسة توعية حول ساعة الأرض في المرافق البحرية للمجموعة، تشجيعاً للموظفين على إطفاء المصابيح غير الضرورية لمدة ساعة كاملة. وتعكس المبادرة أهمية ترشيد استهلاك الطاقة والمسؤولية الفردية التي تقع على الجميع لخفض الأثر البيئي. وتم توزيع عبوات المياه في اليوم العالمي للمياه على الموظفين مصحوبةً ببطاقات قابلة للزراعة تحتوي على بذور الطماطم المصغرة، كرمز لمبادئ الاستدامة والتجديد. وساهمت المبادرة في نشر الوعي حول أهمية المحافظة على مصادر المياه وتقليل استخدام العبوات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وشجعت الأفراد على تبني ممارسات الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

الشراكات ذات الأثر المنهجي

ساهمت الشراكات الممتدة لعدة سنوات في تمكين المجموعة من تحقيق أثر اجتماعي منهجي ومستدام، بما يتماشى مع استراتيجيات الشمول الوطنية.

مذكرات التفاهم مع اللجنة البارالمبية الإماراتية ولجنة الأولمبياد الخاص الإماراتية

تم توقيع مذكرتي التفاهم ضمن فعاليات معرض أبوظبي الدولي للقوارب 2025، وتهدفان إلى تمكين أصحاب الهمم من خلال توفير الموارد والمعدات للرياضيين التابعين للجنة البارالمبية الإماراتية ولجنة الأولمبياد الخاص الإماراتية في مرافق المجموعة البحرية. وستسهم مذكرتا التفاهم في تحديث المرافق على مدار فترة تنفيذهما الممتدة لعامين.

تعكس مبادراتنا لعام 2025 اتساع وعمق التزام مجموعة موانئ أبوظبي بالمسؤولية المجتمعية، وجهودها للوصول إلى المجتمعات داخل دولة الإمارات وخارجها. وشملت برامج المسؤولية المجتمعية المؤسسية التي نفذتها المجموعة مجالات متعددة، بدءاً من جهود الإغاثة الإنسانية العاجلة، مروراً بالشراكات التعليمية طويلة الأمد، والريادة البيئية، ووصولاً إلى دعم صحة ورفاه الموظفين. وتعكس هذه المبادرات قيم المجموعة والتزامها بتحقيق أثر إيجابي ومستدام.

الجوائز

جائزة التفاحة الخضراء البيئية

جوائز "IdeasUK"

جوائز المسؤولية المجتمعية المؤسسية (جائزة التميز الدولية في المسؤولية المجتمعية المؤسسية وجائزة القادة العالميين في المسؤولية المجتمعية المؤسسية)

جائزة الإنجاز في تشغيل مركز استمرارية الأعمال وإدارة الحوادث

البيئة

انبعاثات غازات الدفيئة

تستند استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون على تقييم المخاطر المناخية الذي أجرته بما يتماشى مع مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، حيث جرى تحديد مخاطر التحول والمخاطر المناخية المادية.

وتسهم هذه الرؤى بشكل مباشر في توجيه تخصيص رأس المال، واستثمارات البنى التحتية، وتحديد الأولويات التشغيلية.

استراتيجية المناخ والحوكمة

تدرك مجموعة موانئ أبوظبي أن التغير المناخي يمثل خطراً وفرصةً في نفس الوقت، لما له من تأثير مباشر في المرونة التشغيلية، وديمومة الأصول، وخلق القيمة على المدى الطويل.

يتوافق مسار المجموعة لإزالة الكربون مع الالتزامات المناخية الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050، والطموحات العالمية المنبثقة عن اتفاقية باريس للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5–2 درجة مئوية.

تتوافق الاستراتيجية كذلك مع أطر الاستدامة العالمية دائمة التطور، بما في ذلك المعيار الدولي للتقارير المالية (S2) الخاص بالإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

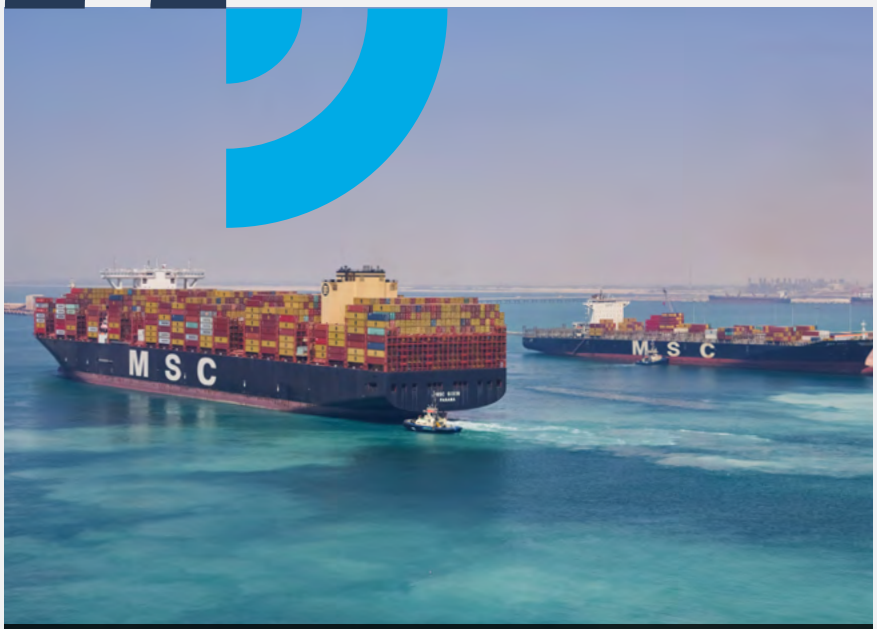

تُبنى استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

يمتد نطاق هذا التوافق ليشمل الإطار التنظيمي الصادر عن المنظمة البحرية الدولية، الذي يطمح إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري لغازات الدفيئة الناتجة عن عمليات الشحن الدولية بحلول نحو عام 2050، إلى جانب تحقيق أهداف مرحلية تتمثل في خفض الكثافة الكربونية بنسبة 40% بحلول عام 2030، وخفض إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 70% بحلول عام 2040 مقارنةً بمستويات عام 2008.

صُممت مبادرات إزالة الكربون في القطاع البحري والشحن بالمجموعة لدعم الامتثال للمستهدفات المرحلية لإزالة الكربون الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، وتجاوزها حيثما أمكن.

تأتي مبادرات إزالة الكربون ضمن عملية تخطيط رأس المال في المجموعة، مع زيادة المخصصات الموجهة إلى البنى التحتية منخفضة الكربون، وتحديث الأسطول، وحلول الطاقة المتجددة على امتداد فترة تنفيذ الاستراتيجية.

تدعم المجموعة أهداف المنظمة البحرية الدولية لتقليل كثافة انبعاثات الكربون لعمليات الشحن الدولية بنسبة 40% بحلول عام 2030، وخفض إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 70% بحلول عام 2040، مقارنةً بمستويات عام 2008.

لتنفيذ هذا الهدف الطموح، وضعت المجموعة خطة طويلة الأمد لإزالة الكربون تضم 139 مبادرة تمتد من عام 2025 إلى عام 2050. وتستهدف الخطة خفض الانبعاثات ضمن النطاقات 1 و2 و3، ودعم التحول إلى نموذج أعمال منخفض الكربون وقادر على التكيف مع التغير المناخي. ويتم الإشراف على الاستراتيجية المناخية وجهود إزالة الكربون على مستوى المجموعة، مع متابعة التقدم المحرز من خلال مراجعات الإدارة التنفيذية، ودمجه في عمليات الاستثمار وحوكمة المخاطر.

أداء انبعاثات غازات الدفيئة

سجلت مجموعة موانئ أبوظبي إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بلغ 3,957,755 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال عام 2025، شاملةً الانبعاثات عبر جميع النطاقات.

1,364,664 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
انبعاثات النطاق 1

75,960 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
انبعاثات النطاق 2 (وفقاً للموقع)

2,517,131 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون*
انبعاثات النطاق 3

انبعاثات النطاق 3 حسب الفئة لعام 2025

1,360,272 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
عمليات النقل والتوزيع في المراحل اللاحقة

445,212 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
البضائع والخدمات المشتراة

331,155 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
الأنشطة المتعلقة بالوقود والطاقة

254,357 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
السلع الرأسمالية

46,166 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
الأصول المؤجرة في المراحل اللاحقة

34,471 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
التنقلات المتعلقة بعمل المجموعة

23,003 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
تنقلات الموظفين

22,495 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
النفايات المتولدة من العمليات

بلغت انبعاثات النطاق 2 (وفقاً للسوق) 64,480 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعكس استخدام المجموعة لشهادات الطاقة المتجددة.

كما بلغت انبعاثات النطاق 3 (وفقاً للسوق) 2,513,543 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعكس الانخفاض المقابل في انبعاثات الأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة.

منهجية احتساب غازات الدفيئة ونطاق التقرير

اعتمدت المجموعة عام 2024 كسنة أساس لتمثل السنة الأولى التي تم فيها قياس المخزون الشامل لغازات الدفيئة من النطاقات الثلاثة. وتتوافق عوامل الانبعاثات مع معايير الوكالة الدولية للطاقة (للنطاق 2) و وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية البريطانية (DEFRA) (للوقود والنطاق 3)، مدعومةً من شركة مياه وكهرباء الإمارات في أبوظبي، وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة، وغيرها من الجهات المحلية الأخرى عند الاقتضاء. وتتبع المجموعة نهج حصة الملكية عند جمع الانبعاثات، آخذة بعين الاعتبار نسب الملكية في العمليات.

سياسة إعادة احتساب سنة الأساس

تطبق المجموعة نهج إعادة احتساب سنة أساس انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع بروتوكول غازات الدفيئة، ويُعاد الاحتساب عند حدوث تغييرات هيكلية جوهرية، مثل عمليات الاستحواذ أو التخارج أو التحديثات المنهجية الجوهرية.

تقوم المجموعة بتحويل أسطولها إلى سفن أحدث وأكثر كفاءة من حيث استهلاك الطاقة.

تحليل أنماط الانبعاثات

يعكس ملف انبعاثات المجموعة توسع أعمالها وأنشطتها التشغيلية على الساحة العالمية.

ارتفع إجمالي الانبعاثات من 3,510,131 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2024 إلى 3,957,755 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025، أي ما يمثل زيادة بنسبة 13% تزامناً مع ارتفاع الإيرادات بنسبة 20%، وهو ما يعكس أثر مبادرات إزالة الكربون المستهدفة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

إجمالي الانبعاثات

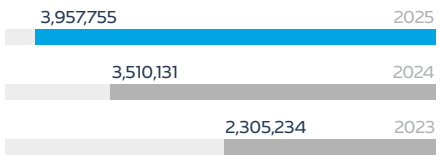

انبعاثات النطاق 1

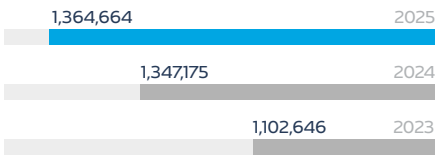

انبعاثات النطاق 2

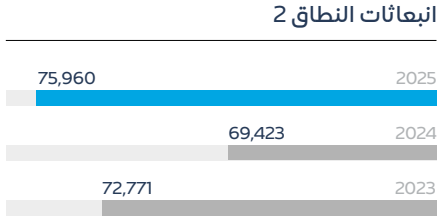

انبعاثات النطاق 3

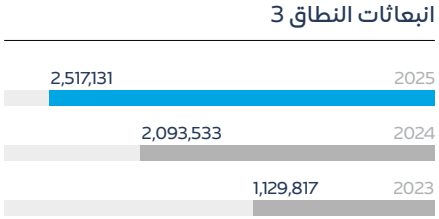

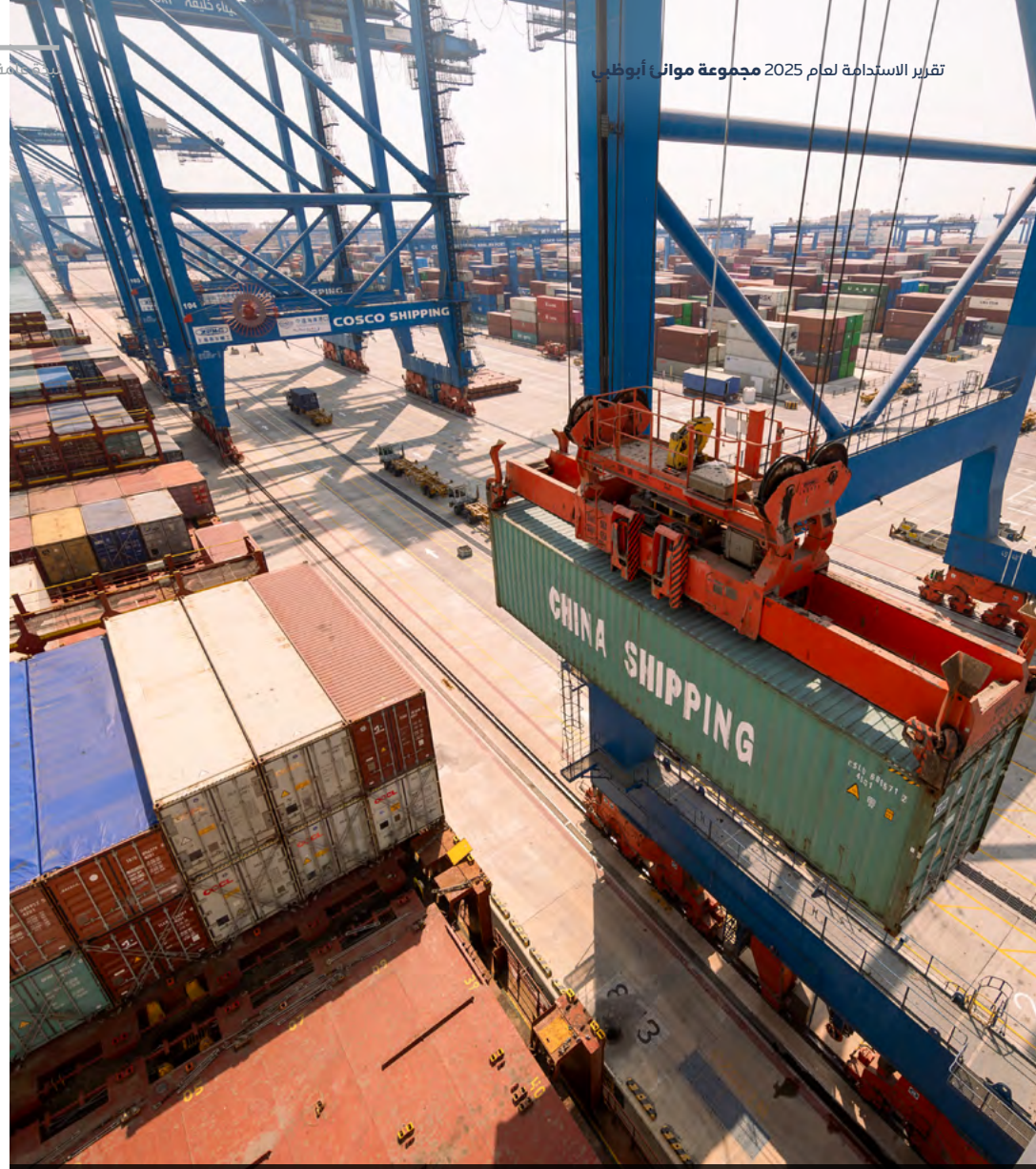

انخفضت كثافة انبعاثات المجموعة لكل وحدة إيرادات بنسبة 6% خلال عام 2025 مقارنةً بعام 2024.

كثافة الانبعاثات

واصلت مجموعة موانئ أبوظبي جهودها لتحسين كفاءة الطاقة والانبعاثات خلال عام 2025، ما يعكس فاعلية مبادرات إزالة الكربون وتحسين العمليات التشغيلية المنفذة. وانخفضت كثافة الانبعاثات من النطاقين 1 و 2 لتصل إلى 69 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل مليون درهم من الإيرادات، مقارنةً بـ82 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل مليون درهم خلال عام 2024.

وفي المقابل، انخفض إجمالي كثافة الانبعاثات للنطاقات 1 و2 و3 من 203.06 إلى 190.68 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل مليون درهم من الإيرادات، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6% مقارنةً بعام 2024، ما يعكس تحسناً في إنتاجية الأصول والكفاءة التشغيلية.

وتعكس هذه الانخفاضات تقدّم المجموعة في فصل زيادة الانبعاثات عن نمو الأعمال، وتعزيز إنتاجية الطاقة، مع المضي قدماً في تحقيق أهدافها لإزالة الكربون.

كثافة الانبعاثات (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ مليون درهم من الإيرادات) – النطاقان 1 و2

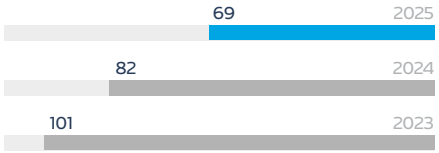

كثافة الانبعاثات (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ مليون درهم من الإيرادات) – إجمالي الانبعاثات

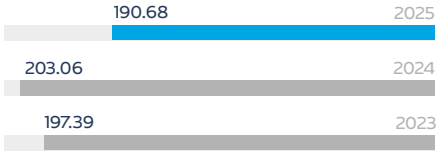

تفصيل الانبعاثات

الانبعاثات حسب القطاع

يعكس ملف انبعاثات المجموعة تنوع عملياتها، وكانت الأنشطة البحرية واللوجستية صاحبة الحصة الأكبر من الانبعاثات نتيجة لطبيعتها كثيفة الاستهلاك للطاقة. وبلغ إجمالي الانبعاثات 3,957,755 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025، حيث استحوذ القطاع البحري والشحن على الحصة الأكبر منها، يليه قطاع الموانئ والقطاع اللوجستي.

تقدّر مساهمة القطاع البحري والشحن بمفرده بنحو نصف إجمالي الانبعاثات، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استهلاك الوقود في عمليات الشحن البحري. بينما يسهم قطاع الموانئ والقطاع اللوجستي معاً بما يزيد على 40%، نظراً لطبيعة عمليات الموانئ وأنشطة الشحن والخدمات اللوجستية.

وفي المقابل، يمثل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والوحدات المؤسسية حصة أقل نسبياً، ما يعكس انخفاض كثافة الانبعاثات التشغيلية المباشرة. ويتيح هذا التفصيل للمجموعة إعطاء الأولوية لجهود إزالة الكربون في القطاعات ذات الأثر الأكبر.

القطاع البحري والشحن	1,982,183	%50
قطاع الموانئ	950,651	%24
القطاع اللوجستي	825,938	%21
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	180,011	%5
الوحدات المؤسسية	18,972	لا يذكر

تحليل الانبعاثات حسب النطاق

انبعاثات النطاق 1

تنتج انبعاثات النطاق 1 بشكل رئيسي عن الاحتراق المباشر للوقود في السفن البحرية ومعدات الموانئ والأساطيل اللوجستية. وكان القطاع البحري والشحن المساهم الأكبر في انبعاثات النطاق 1 بسبب كثافة استهلاك الوقود في عمليات الشحن البحري. كما كان كل من القطاع اللوجستي وقطاع الموانئ من بين المساهمين الآخرين ضمن هذا النطاق، ما يعكس استخدام الأساطيل والمعدات، بينما ظلت انبعاثات الوحدات المؤسسية عند مستويات منخفضة.

ويعكس هذا التوزيع الدور المحوري لإزالة الكربون من الأساطيل والتحول في استخدام الوقود في خفض الانبعاثات المباشرة.

القطاع البحري والشحن	1,265,459	%93
القطاع اللوجستي	60,165	%4
قطاع الموانئ	37,106	%3
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	1,712	لا يذكر
الوحدات المؤسسية	222	لا يذكر

انبعاثات النطاق 2 حسب القطاع

تنتج انبعاثات النطاق 2 عن استهلاك الطاقة الكهربائية المشتراة في الموانئ والمناطق الاقتصادية والمرافق اللوجستية. وكان قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وقطاع الموانئ أكبر القطاعات المساهمة في انبعاثات النطاق 2 في عام 2025، ويعكس ذلك كثافة استهلاك الطاقة في المناطق الصناعية والبنى التحتية للموانئ. وتشير الانبعاثات الأقل نسبياً من العمليات البحرية إلى الاعتماد المحدود على شبكة الطاقة الكهربائية مقارنةً باستهلاك الوقود. ويؤكد هذا التفصيل على أهمية الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيق تدابير كفاءة الطاقة في خفض الانبعاثات غير المباشرة.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	40,512	%53
قطاع الموانئ	28,165	%37
القطاع اللوجستي	5,092	%7
القطاع البحري والشحن	1,413	%2
الوحدات المؤسسية	778	%1

انبعاثات النطاق 3 حسب القطاع

تمثل انبعاثات النطاق 3 الحصة الأكبر من البصمة الكربونية للمجموعة، مدفوعةً بأنشطة سلسلة القيمة مثل عمليات الشحن البحري ونقل البضائع والخدمات اللوجستية. وكان قطاع الموانئ والقطاع اللوجستي والقطاع البحري والشحن من أبرز المساهمين خلال عام 2025، حيث ساهمت مجتمعةً في غالبية انبعاثات هذا النطاق. ويعكس ذلك حجم أنشطة النقل والخدمات اللوجستية في المراحل السابقة واللاحقة. ويؤكد هذا التحليل الحاجة إلى تعزيز التعاون عبر سلسلة القيمة، وتبني الوقود البديل، وحلول إزالة الكربون التي تركز على المتعاملين وذلك لمعالجة الانبعاثات غير المباشرة.

قطاع الموانئ	885,381	%35
القطاع اللوجستي	760,681	%30
القطاع البحري والشحن	715,311	%28
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	137,786	%6
الوحدات المؤسسية	17,972	%1

مسار إزالة الكربون

حدد التقييم الذي أجرته المجموعة وفقاً لمتطلبات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) مخاطر التحول والمخاطر المناخية المادية التي تؤثر بشكل جوهري على أعمالها. وتتجسد الاستراتيجية الجديدة لإزالة الكربون في الاستجابة الرئيسية لهذه المخاطر، حيث تسهم في توجيه مسارات تخصيص رأس المال، وتحديث الأسطول، وتوسيع استخدام حلول الطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية منخفضة الكربون.

ترسم خطة المجموعة لإزالة الكربون مساراً طموحاً لريادة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون عبر كافة العمليات وسلسلة القيمة، حيث تتضمن الخطة 139 مبادرة مقرر تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2025 و2050، وتتماشى مع مسار الحد من الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين والمعتمد من قبل مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، ومع التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وبالرغم من عدم تقديم المجموعة رسمياً مستهدفاتها إلى مبادرة الأهداف المستندة إلى العلم (SBTi)، إلا أن مسار إزالة الكربون لديها يتوافق مع المسارات المتوافقة مع متطلبات مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB) ومسارات اتفاقية باريس للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى درجتين مئويتين، مع استمرار تقييم مدى توافقها مع مبادرة الأهداف المستندة إلى العلم مستقبلاً.

> يسلط مسار خفض الانبعاثات الخاص بمجموعة موانئ أبوظبي المبين أدناه، الضوء على نهج واضح ومتدرج لخفض الانبعاثات ضمن النطاقات 1 و2 و3 حتى عام 2050. ويمثل الخط الأخضر التخفيضات التقديرية في الانبعاثات التي يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ مبادرات إزالة الكربون المخططة، بينما يعكس الخط الرمادي مستهدفات استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون، والتي تحدد مراحل خفض طموحة حتى عام 2050. ويتم إدراج مستهدفات خفض الانبعاثات المرحلية لعامي 2030 و2040 ضمن خطط إزالة الكربون على مستوى القطاعات المختلفة، كما يجري رصد التقدم المحرز بشأنها سنوياً.

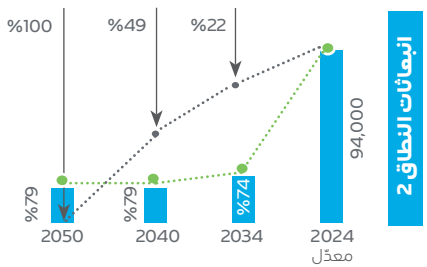

التخفيضات التقديرية للانبعاثات لمبادرات إزالة الكربون المخططة

مستهدفات استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون والمستهدفات المرحلية طويلة الأجل لخفض الانبعاثات حتى عام 2050

محركات إزالة الكربون

139 مبادرة

- كفاءة استهلاك الطاقة (على المستويين الفني والتشغيلي)
- التحول إلى الطاقة الكهربائية
- المشاريع الخضراء
- حلول الطاقة منخفضة الكربون
- أرصدة ثاني أكسيد الكربون

مبادرات خفض الانبعاثات موزعة بحسب قطاعات الأعمال

القطاع البحري والشحن	قطاع الموانئ	القطاع اللوجستي	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
1,575 كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	850 كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	418 كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	80 كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
28	66	29	16

أداء المجموعة لإزالة الكربون (مسار إزالة الكربون حسب النطاق)

محركات عملية إزالة الكربون وأبرز المبادرات

ترتكز استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون على أسس متكاملة تسهم مجتمعة في خفض الانبعاثات على امتداد العمليات وسلسلة القيمة.

- تسريع اعتماد حلول الطاقة المتجددة
- تعزيز إزالة الكربون من الأساطيل والتحول في استخدام مصادر الوقود
- الاستثمار في البنى التحتية منخفضة الكربون لدعم مستقبل تتعدد فيه أنواع الوقود
- تعزيز الخدمات اللوجستية وحلول النقل المستدامة لرفع مستوى الكفاءة وخفض الانبعاثات الناتجة عن شبكات النقل

تمكين المتعاملين وسلسلة القيمة بشكل فاعل من إزالة الكربون عبر البنى التحتية والخدمات والشراكات. وتعكس هذه الركائز مجتمعةً نهجاً شاملاً على امتداد منظومة المجموعة يعزز قدرتها على تقليل بصمتها الكربونية، ويدعم التحول إلى تجارة منخفضة الكربون، ويتماشى مع طموحات الحياد المناخي العالمية والوطنية.

يتم دعم مبادرات إزالة الكربون الـ139 المخططة حتى عام 2050 باستثمارات متوقعة تقدر بنحو 636 مليون دولار أمريكي على مدى الأعوام الـ25 المقبلة، بهدف تحقيق خفض قدره 2.9 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

توسيع استخدام الطاقة المتجددة

تعمل المجموعة بنشاط على تسريع دمج مصادر الطاقة المتجددة على امتداد عملياتها.

2,855 كيلوواط ذروة
دمج الطاقة المتجددة

أسهم تركيب أنظمة الطاقة الشمسية في مواقع تضم أصولاً للمجموعة خلال عام 2025 في خفض الانبعاثات بنحو 750 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

3,358 ميغاواط في الساعة
توليد الطاقة المتجددة

تتوافق مسارات المجموعة لإزالة الكربون مع مجلس معايير الاستدامة الدولي وخطط اتفاقية باريس للحد من الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين.

إزالة الكربون من الأساطيل والتحول في استخدام الوقود

تقوم مجموعة موانئ أبوظبي بشكل فاعل بتحويل أسطولها نحو بدائل منخفضة الكربون، وذلك من خلال ما يلي:

- تشغيل القاطرات والقوارب الإرشادية والشاحنات الكهربائية
- إطلاق سفن تعمل بالغاز الطبيعي المسال
- الاستخدام التدريجي للوقود منخفض الكربون في تشغيل السفن التي تمتلكها المجموعة، بما يتماشى مع متطلبات مؤشر المنظمة البحرية الدولية لكثافة انبعاثات غازات الدفيئة للوقود
- برامج تجديد الأسطول لاستبدال الأصول القديمة والأقل كفاءة

تعمل هذه المبادرات على خفض الانبعاثات المباشرة الناتجة عن احتراق الوقود، بالتزامن مع التحضير لمستقبل تتعدد فيه مصادر وبدائل الوقود.

تطوير بنى تحتية منخفضة الكربون

تستثمر المجموعة في تطوير بنى تحتية تسهم في دعم جهود إزالة الكربون عبر عملياتها وقاعدة متعامليها، تشمل ما يلي:

- تطوير محطات الغاز الطبيعي المسال والغاز البترولي المسال
- قدرات تزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال من سفينة لأخرى
- توفير الطاقة الكهربائية من البر إلى السفن (التزويد بالطاقة الكهربائية أثناء الرسو)

تؤكد هذه المبادرات على مكانة مجموعة موانئ أبوظبي كمركز إقليمي للطاقة منخفضة الكربون، وتدعم عمليات خفض الانبعاثات على امتداد سلسلة القيمة البحرية.

تعمل سفينة نقل السيارات والشاحنات "يو جي آر السمحة" بالغاز الطبيعي المسال ضمن مشروع سفن الدحرجة المشترك مع شركة "إركبورت» في تركيا".

الخدمات اللوجستية والتنقل المستدام

تعمل المجموعة على تعزيز الخدمات اللوجستية منخفضة الكربون كما يلي:

- استخدام شاحنات متطورة منخفضة الانبعاثات للمسافات الطويلة
- إطلاق تجارب تشغيلية لاستخدام وقود الديزل الحيوي على امتداد العمليات اللوجستية الأوروبية
- تطوير منظومات التنقل الأخضر ضمن كيزاد

تسهم هذه الجهود في معالجة انبعاثات النطاق 3، وتدعم المتعاملين في خفض بصمتهم الكربونية.

تمكين المتعاملين وسلسلة القيمة من إزالة الكربون

تقوم مجموعة موانئ أبوظبي بدور محوري في تمكين جهود إزالة الكربون بما يتجاوز عملياتها المباشرة. وتوفر المجموعة البنى التحتية والخدمات والشراكات التي تدعم المتعاملين في خفض الانبعاثات عبر أنشطة الشحن البحري والخدمات اللوجستية والأنشطة الصناعية. ويشمل ذلك ما يلي:

- توفير الوقود الأنظف وحلول تزويد السفن بالوقود
- دمج البنى التحتية المستدامة في المناطق الاقتصادية
- تطوير ممرات الشحن الخضراء

تعزز هذه المبادرات دور المجموعة في تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية منخفضة الكربون.

> تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بالمضي قدماً في تنفيذ أجندة إزالة الكربون عبر الابتكار، والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية. ومع توسع المجموعة على الصعيد العالمي، يبقى تركيزها منصباً على تحقيق النمو المستدام المتوافق مع الأهداف المناخية العالمية، والمساهمة في تحقيق طموح دولة الإمارات للحياد المناخي 2050.

تطوير ممرات الشحن الخضراء لإزالة الكربون من سلاسل الإمداد.

إدارة ومراقبة جودة الهواء

تراقب مجموعة موانئ أبوظبي جودة الهواء المحيط على امتداد عملياتها بهدف إدارة الانبعاثات، وضمان الامتثال التنظيمي، وتقليل الأثر السلبي على المجتمعات والأنظمة البيئية المحيطة بها.

تم تركيب شبكة محطات مراقبة لجودة الهواء المحيط ومحطات الأرصاد الجوية في أهم المواقع التابعة للمجموعة، ومنها مكتب منطقة كيزاد المعمورة الرئيسي (محطة واحدة)، وكيزاد (ب) (محطة واحدة)، وكيزاد مصفح (4 محطات)، وكيزاد العين (محطة واحدة)، وميناء خليفة (محطتان). وتعمل هذه المحطات طوال الوقت لجمع البيانات الآنية والمراقبة عن بعد، بهدف دعم الإدارة البيئية الفاعلة والامتثال للمعايير والمتطلبات التنظيمية الوطنية المطبقة.

يغطي إطار مراقبة جودة الهواء المحيط سبعة ملوثات أساسية هي: ثاني أكسيد الكبريت (SO2)، وأكاسيد النيتروجين (NOx)، والأوزون (O3)، وأول أكسيد الكربون (CO)، والمواد الجسيمية (PM10 وPM2.5)، ومركبات الهيدروكربون غير الميثان (NMHC)، وكبريتيد الهيدروجين (H2S).

حافظت المجموعة خلال عام 2025 على امتثال بنسبة 100% لمتطلبات هيئة البيئة – أبوظبي ، والخاصة بمستويات ثاني أكسيد الكبريت (SO2)، وثاني أكسيد النيتروجين (NO2)، وأول أكسيد الكربون (CO)، وكبريتيد الهيدروجين (H2S).

ثاني أكسيد الكبريت	ثاني أكسيد النيتروجين	أول أكسيد الكربون	كبريتيد الهيدروجين	الأوزون	المواد الجسيمية (PM10)
%100	%100	%100	%100	%90	%59

سجلت محطات مراقبة المواد الجسيمية (PM10) معدلات امتثال أقل في المناطق الصناعية ذات النشاط الأعلى. وتعمل المجموعة عن كثب مع المرافق لتحليل الأنماط واتخاذ التدابير المناسبة لإدارة الانبعاثات وتحسين مستويات الامتثال للحدود المسموح بها لجودة الهواء.

تواصل المجموعة تعزيز نهج إدارة جودة الهواء من خلال توسيع شبكة المراقبة، ودمج اعتبارات جودة الهواء في التخطيط التشغيلي وأنشطة التطوير.

تتعدد محطات مراقبة جودة الهواء المحيط ومحطات الأرصاد الجوية في مواقع المجموعة المختلفة.

حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي

تعتمد مرونة المجموعة على المدى الطويل على قدرتها على توقع التغيرات المناخية وتلك التي تطرأ على الأنظمة البيئية والتكيف معها.

تم تحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة كأحد المواضيع الجوهرية الرئيسية للمجموعة، وذلك بما يتماشى مع عملية تحديد المواضيع الجوهرية وفقاً لمعيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 3)، حيث تضمنت العملية مدخلات أصحاب العلاقة، والمعايير ذات الصلة المعمول بها في القطاع، وحدود الأهمية المتعلقة بالأثر والأهمية المالية على امتداد سلسلة القيمة.

تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة

أجرت المجموعة خلال عام 2025 تقييمات شاملة للمخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة بما يتماشى مع أطر مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، ومجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، واتساقاً مع إطار المعيار الدولي للتقارير المالية (S2) الخاص بالإفصاحات المتعلقة بالمناخ، الذي يتضمن متطلبات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

حددت هذه التقييمات مدى تأثير المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والطبيعة بصورة جوهرية على استراتيجية المجموعة، وعملياتها، واستثماراتها في البنى التحتية، وأدائها المالي على المدى الطويل.

يتم دمج المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة، الأمر الذي يضمن تحديدها وتقييمها والحد منها بشكل منهجي على مستوى كافة قطاعات الأعمال والهيئات التشغيلية.

يتم دمج الأداء المناخي ضمن مؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة التنفيذية واحتساب مكافآتها ضمن بطاقات قياس أداء المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويتم الإشراف عليها من خلال هيكل حوكمة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع للمجموعة. وتقع على فريق الإدارة العليا والقيادة التشغيلية في المجموعة مسؤولية المراجعة الدورية ودمج اعتبارات المرونة المناخية وإزالة الكربون في عمليات تخصيص رأس المال وتخطيط البنى التحتية واتخاذ القرارات التشغيلية. يتم الإشراف على المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة على أعلى المستويات من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وذلك لضمان حوكمة راسخة ومساءلة فعالة.

تقوم لجنة إدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى جانب اللجان الفرعية المختصة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بإدارة المخاطر الموجهة ودعم التنفيذ على مستوى المجموعة.

يضمن نهج الحوكمة دمج اعتبارات المرونة المناخية، وإزالة الكربون، وحماية الأنظمة البيئية ضمن إجراءات تخطيط رأس المال، واتخاذ القرارات التشغيلية، وتطوير البنى التحتية على المدى الطويل.

دمج المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة ضمن التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر

تلتزم المجموعة بوضع حد لفقدان التنوع الحيوي وعكس مساره على مستوى العمليات وعلاقات الأعمال. ونتيجةً لذلك، يتم دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والطبيعة في إجراءات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات الاستثمار في المجموعة.

تخضع مشاريع البنى التحتية وأنشطة التوسع الكبرى لفحوصات مخاطر بيئية ومناخية، بما في ذلك تقييم ما يلي:

- المخاطر المادية المتعلقة بالمناخ مثل الفيضانات وارتفاع منسوب سطح البحر والظواهر الجوية القاسية
- المخاطر التنظيمية ومخاطر التحولات السوقية المرتبطة بإزالة الكربون
- الآثار على التنوع الحيوي البحري والأنظمة البيئية الساحلية

تضمن عمليات التقييم تصميم البنى التحتية الجديدة بما يحافظ على مرونتها التشغيلية وجدواها الاقتصادية في ظل سيناريوهات المناخ المستقبلية. وتوجّه مخرجات تقييمات المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة ما يلي:

- قرارات تخصيص رأس المال
- تصميم البنى التحتية واستثمارات تعزيز المرونة
- تبني التقنيات منخفضة الكربون
- دمج الطاقة المتجددة

رؤى المخاطر المتعلقة بالطبيعة

تشمل آليات تقييم المخاطر المتعلقة بالطبيعة الفحص الجغرافي المكاني بالمقارنة مع المناطق المحمية والحساسة بيئياً، وملاحظات أصحاب العلاقة، ومنهجية التقييم الشامل (LEAP) الصادرة عن مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، والتي ترتكز على خطوات (تحديد الموقع، والتقييم، والتحليل، والتحضير)، لرسم خرائط المخاطر عبر عمليات المجموعة ومنتجاتها وخدماتها الجوهرية.

تشمل محركات المخاطر المباشرة التغير في استخدامات الأراضي والبحار، والتلوث/المياه العادمة، ونقل الكائنات الدخيلة على البيئة عبر مياه الاتزان أو تراكم الكائنات البحرية على هياكل السفن، واستخدام الموارد، والتغير المناخي. ويتم دمج الضوابط ضمن الخطط على مستوى المواقع، وتشمل إجراءات صارمة لتقييم الأثر البيئي وبيانات الأثر البيئي، وإدارة مياه الاتزان، وضبط الكائنات الدخيلة على البيئة، ومراقبة جودة المياه، وحماية السواحل من خلال الحلول المستندة إلى الطبيعة.

تراقب المجموعة حالة الأنظمة البيئية في المناطق ذات الأولوية (مثل انتشار الشعاب المرجانية في منطقة رأس غناضة، وأعداد صغار الأسماك في الحاضنات الحيوية). وتُستخدم تحليلات وأنماط البيانات لتوجيه استثمارات استعادة النظم البيئية، وفهم أوجه اعتماد العمليات على الخدمات البيئية (حماية النظم البيئية الساحلية، والآليات المتعلقة بالرواسب) التي تدعم استمرارية تشغيل الموانئ.

وفقاً لإطار مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، قيّمت مجموعة موانئ أبوظبي أوجه اعتمادها وتأثيراتها على الطبيعة. وحدد التقييم المواقع ذات الأولوية التي يمكن أن يؤثر فيها تدهور النظم البيئية، وفقدان التنوع الحيوي، واضطراب الموائل على مرونة المجموعة التشغيلية، وامتثالها للمتطلبات التنظيمية، وتطلعات أصحاب العلاقة.

أشارت التحليلات إلى الفرص المتاحة لمجموعة موانئ أبوظبي للمساهمة إيجابياً في حماية النظم البيئية، وترميمها، وتعزيز رأس المال الطبيعي، وبالأخص في البيئات الساحلية والبحرية التي تعمل فيها المجموعة.

المخاطر والفرص	تفاصيل المخاطر والفرص	استراتيجية التخفيف
تعطل عمليات الموانئ	مخاطر عالية ناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر، وتعرية السواحل، وتغير أنماط الترسبات، ما قد يؤدي إلى زيادة متطلبات التجريف والتأثير سلباً على استمرارية تشغيل الموانئ.	تعزيز المرونة الساحلية عبر توظيف حلول قائمة على الطبيعة، وتطوير البنية التحتية الوقائية، وتفعيل أنظمة المراقبة المتقدمة. ويشمل ذلك دمج المخاطر المناخية ومخاطر التنوع الحيوي ضمن التخطيط طويل الأجل للموانئ، ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية من خلال برامج التدريب المتخصصة.
البنية التحتية القائمة على الطبيعة	فرصة معتدلة لتطبيق حلول مرنة ومنخفضة التكلفة مثل السواحل الطبيعية، وإعادة تأهيل أشجار المانغروف، وإنشاء هياكل تعزز الموائل الطبيعية.	دمج أهداف المرونة ومؤشرات الأداء الرئيسية للتنوع الحيوي ضمن إطار الاستدامة، ودعم ذلك بعمليات تقييم الأثر البيئي لجميع المشاريع التوسعية والجديدة.
إدارة الموارد المائية	فرصة واعدة للحد من التلوث وحماية الموائل الطبيعية بالاعتماد على البنية التحتية الخضراء وتعزيز آليات المراقبة.	تفعيل أنظمة مراقبة جودة المياه وضوابط مكافحة التلوث بما يتوافق مع المعايير التنظيمية، بالتزامن مع تعزيز جهود حماية الموائل ودعم النتائج الإيجابية للطبيعة.
المخاطر القانونية ومخاطر السمعة المؤسسية	مخاطر معتدلة ناجمة عن التأثيرات المحتملة على المحميات الطبيعية. ويمكن الحد بشكل كبير من التعرض لهذه المخاطر من خلال اتخاذ تدابير استباقية للتخفيف منها والإشراك الفاعل لأصحاب العلاقة.	إجراء تقييمات شاملة للأثر البيئي، وتنفيذ إجراءات حماية التنوع الحيوي، وتحديد الموائل الحساسة، وتطبيق تدابير مراقبة التلوث والوقاية منه، وضمان الامتثال التام للمتطلبات التنظيمية، بدعم من التواصل المستمر مع أصحاب العلاقة ووضع خطط مدروسة للاستجابة لحالات الطوارئ.

يضع هذا التقييم خط أساس واضح لعمليات الإفصاح المستقبلية المتوافقة مع أطر عمل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، ويدعم دمج اعتبارات الطبيعة في تطوير البنى التحتية، والإدارة التشغيلية، واستراتيجية الاستدامة.

حماية النظم البيئية الساحلية والبحرية

يمثل التزام المجموعة بحماية التنوع الحيوي البحري الغني في إمارة أبوظبي ركيزة أساسية لنموها المستدام، إذ تقدم النظم البيئية السليمة خدمات حيوية، بدءاً من دعم الثروة السمكية وحماية السواحل، وصولاً إلى تحسين جودة المياه والمرافق العامة، ما ينعكس إيجاباً وبشكل مباشر على الرفاه المجتمعي.

ومن خلال الجمع بين جهود الحفظ والمراقبة والتعاون العلمي، تسهم المجموعة بفاعلية في المحافظة على السلامة البيئية للبيئات البحرية المحيطة بعملياتها.

الحفاظ على الشعاب المرجانية

تنفذ المجموعة عمليات سنوية لمراقبة ونقل الشعاب المرجانية لحماية أكبر شعاب مرجانية في المنطقة بمحمية رأس غناضة البحرية، والتي تمثل موئلاً بحرياً بالغ الأهمية يدعم التنوع الحيوي في المياه الساحلية لإمارة أبوظبي.

توظيف الابتكار في بناء الموائل الطبيعية

عبر مشروع يمتد لخمسة أعوام بالتعاون مع نخبة من الخبراء العلميين في ميناء خليفة، قامت المجموعة بتركيب موائل اصطناعية أطلق عليها اسم "حاضنات حيوية" لتوفير الملاذ الآمن لصغار الأسماك، ومراقبة مؤشرات تعافي التنوع الحيوي.

المراقبة الشاملة لجودة المياه

تتولى محطات المراقبة المستمرة لمياه البحر رصد الظروف البيئية في مناطق الموانئ، بما يضمن الامتثال للمعايير البيئية وحماية الموائل البحرية.

عمليات التنظيف البحري الاستباقية

تنفذ المجموعة بصورة دورية عمليات لإزالة المخلفات البحرية، بهدف حماية الحياة الفطرية والحفاظ على سلامة النظم البيئية الساحلية.

تضمن هذه البرامج المتكاملة مساهمة نمو المجموعة بشكل إيجابي في تعزيز المرونة البيئية للمنطقة. وفي عام 2025، وسّعت المجموعة حضورها الدولي من خلال إبرام شراكة مع هيئة ميناء برشلونة في إسبانيا عبر مبادرة "الموانئ المتجددة"، ما يرسخ التزامها بحماية النظم البيئية البحرية في المجتمعات التي تعمل بها.

شراكة في إسبانيا مع هيئة ميناء برشلونة عبر مبادرة "الموانئ المتجددة" لحماية النظم البيئية البحرية.

رؤى المخاطر المناخية

نفذت المجموعة تقييماً شاملاً للمخاطر والفرص المناخية على مستوى الموانئ، والأسطول البحري، والأصول اللوجستية، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة. وشمل التقييم المخاطر المرتبطة بالتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، إلى جانب المخاطر المادية الناتجة عن آثار التغير المناخي على البنية التحتية والعمليات.

تُبنى استراتيجية المجموعة حول التوجه العالمي للتحول إلى اقتصاد منخفض الأثر الكربوني.

كما أجرت تحليلاً للسيناريوهات عبر أربعة مسارات مناخية تعكس سيناريوهات مختلفة للتطورات التنظيمية ومسارات الاحترار.

سيناريو تخفيف القيود التنظيمية (أكثر من 4 درجات مئوية)

محدودية السياسات المناخية واستمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري، ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في درجات حرارة الأرض وتزايد المخاطر المناخية المادية.

السيناريو الأمثل لإزالة الكربون (أقل من درجتين مئويتين)

تحرك مناخي عالمي سريع ومنسق يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس، بما يتيح التحول المبكر إلى اقتصاد منخفض الكربون.

سيناريو السياسات الحالية (2.7 درجة مئوية)

استمرار السياسات والالتزامات الحالية، ما يؤدي إلى ارتفاع معتدل في درجات الحرارة وضغوط تدريجية للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

سيناريو التحول المتأخر (أقل من درجتين مئويتين)

تباطؤ اتخاذ الإجراءات والسياسات المناخية على المدى القريب، يتبعه تسريع إجراءات إزالة الكربون في مراحل لاحقة، ما يفضي إلى زيادة مخاطر التحول على المدى المتوسط.

تم تقييم أثر المخاطر المناخية في عدد من المواقع على المدى الزمني القصير والمتوسط والطويل، ما مكّن المجموعة من تحديد أولويات إجراءات تعزيز المرونة التشغيلية على المدى القصير، بالتوازي مع تخطيط تدابير تكييف البنية التحتية على المدى الطويل. وأسهمت مخرجات تقييم المخاطر المناخية لعام 2025 في تحديد أولويات الاستثمار والتي تمثلت في تعزيز القدرة على مواجهة الفيضانات في عدد من موانئ دولة الإمارات، ووضع خطة مرحلية لتعزيز الجاهزية للتحول إلى مصادر الطاقة الكهربائية والوقود البديل عبر أساطيل المجموعة وأصولها، بما يحقق التوازن بين المرونة التشغيلية والتكلفة.

مخاطر وفرص التحول

حدد هذا التقييم التداعيات التشغيلية والمالية الناجمة عن التغيرات في السياسات، والأسواق، والتطورات التكنولوجية، والسمعة المؤسسية، والمرتبطة بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

تصنيف المخاطر والفرص	تفاصيل المخاطر والفرص	الاستراتيجية المتبعة للحد من المخاطر
إزالة الكربون من عمليات الأساطيل	فرصة كبرى في ظل تسارع وتيرة التحول، مدفوعةً بالمتطلبات التنظيمية والابتكارات المتسارعة في مجال الوقود.	تحسين الكفاءة التشغيلية عبر تحديث الأسطول، ورفع الجاهزية لتشغيله بالوقود المزدوج، والتحول إلى الطاقة الكهربائية، وتحسين العمليات باستخدام التقنيات الرقمية بهدف خفض الانبعاثات، مع متابعة التقنيات منخفضة الكربون الناشئة دعماً لجهود إزالة الكربون على المدى الطويل.
تحول المتعاملين	خطر جوهري يواجه قطاع الموانئ نتيجة تراجع أحجام البضائع المرتبطة بالوقود الأحفوري. ويُعد تنويع الأعمال أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على القدرة التنافسية.	الحد من مخاطر التحول من خلال تنويع قاعدة البضائع والمستأجرين، وتكييف البنية التحتية لاستيعاب الوقود البديل والسفن منخفضة الانبعاثات، ومواءمة الخدمات مع سلاسل الإمداد منخفضة الكربون، مدعومةً بالمراقبة المستمرة وتحليلات السيناريوهات لتوجيه استراتيجية المجموعة واستثماراتها.
البنى التحتية منخفضة الكربون	فرصة استراتيجية للنمو مرتبطة بالتوسع في استخدام الوقود البديل، وتقنيات التقاط الكربون وتخزينه، والتحول إلى الطاقة الكهربائية، وحلول الطاقة المتجددة.	تطوير مناطق صناعية منخفضة الكربون، والتوسع في حلول تزويد السفن بالوقود البديل، وتبني حلول الطاقة المتجددة، بالتزامن مع تحديث شبكات الطاقة والبنية التحتية للشحن الكهربائي، ومنظومة الموانئ الذكية لدعم الوقود الخالي من الانبعاثات.
الضغوط المتعلقة بالتكاليف	مخاطر متوقعة في قطاعات الأعمال ذات الانبعاثات العالية (قطاع الموانئ، والقطاع البحري والشحن)، حيث قد تؤدي الاستثمارات الرامية لإزالة الكربون إلى زيادة التكاليف التشغيلية والرأسمالية. وتُعد الجدولة الاستراتيجية للمبادرات أمراً بالغ الأهمية لإدارة هذه الضغوط.	دمج الاستثمارات المرتبطة بالاستدامة في صميم التخطيط الأساسي، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية على مراحل لتحقيق التوازن بين الأولويات المالية والاستراتيجية، وتوظيف تحليل تكلفة دورة الحياة، مع الاستفادة من التمويل الخارجي، والمواءمة بين الاستثمارات وتطلعات المتعاملين والتوقعات التنظيمية المتنامية.

المخاطر المناخية المادية (تقييم على مستوى الأصول)

قامت المجموعة بتقييم مدى تعرض أصولها وعملياتها الرئيسية للمخاطر وقابليتها للتأثر بالظواهر الجوية القاسية وتداعيات التغير المناخي على المدى الطويل، وذلك بهدف تقييم مستوى المرونة والقدرة على استمرارية العمليات مستقبلاً. كما أجرت المجموعة تقييماً تفصيلياً للمخاطر المناخية المادية لمحطاتها في إسبانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة.

محطة الميناء الأوروبية الرئيسية (إسبانيا)

تواجه محطة برشلونة مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية، نظراً لتعرضها للعواصف (لا سيما عواصف البَرَد)، والفيضانات، وهطول أمطار غزيرة، فضلاً عن ارتفاع منسوب مياه البحر. وقد تم تطبيق تدابير التكيف اللازمة، في حين تشير التوقعات المناخية إلى الحاجة إلى مواصلة المراقبة والرصد.

الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتعرض هذه الأصول إلى درجات حرارة مرتفعة، وإجهاد مائي، وارتفاع منسوب مياه البحر. وأظهرت التقييمات بعد تطبيق تدابير التخفيف وجود مستوى متوسط من المخاطر المتبقية المرتبطة بالحرارة الشديدة وارتفاع منسوب مياه البحر، مدعوماً بمواصلة الاستثمارات في تدابير التكيف وتخطيط بنى تحتية قادرة على مواجهة التغيرات المناخية.

تتم مراجعة المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة بشكل دوري وتحديثها كجزء من عمليات المجموعة في مجال الاستدامة وإدارة المخاطر.

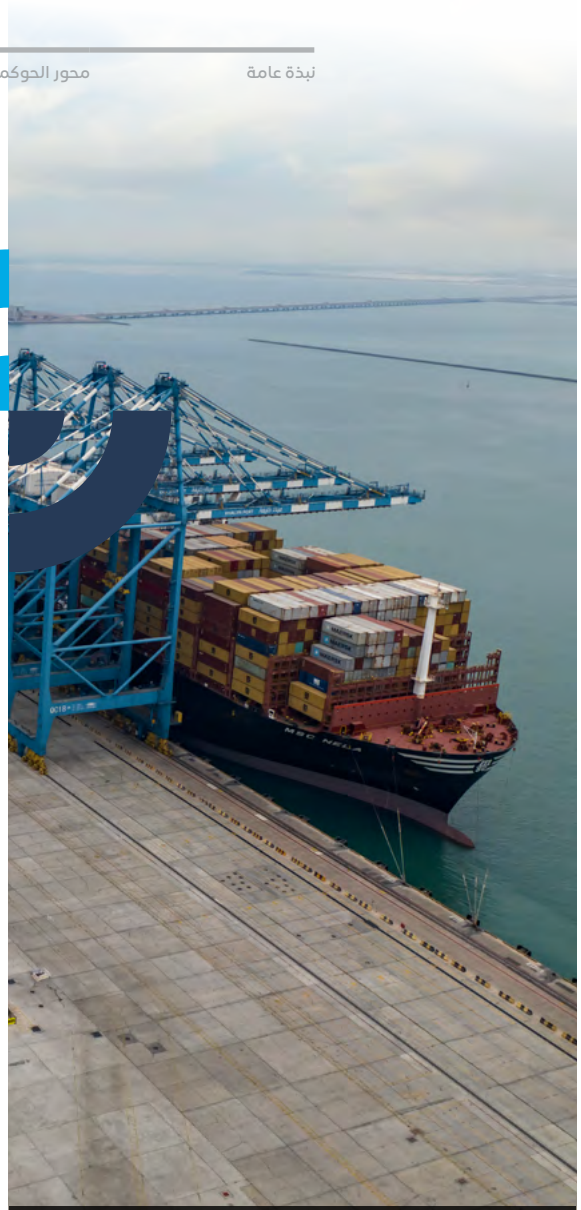

تدعم العملية المتواصلة لتقييم المخاطر المناخية قرارات المجموعة لتخصيص رأس المال وتخطيط البنى التحتية.

تحديد حجم المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

تعمل المجموعة على تعزيز منهجيات قياس حجم التعرض للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بصورة تدريجية عبر محفظة أصولها، دعماً للتخطيط الاستراتيجي. وتُستخدم تحليلات السيناريوهات لتقدير الآثار المحتملة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- مخاطر توقف العمليات
- تكاليف مواءمة البنى التحتية مع التغيرات المناخية
- الاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بإزالة الكربون

تسهم الرؤى المستخلصة من تقييم المخاطر المناخية في توجيه قرارات تخصيص رأس المال وتخطيط البنى التحتية، بما في ذلك الاستثمار في بنى تحتية قادرة على التكيف والمواءمة مع التغيرات المناخية، وتطوير القدرات الداعمة لاستخدام الوقود البديل، ودمج مصادر الطاقة المتجددة، والحلول اللوجستية منخفضة الكربون.

التوافق مع مستهدفات مجلس معايير الاستدامة الدولي للحد من الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين

وضعت المجموعة مسارها لإزالة الكربون بما يتوافق مع الأهداف المناخية العالمية والمنهجيات العلمية الداعمة للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

تم وضع مبادرات خفض الانبعاثات على مستوى عمليات الموانئ، والأساطيل البحرية، والبنى التحتية اللوجستية بما يسهم في تحقيق المستهدفات طويلة الأمد لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتماشياً مع أطر العمل المناخية الدولية.

تواصل المجموعة تقييم مدى توافق مسار خفض الانبعاثات لديها مع المنهجيات العلمية، ومسارات إزالة الكربون الخاصة بكل قطاع.

المساءلة التنفيذية المرتبطة بالمناخ

يتم دمج مؤشرات الأداء المناخي والاستدامة بشكل متزايد ضمن أطر تقييم أداء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، بما يعزز مستويات الحوكمة والمساءلة داخل المجموعة. وتتابع المجموعة بعض المؤشرات البيئية ومؤشرات الاستدامة المختارة من خلال إجراءات حوكمة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما تخضع هذه المؤشرات للمراجعة الدورية من قبل الإدارة العليا. ويسهم هذا النهج في تعزيز المساءلة عن تنفيذ مبادرات تعزيز القدرة على مقاومة التغيرات المناخية وإزالة الكربون على مستوى المجموعة.

التحسين المستمر وخارطة الطريق المستقبلية

ستواصل المجموعة تعزيز قدراتها في إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة بما يتماشى مع أطر العمل العالمية. وتشمل الأولويات المستقبلية للمجموعة ما يلي:

- توسيع نطاق الإفصاحات المتوافقة مع أطر مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة على مستوى العمليات الدولية
- تعزيز منهجيات تحديد وقياس المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ
- تعزيز التخطيط الاستراتيجي القائم على تحليل السيناريوهات
- تطوير أنظمة المراقبة البيئية وتعزيز القدرات المرتبطة بالبيانات
- دعم التحول نحو عمليات منخفضة الكربون وذات أثر إيجابي على الطبيعة

المحافظة على التنوع الحيوي

ندرك في مجموعة موانئ أبوظبي الارتباط الوثيق لعملياتنا بالبيئة البحرية، لذلك يعد التنوع الحيوي أحد المواضيع الجوهرية ضمن استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وهو ركيزة أساسية في التزامنا بالتنمية البحرية المستدامة.

يسترشد نهجنا بتسلسل هرمي للحد من الآثار السلبية، ويتمثل في تجنب الآثار السلبية، والتقليل منها، وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية وتعزيزها، حيث يركز على فهم وإدارة آثارنا على امتداد سلسلة القيمة.

وبينما ترتبط أبرز تفاعلات المجموعة مع التنوع الحيوي بالأنظمة البيئية البحرية والساحلية، وذلك بسبب امتلاكها وتشغيلها لسفن وموانئ ومحطات، يحظى الاستخدام المسؤول للأراضي وحماية التنوع الحيوي بالأهمية ذاتها بالنسبة لأصول المجموعة البرية، بما فيها المرافق اللوجستية، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والمستودعات، وسكن العاملين، والتي يقع معظمها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بتجنب إزالة الغابات والحد من الآثار السلبية لعملياتها البرية والبحرية على التنوع الحيوي على امتداد سلسلة القيمة، بما يعزز التزامها بحماية الأنظمة البيئية الطبيعية، والمحافظة على التنوع الحيوي، والتوافق مع معايير الاستدامة العالمية.

يتناول هذا الالتزام الآثار المحتملة الناجمة عن تغير أنماط استخدام الأراضي، والاضطرابات التي تشهدها الموائل الطبيعية، وتدهور النظم البيئية المرتبط بتطوير وتشغيل المرافق اللوجستية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة والمستودعات وسكن العاملين، كما يمتد تدريجياً ليشمل المتعاقدين والموردين من خلال إدراج المتطلبات البيئية ضمن إجراءات المشتريات ومواصفات المشاريع.

إدارة الآثار على التنوع الحيوي

إن إدارة الآثار على التنوع الحيوي هي عملية مستمرة تشمل التقييم، واتخاذ الإجراءات المناسبة، والمراقبة، وتندمج بشكل كامل ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية وقرارات الاستثمار. ويتم تطبيق التسلسل الهرمي للحد من الآثار السلبية على جميع مشاريع المجموعة.

تجنب الآثار السلبية والحد منها

تم تصميم ميناء خليفة بما يضمن حماية الشعاب المرجانية في رأس غناضة، حيث تم بناء كاسر أمواج بيئي مخصص للمحافظة على التيارات المائية الطبيعية وحماية الشعاب المرجانية، ما ساهم في تجنب الآثار المباشرة الناتجة عن البنى التحتية للميناء.

إعادة تأهيل الموائل وإثراء البيئة البحرية

لا يقتصر عملنا على الحد من الآثار السلبية فحسب، بل نقوم بإعادة تأهيل الموائل البحرية وإثرائها بشكل متواصل، عبر مبادرات تشمل ما يلي:

مراقبة الشعاب المرجانية والأحياء البحرية

بدأت المجموعة منذ عام 2008 تنفيذ برنامج شامل للمراقبة البيئية البحرية في ميناء خليفة، حيث يشمل ثلاث عمليات مسح سنوية خلال أشهر يناير ومايو وسبتمبر، تُجرى عبر 85 محطة مراقبة محددة جغرافياً لتقييم صحة وسلامة الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية بمختلف مستويات كثافتها. ويتم إجراء تحليلات معمّقة لتقييم صحة الشعاب المرجانية في رأس غناضة، واتخاذ إجراءات إعادة توطين الشعاب المرجانية عند الضرورة، حيث نفذت المجموعة حتى الآن عدة عمليات ناجحة لإعادة توطينها.

الموائل البحرية الاصطناعية في ميناء خليفة

نجحنا بالتعاون مع شركة "إيكوشن" ومجموعة "سي إم إيه سي جي إم" في تركيب 48 حاضنة حيوية، وهي موائل اصطناعية تحاكي الموائل الطبيعية الحاضنة لصغار الأسماك والكائنات اللافقارية. وقد أكدت نتائج المراقبة المبكرة فعالية المشروع، حيث تم تسجيل 16 نوعاً من الأسماك، و12 نوعاً من اللافقاريات، و639 مشاهدة للأسماك.

مشروع الألواح الصديقة للبيئة على الأرصفة البحرية (في مراسي جزيرتي السعديات والعالية)

قامت المجموعة بالتعاون مع شركة "أركيريف" بتحديث الألواح البحرية التقليدية من خلال تركيب ألواح مصممة بشكل خاص لتعزيز البيئة البحرية، بهدف تحويل البنية التحتية الساحلية إلى موائل مزدهرة. وأظهرت عمليات المراقبة الممتدة خلال الفترة من مارس 2024 إلى نوفمبر 2025 أن هذه الألواح تدعم زيادة تصل إلى 4.5 أضعاف في تنوع الكائنات البحرية، وضعفي وفرة الكائنات البحرية مقارنة بالألواح البحرية التقليدية المنبسطة، إلى جانب توفير موائل دقيقة ذات مستويات برودة وظل أكثر.

استمر برنامج حماية التنوع الحيوي في رأس غناضة خلال عام 2025.

"تتم مراجعة نتائج عمليات المراقبة ومقارنتها مع الحدود البيئية الموضوعة مسبقاً، ما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، مثل أساليب الإنشاء التكيفية، وتعزيز جهود إعادة تأهيل الموائل، أو إجراء التعديلات التشغيلية عند الحاجة. وتتم الموافقة على الإجراءات التصحيحية من قبل إدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في المجموعة، بالتنسيق مع القطاعات التشغيلية والمسؤولين المعنيين عن المشاريع.

سياسات الحد من فقدان التنوع الحيوي

تخضع جميع المشاريع البحرية والبرية في المجموعة لاستكمال تقييمات الأثر البيئي، والحصول على كافة الموافقات والتصاريح البيئية ذات الصلة، وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

وتسهم هذه التقييمات في توجيه تصميم المشاريع، وتحديد إجراءات الحد من الآثار، واتخاذ القرارات الهادفة إلى منع أو تقليل أو إدارة الآثار المحتملة على التنوع الحيوي قبل بدء التطوير وخلال مراحل التشغيل. ويعد دمج الحلول الهندسية البيئية ضمن البنى التحتية للموانئ منذ مرحلة التصميم، مبدأً أساسياً في نهج المجموعة.

وتدعم هذه الجهود برنامج المراقبة البيئية البحرية طويل الأجل الذي بدأت المجموعة بتنفيذه منذ عام 2008، والذي يشكل الأساس لسياسات التنوع الحيوي ومستهدفاته وقرارات إدارته.

تتولى اللجنة التنفيذية ولجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة الإشراف على استراتيجية التنوع الحيوي والأداء المتعلق به، فيما تتولى إدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وقطاعات الأعمال مسؤولية التنفيذ والمساءلة التشغيلية.

وتستعرض المجموعة المخاطر والفرص المتعلقة بالتنوع الحيوي سنوياً ضمن إجراءات حوكمة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وعمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية.

يدعم الشركاء العلميون وخبراء البيئة المستقلون الإدارة من خلال تصميم برامج المراقبة، والتحقق من صحة البيانات، وتفسير النتائج.

تحديد الآثار على التنوع الحيوي

ترتبط أهم الآثار المحتملة على التنوع الحيوي بتطوير الموانئ وتشغيلها ضمن البيئة البحرية.

أما بالنسبة إلى الأصول البرية، فتتمثل الآثار المحتملة على التنوع الحيوي بشكل رئيسي في تغير أنماط استخدام الأراضي، وتطوير المواقع، واضطرابات الموائل الطبيعية في المرافق اللوجستية، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، ومرافق سكن العاملين. وتدير المجموعة هذه الآثار وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف من حدة الآثار والتزاماتها المتعلقة بالتنوع الحيوي.

ومن خلال برنامج المراقبة البيئية البحرية طويل الأجل، تركز المجموعة على الأنظمة البيئية الرئيسية والمؤشرات المرتبطة بها، بما في ذلك مناطق الشعاب المرجانية الكثيفة والمتفرقة ومروج الأعشاب البحرية. ويساعد هذا البرنامج المجموعة على رصد أي تغيرات في الجودة البيئية أو سلامة الأنظمة البيئية قد تشير إلى ضغوط ناتجة عن أنشطتها، أو ممارسات المتعاقدين، أو العوامل الخارجية.

تعتمد المجموعة على الأنظمة البيئية البحرية السليمة لضمان السلامة الملاحية، ومرونة الأصول، وحماية السواحل، واستمرارية تشغيل الموانئ والأصول البحرية على المدى الطويل. وقد يؤدي تدهور هذه الأنظمة إلى زيادة المخاطر المادية، وتكاليف الصيانة، ومخاطر توقف العمليات.

إتاحة الوصول ومشاركة المنافع

تنفذ المجموعة مشاريع إعادة التأهيل وتعزيز النظم البيئية بالتعاون مع المؤسسات البحثية (مثل "أركيريف" و"إيكوشن")، وتهدف هذه المشاريع إلى تحقيق منافع أوسع لبيئة أبوظبي ومجتمعها.

تُعد الشعاب المرجانية عنصراً أساسياً في دعم التنوع الحيوي البحري، وحماية السواحل، وسبل عيش المجتمعات، فضلاً عن إسهامها في الأبحاث الطبية، ما يجعلها مهمة لصحة المحيطات والإنسان، ومحركاً اقتصادياً محتملاً. ومن خلال نشر نتائج الدراسات وإبراز نجاح الحلول القائمة على الطبيعة، تسهم المجموعة في تعزيز المعرفة الجماعية حول ضرورة المحافظة على النظم البيئية البحرية، ومشاركة فوائد استثماراتها البيئية مع المجتمع.

يتم الاعتماد على الألواح الصديقة للبيئة على الأرصفة البحرية لتحويل البنية التحتية الساحلية إلى موائل مزدهرة للأحياء البحرية.

المحركات المباشرة لفقدان التنوع الحيوي

تصمم المجموعة برنامج المراقبة لتقييم المحركات المباشرة لفقدان التنوع الحيوي وإدارتها. وتركز المجموعة على ما يلي:

التلوث

أكدت نتائج عمليات المراقبة التي أجرتها المجموعة في ميناء خليفة نجاحها في إدارة مستويات التلوث الناتجة عن عمليات الميناء، ما حال دون وقوع آثار سلبية على الشعاب المرجانية أو الأعشاب البحرية.

تغير أنماط استخدام البر أو البحر

تقيّم المجموعة آثار تطوير البنى التحتية، ويُعد إنشاء كاسر الأمواج البيئي في ميناء خليفة مثالاً واضحاً على الحد من آثار تغير أنماط استخدام البحر.

الكائنات الدخيلة على البيئة والأمراض المرتبطة بها

أكدت المسوحات الصحية التي أجرتها المجموعة في رأس غناضة أن عملياتها لم تتسبب في إدخال أمراض إلى الكائنات البحرية، كما حافظت الشعاب المرجانية على مستويات منخفضة جداً من الأمراض، ولم ترصد المجموعة أي أمراض أخرى بين الأسماك أو الأعشاب البحرية أو السلاحف.

التغير المناخي

بالرغم من التحدي العالمي الذي يفرضه التغير المناخي، تطبق المجموعة حلولاً قائمة على الطبيعة، مثل الألواح الصديقة للبيئة على الأرصفة البحرية، بهدف إنشاء موائل دقيقة أكثر برودة، وتعزيز قدرة الكائنات على التكيف مع ارتفاع درجات الحرارة.

استغلال الموارد

تتابع المجموعة من خلال برامج المراقبة صحة أنواع الأسماك، وعلى الرغم من أن التحدي الناتج عن الصيد الجائر والذي يقع خارج نطاق سيطرتها المباشرة، فقد حافظت الأنواع على مستويات تنوعها داخل المناطق التي تقع ضمن نطاق تأثير المجموعة.

ورغم أن بعض المحركات مثل التلوث والتغير في أنماط استخدام البحر تقع إلى حد كبير ضمن إطار التحكم التشغيلي لها، تتعامل مجموعة موانئ أبوظبي مع المحركات الأخرى مثل الصيد الجائر والتغير المناخي من خلال تعزيز المرونة وإشراك أصحاب العلاقة.

التغيرات على حالة التنوع الحيوي

وسعت المجموعة خلال عام 2025 نطاق برنامج المراقبة البيئية ليشمل موانئ المصفح والمغرق، ما عزز تغطية البرنامج، وحسّن مستوى الإشراف على المواقع التشغيلية الرئيسية. وتهدف المجموعة إلى ضمان عدم حدوث فقدان صافي للتنوع الحيوي في جميع المواقع الخاضعة للمراقبة بحلول عام 2030، مع تنفيذ مشاريع مستهدفة لتحقيق نتائج إيجابية حيثما أمكن. وتوفر برامجنا الصارمة للمراقبة بيانات واضحة حول حالة التنوع الحيوي.

خدمات النظام البيئي

توفر الأنظمة البيئية التي تحميها المجموعة خدمات أساسية على صعيد الإمداد والتنظيم. ومن خلال المحافظة على هذه الخدمات، تسهم المجموعة في خفض تكاليف التكيف مع التغير المناخي على المدى الطويل، ودعم الثروة السمكية المحلية، وتعزيز مرونة المجتمعات، إضافة إلى الحد من المخاطر المناخية المادية طويلة الأجل، وتقليل تكاليف مواءمة البنى التحتية وصيانتها مستقبلاً. على سبيل المثال، تُعد الشعاب المرجانية في رأس غناضة أصلاً طبيعياً قيّماً يدعم الثروة السمكية (كإحدى خدمات الإمداد) ويوفر حماية للسواحل (كإحدى الخدمات التنظيمية). ومن خلال المحافظة على هذه الشعاب المرجانية، تحمي المجموعة هذه الخدمات للأجيال القادمة.

امتدت ممارسات المراقبة البيئية إلى ما هو أشمل من ميناء خليفة لتضم موانئ مصفح والمغرق في عام 2025.

التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون

تمثل إدارة الطاقة عنصراً أساسياً في دعم الأداء التشغيلي للمجموعة، وتعزيز مرونتها المالية، وترسيخ مسؤوليتها البيئية.

وبصفتها ممكّناً عالمياً للتجارة عبر قطاعات النقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية، تؤثر الطاقة بشكل مباشر على قاعدة التكاليف، وموثوقية الخدمات، والقدرة التنافسية للمجموعة على المدى الطويل. وتدمج المجموعة نهجها في إدارة الطاقة ضمن استراتيجية إزالة الكربون الأوسع نطاقاً، بما يضمن توافق النمو التشغيلي مع تحسين الكفاءة.

يوضح نظام إدارة الطاقة لقطاع الموانئ والقطاع اللوجستي سبل تخفيض استهلاك الطاقة.

إدارة الطاقة

تعكس محفظة المجموعة للطاقة تنوع وحجم أنشطتها التشغيلية. ويعتمد القطاع البحري والشحن على أنواع مختلفة من الوقود البحري لتشغيل الأسطول، في حين تستخدم المجموعة الطاقة الكهربائية لتشغيل البنى التحتية في الموانئ، ومعدات المحطات، والمرافق اللوجستية، ومرافق سكن العاملين.

وتُعد الموازنة بين هذه الاحتياجات للطاقة بالتزامن مع التحول نحو مصادر طاقة أنظف، أولوية استراتيجية وتحدياً تشغيلياً معقداً تتعامل معه المجموعة من خلال المراقبة المستمرة، ومبادرات الكفاءة المستهدفة، والاستثمار في بدائل منخفضة الكربون.

وتصنف المجموعة الطاقة كأحد المواضيع الجوهرية وفقاً لتقييم الأهمية المزدوجة، نظراً لأهميتها في دعم أداء الأعمال والحد من الأثر البيئي. كما تضع المجموعة إدارة الطاقة في صميم استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، لما لها من تأثير مباشر على قدرتها على تحقيق مستهدفات خفض الانبعاثات والحياد المناخي. وتمثل كل خطوة لتحسين الكفاءة، وكل تحول في مصادر الوقود، وكل مشروع للتحول إلى الطاقة الكهربائية تقدماً نحو تحقيق هذه الالتزامات.

تحافظ المجموعة على نظام لإدارة الطاقة يتوافق مع مبادئ معيار آيزو 50001 على امتداد عمليات الموانئ والخدمات اللوجستية الرئيسية التابعة لها. وتُجري المجموعة مراجعات دورية للطاقة لتحديد المستخدمين الرئيسيين للطاقة، ووضع خطوط أساس للاستهلاك، وتحديد فرص التحسين ذات الأولوية.

استهلاك الطاقة داخل المجموعة

تتولى قطاعات الأعمال والمنسقون البيئيون الإشراف على إدارة الطاقة بالتعاون مع إدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في المجموعة. كما تراجع المجموعة أداءها مقارنة بمستهدفات الطاقة ومبادرات الكفاءة بشكل دوري ضمن مراجعات الأداء التشغيلي، وتدمج هذه المراجعات ضمن إطار حوكمة التحول المناخي للمجموعة.

وتراجع الإدارة العليا في لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل دوري التقدم المحرز نحو تحقيق مستهدفات تحول الطاقة، ضمن إطار إشراف المجموعة على الأداء المناخي والتشغيلي.

تحدد المجموعة أولويات استثمارات كفاءة الطاقة وتحول الطاقة استناداً إلى تحليلات تكلفة دورة الحياة وإمكانات خفض الانبعاثات، ما يضمن مواءمة قرارات تخصيص رأس المال مع مسار المجموعة لتحقيق الحياد المناخي.

سجلت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 إجمالي استهلاك للطاقة بلغ 24,543,008 جيجا جول، بزيادة عن الرقم السابق المسجل في عام 2024 والبالغ 19,877,027 جيجا جول، نتيجة لتنامي النشاط التشغيلي عبر الموانئ والعمليات اللوجستية وتوسع الأسطول البحري.

14,643,579
زيت الوقود منخفض الكبريت للغاية

2,973,103
زيت الغاز البحري

2,239,796
زيت الغاز البحري منخفض الكبريت

1,903,272
الكهرباء*

1,729,236
الديزل

751,711
زيت الوقود عالي الكبريت

202,088
زيت الديزل البحري

99,311
البترول

785
الغاز الطبيعي

128
الغاز الطبيعي المسال

ملاحظة: تم شمل قيم الطاقة الكهربائية المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية

رؤى حول مزيج الطاقة

تشكل أنواع الوقود البحري الجزء الأكبر من استهلاك المجموعة للطاقة، ما يعكس الطبيعة كثيفة الاستهلاك للطاقة لعمليات الشحن والخدمات اللوجستية البحرية التي تديرها المجموعة.

فئات الطاقة	استهلاك الطاقة (جيجا جول)	حصة كل فئة من إجمالي الاستهلاك
أنواع الوقود البحري (زيت الوقود منخفض الكبريت للغاية، وزيت الغاز البحري منخفض الكبريت، وزيت الغاز البحري، وزيت الديزل البحري، وزيت الوقود عالي الكبريت)	20,811,189	~85%
أنواع الوقود البري (الديزل، والبترول)	1,828,547	~7%
الطاقة الكهربائية	1,903,272	~8%

مزيج الطاقة الكهربائية المتجددة وغير المتجددة

تواصل المجموعة دمج الطاقة الكهربائية المتجددة في عملياتها قدر الإمكان، ما يدعم تحقيق أهدافها طويلة الأمد لإزالة الكربون.

مصدر الطاقة	استهلاك الطاقة (جيجا جول)	ملاحظات
الطاقة غير المتجددة	24,530,918	تشمل هذه الفئة جميع أنواع الوقود البحري والبري، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية من الشبكة (التي يتم إنتاجها بشكل رئيسي من مصادر غير متجددة في دولة الإمارات العربية المتحدة).
الطاقة المتجددة	12,090	تشمل توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية في مواقع المجموعة
إجمالي استهلاك الطاقة	**24,543,008**	

تمثل الطاقة الكهربائية المتجددة حالياً نسبة محدودة من مزيج الطاقة لدى المجموعة، إلا أن هذه النسبة تشهد نمواً تدريجياً، ما يعكس المراحل الأولية لتوافر مصادر الطاقة النظيفة ودمجها ضمن البنية التحتية التشغيلية في الأسواق الرئيسية للمجموعة. كما تختبر المجموعة استخدام وقود الديزل الحيوي لتشغيل أسطول الشاحنات التابع لها في ألمانيا وإسبانيا.

أنماط استهلاك الطاقة الكهربائية

شهد استهلاك الطاقة الكهربائية ارتفاعاً خلال الأعوام الثلاثة الماضية بالتزامن مع توسع العمليات التشغيلية. ويُعزى الارتفاع المسجل في عام 2025 بشكل رئيسي إلى استحواذ قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة على محطتين جديدتين للتبريد.

استهلاك الكهرباء (مليون كيلوواط ساعة)

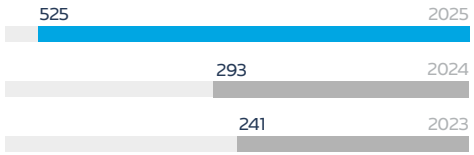

منهجية احتساب الطاقة

تجمع المجموعة بيانات استهلاك الطاقة من السجلات التشغيلية، وفواتير خدمات المرافق، وسجلات استهلاك الوقود لدى مختلف الجهات التشغيلية التابعة لها.

وتحوّل المجموعة جميع بيانات الطاقة إلى وحدة الجيجا جول باستخدام معاملات التحويل القياسية الصادرة عن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية البريطانية. كما تحوّل المجموعة بيانات استهلاك الطاقة الكهربائية من وحدة الكيلوواط ساعة إلى وحدة الجيجا جول لتوحيد إعداد التقارير.

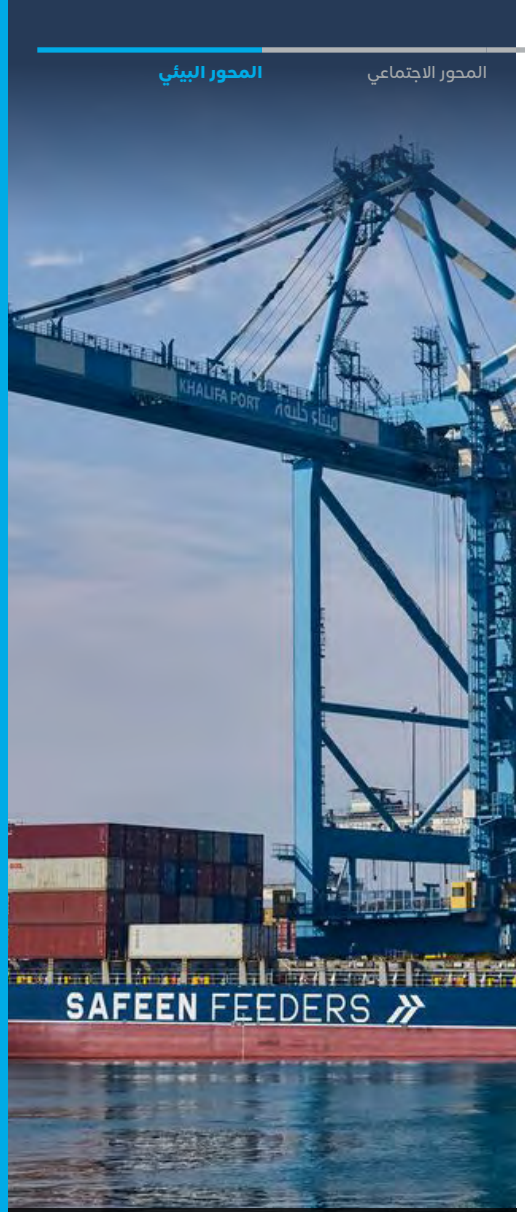

استهلكت المجموعة 12,090 جيجا جول من الطاقة المتجددة خلال عام 2025 والمتولدة من الخلايا الشمسية.

استهلاك الطاقة خارج المجموعة

يرتبط استهلاك الطاقة خارج المجموعة بشكل رئيسي بالأصول البحرية المؤجرة لشركة "جي إف إس" التابعة للمجموعة والمختصة بخدمات الشحن الإقليمي، ويتم الإفصاح عن هذا الاستهلاك بشكل منفصل بهدف تعزيز شفافية الإفصاح عن بصمة استهلاك الطاقة لديها.

مصادر الطاقة	استهلاك الطاقة (جيجا جول)*
زيت الوقود منخفض الكبريت للغاية	526,367
زيت الغاز البحري منخفض الكبريت	16,409
إجمالي استهلاك الطاقة خارج المجموعة	**542,776**

ملاحظة: يتم احتساب استهلاك الطاقة خارج المجموعة باتباع منهجية احتساب الطاقة ذاتها المطبقة داخل المجموعة.

كثافة استهلاك الطاقة

تراقب المجموعة كثافة استهلاك الطاقة بهدف تقييم كفاءة الطاقة مقارنة بالأداء الاقتصادي.

إجمالي استهلاك الطاقة (جيجا جول)

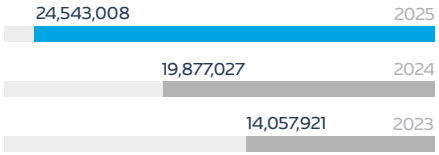

كثافة استهلاك الطاقة (جيجا جول / الإيرادات بالمليون درهم)

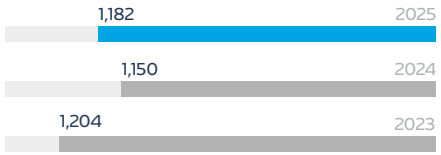

تحليلات كثافة استهلاك الطاقة

ارتفعت كثافة استهلاك الطاقة بشكل طفيف في عام 2025، ما يعكس توسع عمليات القطاعين البحري واللوجستي بوصفهما من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وبالإضافة إلى الكثافة القائمة على الإيرادات، تراقب المجموعة مؤشرات الكثافة التشغيلية الأخرى مثل استهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلوواط ساعة لكل موقع من مواقع الأصول، واستهلاك الوقود لكل سفينة أو شاحنة في اليوم، وذلك لدعم تحسين كفاءة الأصول.

يتم الاعتماد على مؤشرات الكثافة التشغيلية تلك داخل المجموعة وعلى مستوى الأصول والأسطول، وذلك لدعم عملية اتخاذ القرارات التشغيلية، بدلاً من استخدامها في إعداد التقارير الخارجية على مستوى المجموعة.

ومع استمرار نمو البصمة التشغيلية للمجموعة، يبقى تركيزها منصباً على تحسين مستويات الكفاءة عبر تحسين العمليات التشغيلية، وتبني أنواع الوقود الأنظف، ودمج مصادر الطاقة المتجددة في عملياتها قدر الإمكان.

مستهدفات الطاقة والتقدم المحرز

وضعت مجموعة موانئ أبوظبي الأهداف التالية المتعلقة بالطاقة بما يتماشى مع التزاماتها بتحقيق الحياد المناخي:

خارطة طريق تحول الطاقة

تواصل المجموعة التخطيط لتحول مزيج الطاقة وفق استراتيجية متعددة الجوانب. كما تهدف إلى زيادة حصة الطاقة الكهربائية المتجددة بشكل كبير بحلول عام 2030، بالتزامن مع الانسحاب التدريجي من استخدام زيت الوقود عالي الكبريت في تشغيل الأسطول.

وبالتوازي مع ذلك، تختبر المجموعة استخدام أنواع الوقود البديل، بما في ذلك الوقود الحيوي والميثانول الأخضر، في بعض السفن لتقييم إمكانية توسيع نطاق استخدامها. كما تعمل المجموعة على توسيع البنية التحتية لإمدادات الطاقة الكهربائية من البر إلى السفن لتشمل عدة أرصفة بحلول عام 2030، وتستهدف التحول إلى استخدام الطاقة الكهربائية لمعدات مناولة البضائع ضمن الإطار الزمني نفسه، دعماً لعمليات الموانئ منخفضة الانبعاثات الكربونية.

الاستثمار في تحول الطاقة

استثمرت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 بشكل كبير في مبادرات كفاءة الطاقة والطاقة منخفضة الكربون، لتشكل هذه الاستثمارات حصة محدودة من إجمالي النفقات الاستثمارية للمجموعة، ما يعكس التزامها بدمج كفاءة الطاقة وإزالة الكربون في قرارات تخصيص رأس المال التي تتخذها.

مبادرات توفير الطاقة

تتابع المجموعة تنفيذ المبادرات الهادفة إلى تحسين كفاءة الطاقة وتقليل استهلاكها في مختلف عملياتها. وتركز هذه الجهود على تحسين كفاءة البنية التحتية، وتحويل العمليات إلى استخدام الطاقة الكهربائية، ورفع كفاءة المعدات، ورفع مستويات الأداء التشغيلي للأصول البحرية. وحققت المجموعة خلال عام 2025 وفورات ملموسة عبر ما يلي:

- تدابير الكفاءة البحرية (طلاء هياكل السفن، وتحسين أداء المحركات)
- تحويل توصيلات الحاويات المبردة (تحويل 132 وحدة من استخدام الديزل إلى شبكة الطاقة الكهربائية)
- تحديث أنظمة الإضاءة بمصابيح LED في مرافق الموانئ
- تحويل المعدات إلى العمل بالطاقة الكهربائية (معدات مناولة البضائع، وتوصيلات الحاويات المبردة، والمركبات الكهربائية)
- البنية التحتية لإمداد الطاقة الكهربائية من البر إلى السفن (التزويد بالطاقة الكهربائية أثناء الرسو)
- تركيب أنظمة الطاقة الكهروضوئية الشمسية في المواقع لتوليد الطاقة المتجددة
- التحول إلى أنظمة الإضاءة بمصابيح LED والأنظمة الذكية للتحكم بالإنارة
- تركيب أجهزة استشعار الحركة
- المباني الخضراء (الممتثلة لمعايير الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة LEED و"استدامة")
- تحسين الكفاءة التشغيلية
- تحديث الأسطول

مع توسع نطاق هذه الجهود، نواصل التركيز على فصل النمو التشغيلي عن الانبعاثات، والمضي قدماً نحو تحقيق التزاماتنا بتحقيق الحياد المناخي.

الإدارة المستدامة للمياه

تعد الإدارة الفاعلة للمياه أولوية رئيسية للمجموعة، ومجال تركيز استراتيجي ضمن استراتيجية الاستدامة، كما تندمج بشكل كامل ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية.

يدعم استهلاك المياه المتطلبات التشغيلية للمجموعة، بما فيها عمليات الموانئ والمحطات، والخدمات اللوجستية، والأنشطة البحرية، وأنظمة التبريد المناطقي، وخدمات المرافق، والبنى التحتية السكنية ذات الصلة في المناطق الاقتصادية.

تدير المجموعة موارد المياه وفقاً لإطار معيار آيزو 14001، وتحدد جميع مراحل دورة حياة المياه ضمن عملياتها، بدءاً من استخراج المياه واستخدامها، وصولاً إلى معالجتها وتصريفها، كما يتم تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بها، وتطبيق الضوابط التشغيلية لضمان ترشيد استهلاك تلك الموارد.

وكجزء من أهدافها البيئية، تلتزم المجموعة بخفض كثافة إجمالي استهلاك المياه بنسبة 5% سنوياً، ودمج هذا المستهدف ضمن أنظمة المراقبة ومؤشرات الأداء وإجراءات التحسين المستمر.

ويتيح هذا النهج للمجموعة إدارة الطلب التشغيلي على المياه بكفاءة، وتحديد مجالات الاستخدام المرتفع، ودعم الإدارة المسؤولة والفعالة لموارد المياه مع توسع عملياتها.

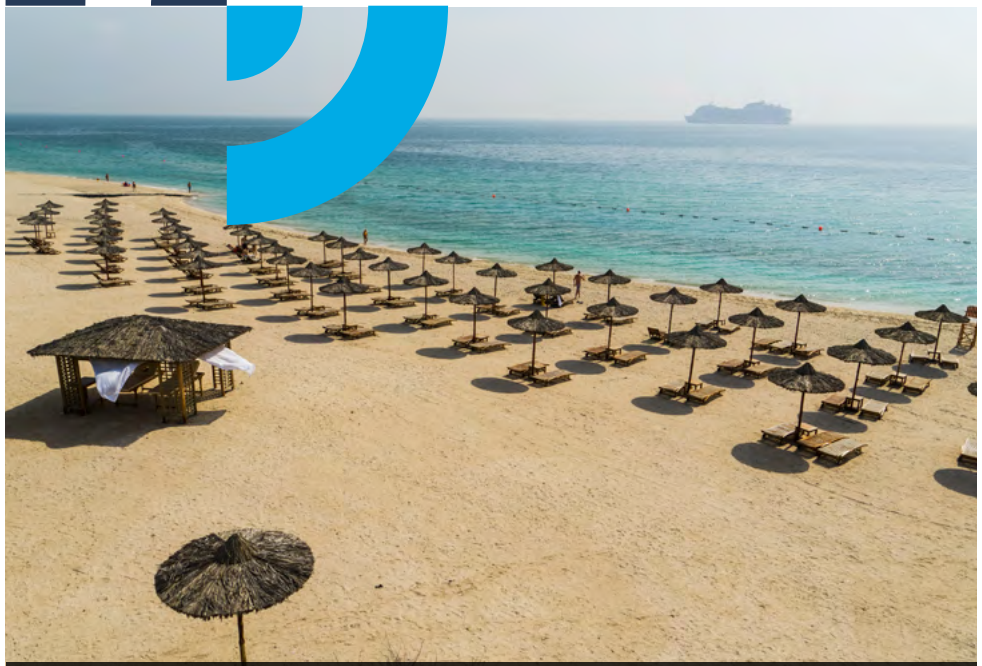

تعهدت المجموعة بخفض إجمالي كثافة استهلاك المياه بنسبة 5% سنوياً.

نهج المجموعة لتحديد وإدارة الآثار المتعلقة بالمياه

نظراً لتواجد نسبة كبيرة من عمليات المجموعة في مناطق تعاني من إجهاد مائي مرتفع إلى مرتفع للغاية، تتبع المجموعة نهجاً قائماً على المخاطر في إدارة المياه. وتقيّم المجموعة المخاطر المتعلقة بالمياه، بما فيها ندرة المياه، والقيود التنظيمية، ومخاطر استمرارية العمليات التشغيلية، ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية وعمليات الإدارة البيئية لديها.

تركز الإجراءات ذات الأولوية والاستثمارات في الكفاءة على المواقع ذات الاستهلاك المائي المرتفع ومستويات الإجهاد المائي العالية، ومنها مرافق التبريد المناطقي والبنى التحتية السكنية في المناطق الاقتصادية. وتندمج مسؤولية الإشراف على أداء إدارة المياه والمخاطر المرتبطة بها ضمن هيكل الحوكمة البيئية للمجموعة.

تتولى الإدارات البيئية وأقسام الاستدامة في المجموعة مسؤولية إدارة المياه بشكل عام، بينما تتوزع المسؤولية التشغيلية على مستوى قطاعات الأعمال والأصول. وتتم عملية الإشراف ضمن إجراءات المراجعة التي تقوم بها الإدارة العليا، وإجراءات تدقيق نظام الإدارة البيئية.

تأتي غالبية المياه التي تستخدمها المجموعة على امتداد عملياتها من شبكات الإمداد البلدية التابعة لجهات خارجية. ويتم استخدام كميات محدودة من المياه غير الصالحة للشرب لأغراض التبريد المناطقي، وريّ المساحات الخضراء حيثما تسمح الأنظمة بذلك، كما يتم تقييم فرص زيادة الاعتماد على المياه المعالجة والبدائل غير الصالحة للشرب.

تحدد المجموعة الآثار المتعلقة بالمياه من خلال مراقبة استهلاك المياه وتصريفها عبر عملياتها. ويتم جمع بيانات استخدام المياه عبر إجراءات داخلية لإعداد التقارير بخصوصها وضمن عمليات مراقبة المرافق، الأمر الذي يمكّن المجموعة من تتبع الأنماط الناتجة، وتحديد مجالات الاستخدام المرتفع أو التسربات المحتملة في أنظمة نقل وتخزين المياه، وتقييم الآثار التشغيلية المحتملة.

يتم التعامل مع الآثار المتعلقة بالمياه عبر تطبيق الضوابط التشغيلية وممارسات الإدارة البيئية الهادفة إلى مراقبة الاستهلاك، وإدارة عمليات التصريف، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. كما تتعاون مع أصحاب العلاقة المعنيين من هيئات تنظيمية ومزودي خدمات وشركاء تشغيليين، لدعم الإدارة المسؤولة للمياه باعتبارها مورداً مشتركاً.

بعد الإشراف على إدارة المياه جزءاً من استراتيجية المجموعة البيئية.

استهلاك المياه

بلغ إجمالي استهلاك المياه خلال عام 2025 على مستوى المجموعة 11,182 مليون لتر، مقارنةً بـ4,398 مليون لتر في عام 2024. وتعود الزيادة في الاستهلاك بشكل رئيسي إلى عملية الاستحواذ على محطتين للتبريد المناطقي وإضافة وحدة رئيسية لإسكان الموظفين (آيكاد 1) ضمن قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والتي لم تكن مدرجة ضمن نطاق إعداد تقرير عام 2024. وتشمل بيانات استهلاك المياه المسجلة في التقرير أصول المجموعة المملوكة والمُدارة على امتداد قطاعات الأعمال.

بلغت كثافة استهلاك المياه خلال عام 2025 نحو 0.54 مليون لتر لكل مليون درهم من الإيرادات، ما يعكس مستوى استخدام المجموعة للمياه مقارنةً بحجم عملياتها.

استهدفت المجموعة خفض كثافة استهلاك المياه المرتبطة بالإيرادات بنسبة 5% سنوياً، وذلك في إطار جهودها لتعزيز ممارسات إدارة المياه، وتسعى أيضاً إلى خفض الاستهلاك المطلق للمياه على المدى الطويل، مع مراعاة التغيرات في نطاق العمليات التشغيلية ومحفظة الأصول.

قامت المجموعة بدمج هذا الهدف ضمن أنظمة المراقبة ومؤشرات الأداء وإجراءات التحسين المستمر التي تقوم بها.

إجمالي استهلاك المياه (مليون لتر)

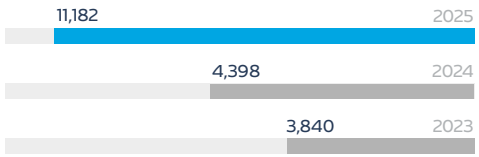

كثافة المياه
(مليون لتر / مليون درهم من الإيرادات)

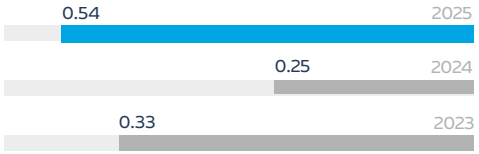

تعكس الزيادة في كثافة استهلاك المياه خلال عام 2025 إدراج مرافق التبريد المناطقي والأصول السكنية كثيفة استهلاك المياه ضمن نطاق إعداد التقرير.

توزيع استهلاك المياه حسب القطاع

ساهم قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بأكبر حصة من استهلاك المياه، حيث بلغت نحو 80%، ويعود ذلك إلى مرافق سكن العاملين والبنية التحتية للتبريد المناطقي العاملة ضمن المناطق الاقتصادية. ويأتي قطاع الموانئ في المرتبة الثانية، حيث بلغت حصته نحو 16% من إجمالي استهلاك المياه.

وشكل القطاع البحري والشحن (3%) والقطاع اللوجستي (1%) النسبة المتبقية من إجمالي استهلاك المياه، بينما ساهمت الوحدات المؤسسية بنسبة لا تذكر من إجمالي الاستهلاك.

إجمالي استهلاك المياه

8,953
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

1,831
قطاع الموانئ

304
القطاع البحري والشحن

87
القطاع اللوجستي

7
الوحدات المؤسسية

بلغت مساهمة القطاع البحري والشحن 3% من إجمالي استهلاك المياه خلال عام 2025.

استخدام المياه في مناطق الإجهاد المائي

يتركز استهلاك المجموعة للمياه على امتداد عملياتها في مناطق ذات مستويات مختلفة من الإجهاد المائي. وشكل استهلاك المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقارب 99% من إجمالي استهلاك المجموعة للمياه، حيث تُعد الدولة، نظراً لمناخها الجاف، من المناطق ذات مستويات الإجهاد المائي المرتفع للغاية.

وتتوزع النسبة المتبقية من إجمالي الاستهلاك على الخدمات اللوجستية قليلة الاعتماد على المياه، وعلى عمليات المحطات في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين، حيث تتراوح مستويات الإجهاد المائي فيها بين منخفضة إلى متوسطة ومرتفعة.

تشمل خطط استمرارية الأعمال إجراءات الاستجابة للطوارئ والجفاف، بما يتوافق بشكل كامل مع الخطط الأمنية الوطنية.

ملاحظة: استند تصنيف المناطق وتحديد مستويات الإجهاد المائي إلى أطلس مخاطر المياه الصادر عن معهد الموارد العالمية.

تتم معالجة المياه العادمة داخل مرافق المجموعة أو في مرافق معالجة مرخصة.

تصريف المياه

قامت المجموعة بتصريف 278 مليون لتر من المياه العادمة* خلال عام 2025، والتي تشمل مياه الصرف الصحي والمخلفات السائلة الناتجة عن الأنشطة التجارية. ويتم توجيه مياه الصرف الصحي إلى شبكات الصرف الصحي التابعة للبلديات، أو نقلها عبر صهاريج إلى محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

تتم معالجة المخلفات السائلة الناتجة عن الأنشطة التجارية في الموقع عند توفر البنية التحتية اللازمة، أو نقلها إلى مرافق معالجة خارجية معتمدة تابعة لجهات خارجية، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية قبل تصريفها.

تراقب المجموعة كميات المياه المصرفة عبر مرافقها لضمان الإشراف على الآثار الناتجة عن العمليات التشغيلية، حيث تجري معالجة المياه العادمة في الموقع عند توفر البنية التحتية اللازمة، أو إدارتها من خلال مرافق معالجة خارجية معتمدة قبل تصريفها. كما تتم مراقبة جودة المياه المصرفة والحفاظ عليها بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

*ملاحظة: يشمل ذلك بيانات تصريف المياه من عمليات المجموعة على مستوى قطاعات الأعمال الأربعة ذات الأنشطة التشغيلية.

إدارة ومراقبة تصريف مياه البحر

تدير مجموعة موانئ أبوظبي عمليات سحب مياه البحر وتصريفها ضمن نطاق عملياتها التشغيلية، حيث تقوم بتوفير مياه البحر للمستأجرين مع ضمان التوافق مع المتطلبات والمعايير البيئية المعتمدة.

طبقت المجموعة منذ عام 2015 برنامجاً لمراقبة جودة مياه البحر بهدف تقييم الآثار المحتملة لأنشطتها على البيئة البحرية والحد منها. وتتم عملية المراقبة من خلال شبكة من محطات مراقبة جودة المياه الموزعة على عدد من المواقع الرئيسية في الموانئ، ويتم جمع البيانات على فترات منتظمة ومتقاربة، وتقييمها بشكل آني لدعم التدخل في الوقت المناسب وضمان الامتثال للقواعد التنظيمية المعتمدة. ويغطي إطار المراقبة هذا تسعة مؤشرات وهي:

- العكارة
- الأكسجين المذاب
- الطحالب الزرقاء / الخضراء
- الكلوروفيل
- درجة الحرارة
- درجة التوصيل
- الملوحة
- إجمالي المواد الصلبة المذابة
- درجة الحموضة

حافظت المجموعة خلال عام 2025 على مستويات مرتفعة من الامتثال لمعايير تصريف المياه المعمول بها. وفيما يلي نسب الامتثال للحدود الموصى بها من قبل هيئة البيئة – أبوظبي:

درجة الحموضة	العكارة	الأكسجين المذاب	الكلوروفيل	الملوحة
%100	%99	%97	%82	%69

يتم تطبيق إجراءات تحسين مستهدفة لمعالجة المعايير ذات مستويات الامتثال الأقل نسبياً. وتواصل المجموعة تعزيز أنظمتها للإدارة البيئية البحرية عبر تطوير آليات مراقبة متكاملة لتصريفات السفن، ويشمل ذلك إدارة مياه الاتزان، للحد من انتشار الكائنات الدخيلة على البيئة وحماية الأنظمة البيئية البحرية.

استراتيجيات كفاءة المياه

اعتمدت المجموعة عدداً من استراتيجيات كفاءة المياه لتقليل الاستهلاك والمحافظة عليها، وتشجيع تبني ممارسات مستدامة.

وتشتمل هذه الاستراتيجيات على تقنيات متقدمة وأساليب تصميم مبتكرة وحلولاً ذكية لإدارة المياه، بهدف تحسين الكفاءة وتقليل الأثر البيئي.

- توجيهات التصاميم المستدامة
- شهادات المباني الخضراء
- ضوابط الري الذكي
- التركيبات الخاصة بالتدفق المنخفض
- الكشف عن حالات التسرب
- مجسات مياه الأمطار
- أنظمة العدادات المائية الفرعية
- معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها
- تصاميم الحدائق الجافة

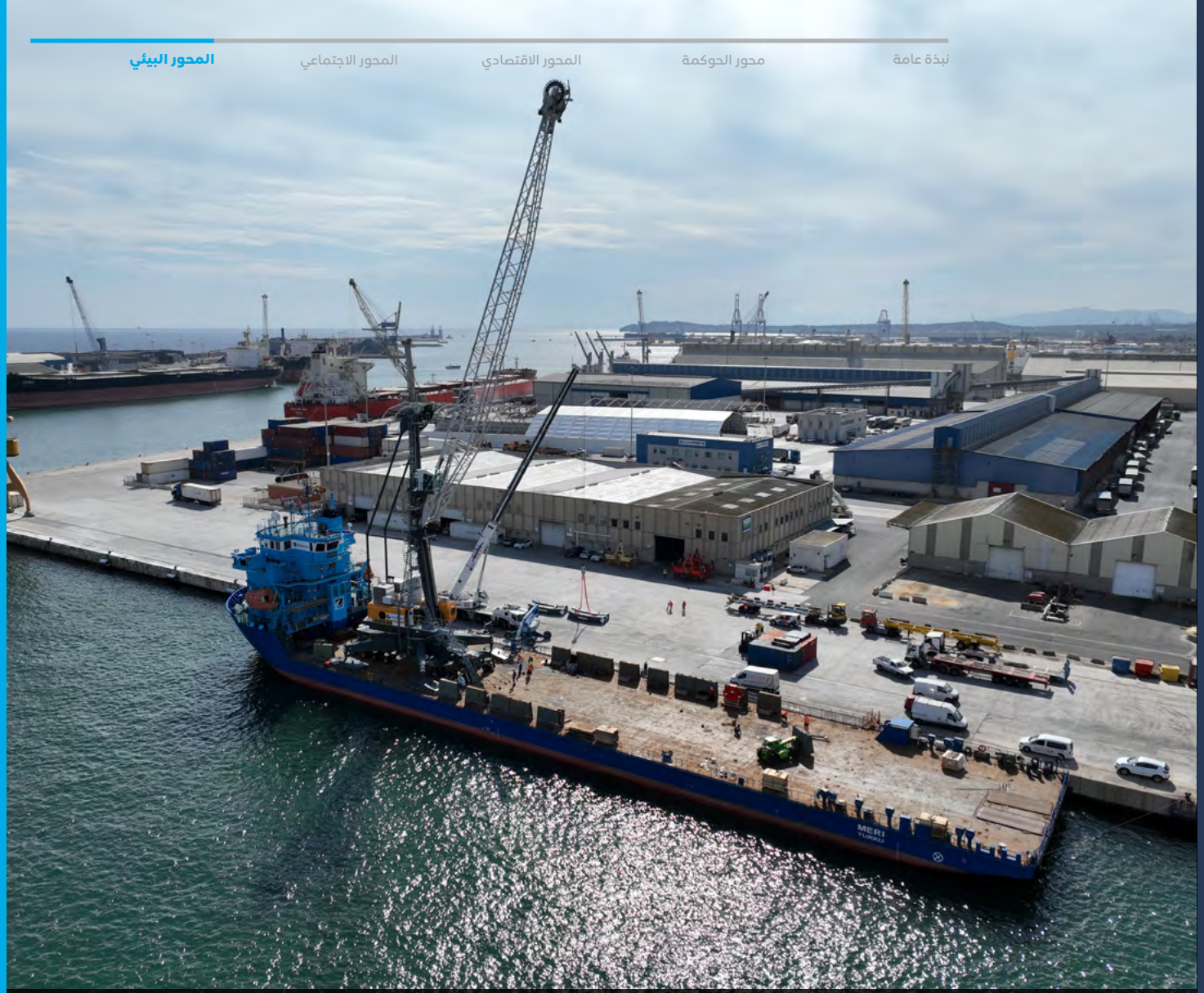

يتم استخدام التركيبات الخاصة بالتدفق المنخفض ومجسات مياه الأمطار لتعزيز كفاءة المياه.

إدارة النفايات

ينتج عن عملياتنا المتنوعة في قطاعات الأعمال المختلفة والتي تشمل قطاع الموانئ، والقطاع البحري، والقطاع اللوجستي، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، توليد مجموعة واسعة من النفايات الخطرة وغير الخطرة.

وباعتباره موضوعاً جوهرياً، يُعد فهم كيفية توليد أنشطتنا للنفايات والآثار البيئية المرتبطة بها أمراً أساسياً في نهجنا لإدارتها.

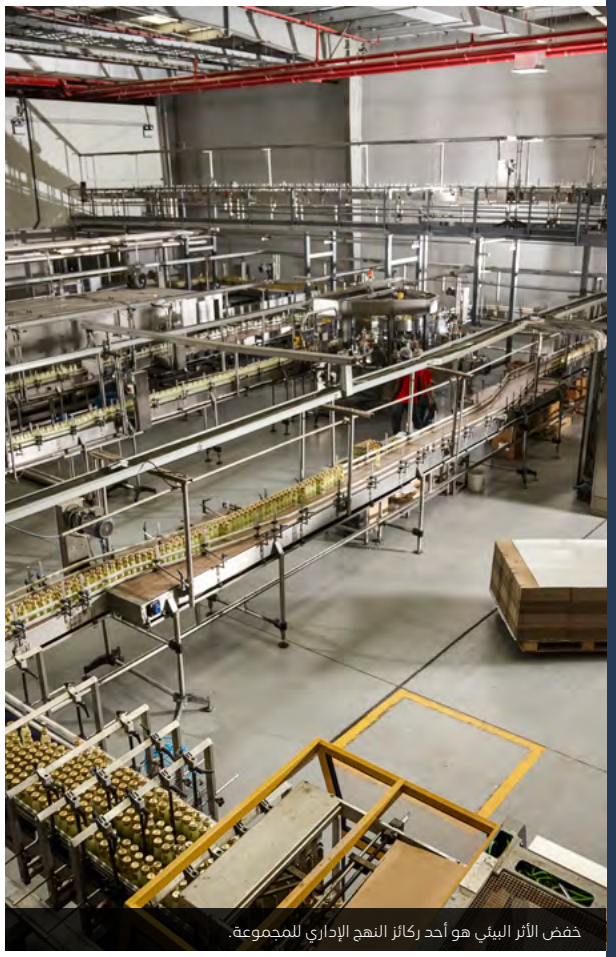

خفض الأثر البيئي هو أحد ركائز النهج الإداري للمجموعة.

توليد النفايات حسب نشاط العمل

عمليات الموانئ والمحطات

تنتج النفايات بشكل رئيسي عن عمليات مناولة البضائع (السلع التالفة، وعمليات الكنس والتنظيف، ومخلفات مواد التغليف مثل الخشب والبلاستيك والورق المقوى)، وصيانة السفن وآليات الموانئ (الزيوت المستعملة، والخرق الزيتية، والخردة المعدنية، والسوائل الخطرة)، وأنشطة المستأجرين.

الخدمات البحرية

تُنتج عمليات السفن كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي (المياه السوداء والمياه الرمادية)، والمياه الآسنة، والزيوت المستعملة، والنفايات التشغيلية من الأنشطة على متن السفينة.

المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

تُنتج المرافق السكنية والتجارية ضمن هذا القطاع نفايات بلدية عادية مثل نفايات الأغذية، والورق، والمواد البلاستيكية، ومياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى نفايات عمليات الإنشاء والهدم الناتجة عن مشاريع التطوير العقاري.

الأنشطة اللوجستية

تسهم عمليات التخزين والتوزيع في توليد النفايات الناتجة عن مواد التغليف (الأغلفة المرنة، والمنصات الخشبية، والورق المقوى)، والمخزون التالف، ومخلفات صيانة الأسطول.

أبرز الآثار المتعلقة بالنفايات

في حال عدم إدارة هذه النفايات بالشكل المناسب، قد تؤدي إلى آثار بيئية كبيرة على امتداد سلسلة القيمة. ويتم تقييم مدى أهميتها استناداً إلى الآثار البيئية المحتملة، والمخاطر التنظيمية، واحتمالية وقوعها، وحجم العمليات التشغيلية.

تلوث التربة والمياه الجوفية

قد يؤدي سوء مناولة أو تصريف السوائل الخطرة، والزيوت المستعملة، ومياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى تلوث التربة والمياه الجوفية في مرافقنا ومواقع التخلص النهائي من النفايات.

التلوث البحري

يشكل تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة، أو المياه الآسنة، أو التسربات الهيدروكربونية، أو النفايات البلاستيكية الناتجة عن الأنشطة البحرية، مخاطر مباشرة على الأنظمة البيئية البحرية، وقد يؤدي إلى الإضرار بالأحياء المائية وجودة المياه في الخليج العربي وغيرها من مناطق عمليات المجموعة.

عدم كفاءة استهلاك الموارد

يمثل التخلص من المواد القابلة لإعادة التدوير في المكبات (الخردة المعدنية، والورق، والمواد البلاستيكية) هدراً للموارد القيّمة والطاقة الكامنة فيها، ما قد يؤدي إلى زيادة غير ضرورية في استخراج المواد الأولية في المراحل السابقة من سلسلة القيمة.

الآثار في المراحل السابقة من سلسلة القيمة

من خلال أنشطة المشتريات، نؤثر في توليد النفايات في المراحل السابقة من سلسلة القيمة. كما تسهم مواصفات المواد التي لها دورة حياة قصيرة، والإفراط في استخدام مواد التغليف، والمكونات الخطرة التي يوفرها الموردون في زيادة النفايات التي تتم إدارتها في المراحل اللاحقة من سلسلة القيمة.

الآثار في المراحل اللاحقة من سلسلة القيمة

تمثل معالجة المنتجات التي تتم مناولتها أو بيعها عبر عملياتنا في نهاية دورة حياتها لا سيما نفايات مواد التغليف التي تنتقل إلى المستأجرين والمتعاملين، أحد الآثار في المراحل اللاحقة من سلسلة القيمة، ونسعى إلى التأثير الإيجابي عليها من خلال التواصل وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري.

إدارة أبرز الآثار المرتبطة بالنفايات

للحد من بصمتنا البيئية ومعالجة هذه الآثار، نتبنى بشكل فاعل مبادئ الاقتصاد الدائري القائمة على أربعة ركائز أساسية هي: التقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، واسترداد المواد على امتداد دورة عملياتنا.

يسهم هذا النهج في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتقليل توليد النفايات في مختلف المراحل، وتعظيم فرص إعادة التدوير واسترداد المواد. ووفقاً لمتطلبات معيار آيزو 14001، وضعنا إطاراً شاملاً للحوكمة لتفعيل التزامنا بالإدارة المسؤولة للنفايات. كما حددنا هدفاً واضحاً يتمثل في تحقيق معدل إعادة تدوير يبلغ 75% من إجمالي النفايات الصلبة المتولدة بحلول عام 2030، بما يعزز التزامنا بإغلاق دورة الموارد وتحقيق تقدم بيئي ملموس.

تطبق المجموعة المبادئ الأربعة للاقتصاد الدائري وهي: تقليل النفايات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، واستردادها، على امتداد العمليات

التسلسل الهرمي للنفايات ومعايير اتخاذ القرارات ذات الصلة

تدير المجموعة النفايات بناء على تسلسل هرمي لإدارة النفايات يحدد الأولويات في منع توليد النفايات، وتطبيق المبادئ الأربعة للاقتصاد الدائري، والتخلص المسؤول من النفايات.

ويتم اختيار أساليب المعالجة أو التخلص من النفايات بناء على ما يلي:

- الجدوى الفنية لإعادة التدوير أو استرداد المواد في أنواع محددة من النفايات
- التوافق مع التسلسل الهرمي لإدارة النفايات، وإعطاء الأولوية لإعادة التدوير، يليها استرداد المواد، ثم التخلص منها
- توفر البنى التحتية المحلية المرخصة لعمليات المعالجة المتخصصة
- المتطلبات التنظيمية المطبقة في كل منطقة تشغيلية بالمجموعة

يعتمد التسلسل الهرمي لإدارة النفايات على المخاطر البيئية والتشغيلية.

إجراءات الحد من النفايات وإدارتها

في حال عدم إدارة هذه النفايات بالشكل المناسب، قد تؤدي إلى آثار بيئية كبيرة على امتداد سلسلة القيمة. ويتم تقييم مدى أهميتها استناداً إلى الآثار البيئية المحتملة، والمخاطر التنظيمية، واحتمالية وقوعها، وحجم العمليات التشغيلية.

فرز النفايات في المصدر

يتم فرز النفايات من المصدر، حيثما أمكن، إلى فئات تشمل المواد القابلة لإعادة التدوير (الورق، والبلاستيك، والمعادن، والزجاج)، والنفايات الخطرة (الزيوت المستعملة، والخرق الملوثة بالزيوت، والمواد الكيميائية)، والنفايات العامة.

إجراءات الاقتصاد الدائري

نطبق إجراءات محددة لتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري عبر عمليات المجموعة، بما يشمل إعادة استخدام المنصات الخشبية في العمليات اللوجستية، واعتماد حلول التغليف القابلة للإرجاع مع الموردين الرئيسيين، وإطالة دورة حياة الزيوت من خلال أنظمة التصفية والتنقية المتقدمة.

آليات جمع النفايات

يتم جمع النفايات من خلال بنى تحتية مخصصة في مواقع المجموعة، تشمل حاويات ملونة حسب نوع النفايات، ومناطق مخصصة لتخزين النفايات الخطرة، وحاويات منفصلة، مع تحديد مدى تكرار عمليات الجمع وفقاً لمعدلات توليد النفايات في كل مرفق.

إدارة المتعاقدين

نتعاون مع شركات متخصصة ومرخصة في إدارة النفايات، للاستفادة من خبراتها في التعامل بكفاءة مع مختلف أنواع النفايات. ويخضع جميع المتعاقدين لإجراءات تدقيق صارمة للتحقق من امتثالهم للأنظمة البيئية، وتطبيقهم لممارسات التخلص المسؤول والأخلاقي من النفايات.

مراقبة البيانات وتتبع الأداء

من خلال شراكاتنا مع الجهات المختصة بإدارة النفايات، يمكننا الوصول إلى بيانات موثوقة لتتبع مستوى الأداء، وتحديد مجالات التحسين، ودفع عجلة التقدم المستمر نحو تحقيق أهدافنا في مجال الاقتصاد الدائري.

إدارة خطوط النفايات

تشمل خطوط النفايات الناتجة عن عملياتنا مواد التغليف (الخشب، والبلاستيك، والكرتون المقوى)، والخردة المعدنية، والورق، ونفايات الأغذية، والزيوت المستعملة، والسوائل الخطرة، والمياه الآسنة، ومياه الصرف الصحي، والإطارات، والنفايات البلدية العامة. وتتم إدارتها من خلال مجموعة من الضوابط المعتمدة داخل المواقع، وبالتعاون مع مرافق خارجية مرخصة.

تتم إدارة النفايات في مواقع المجموعة أو في مرافق مرخصة.

النفايات المتولدة

أنتجت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 ما مجموعه 58,008 أطنان من إجمالي النفايات بما يشمل النفايات الخطرة وغير الخطرة الناتجة عن عملياتنا. وإلى جانب تتبع إجمالي كميات النفايات، تعمل المجموعة على تطوير مؤشرات كثافة النفايات بشكل تدريجي مثل كمية النفايات المتولدة لكل وحدة إيرادات، وذلك لقياس مستوى التحسن في الكفاءة مقارنةً بحجم النشاط التشغيلي.

وتغطي بيانات النفايات المسجلة النفايات المتولدة من أصول المجموعة المملوكة والمُدارة ضمن عمليات الموانئ والعمليات البحرية واللوجستية والمناطق الاقتصادية، بما فيها النفايات التشغيلية المتعلقة بالمستأجرين والتي تديرها المجموعة.

النفايات غير الخطرة المتولدة (طن)

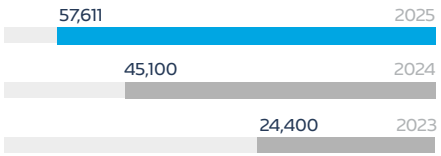

النفايات الخطرة المتولدة (طن)

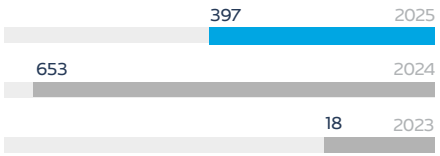

إجمالي النفايات المتولدة (طن)

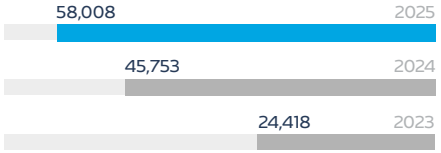

النفايات غير الخطرة

تعود زيادة النفايات غير الخطرة إلى 57.6 ألف طن خلال عام 2025 (مقارنةً بـ45.1 ألف طن خلال عام 2024) بشكل رئيسي إلى استمرار التوسع في العمليات التشغيلية، وارتفاع أحجام مناولة البضائع، وزيادة أنشطة المستأجرين والسفن عبر عمليات الموانئ والخدمات اللوجستية.

النفايات الخطرة

بلغ إجمالي النفايات الخطرة المتولدة 397 طناً خلال عام 2025، مقارنة بحجمها البالغ 653 طناً خلال عام 2024.

ويُعزى الانخفاض في حجم النفايات الخطرة إلى تحسن ممارسات فرز النفايات، وتعزيز الضوابط التشغيلية، وتحسين أنشطة الصيانة في مختلف مواقع المجموعة.

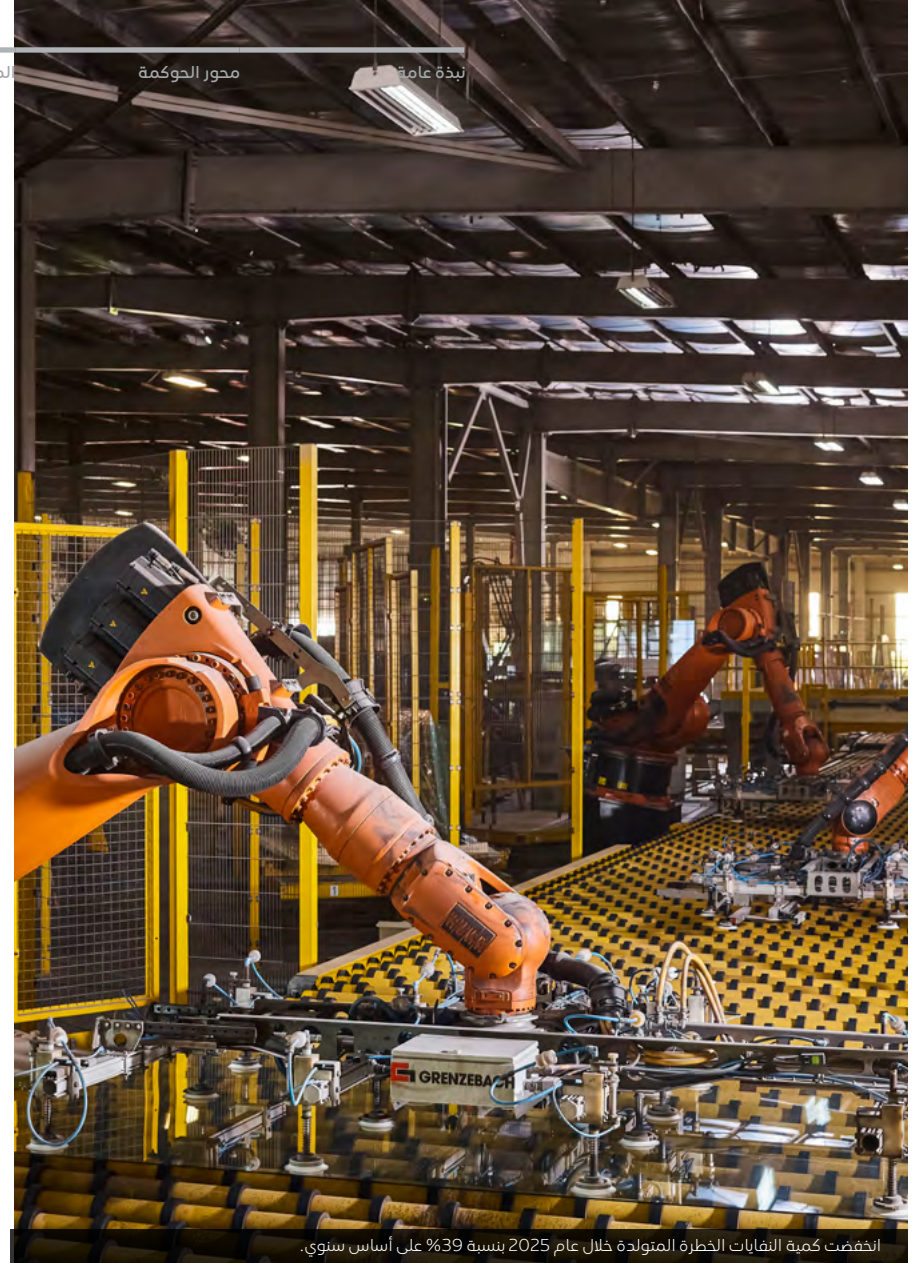

انخفضت كمية النفايات الخطرة المتولدة خلال عام 2025 بنسبة 39% على أساس سنوي.

كثافة توليد النفايات

إلى جانب تتبع إجمالي كميات النفايات، تعمل المجموعة على تطوير مؤشرات كثافة النفايات بشكل تدريجي بهدف تقييم الكفاءة التشغيلية على نحو أفضل.

وتمكّن هذه المؤشرات المجموعة من تتبع توليد النفايات بالارتباط مع أنشطة الأعمال، ما يوفر بمرور الوقت مقياساً أكثر دقة للأداء.

ومن خلال دمج مؤشرات الكثافة ضمن إطار إدارة النفايات، تهدف المجموعة إلى تحديد فرص تحسين العمليات، وتعزيز كفاءة استهلاك الموارد، ودعم اتخاذ القرارات السليمة بما يتماشى مع أهدافها الأشمل للاستدامة.

كثافة توليد النفايات
(طن/إيرادات – مليون درهم)

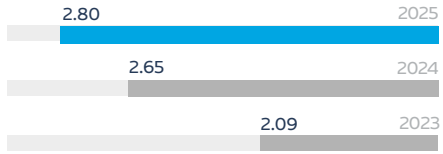

إدارة خطوط النفايات السائلة التشغيلية

تقوم مجموعة موانئ أبوظبي بإدارة عدة خطوط من النفايات السائلة التشغيلية، إلى جانب إدارتها للنفايات الصلبة، حيث تنتج هذه النفايات عن أنشطة المجموعة البحرية وأنشطة الموانئ.

الزيوت المستعملة (متر مكعب)

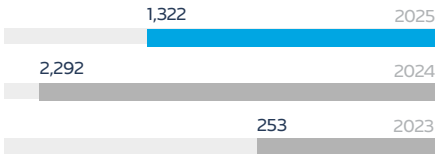

السوائل الخطرة (متر مكعب)

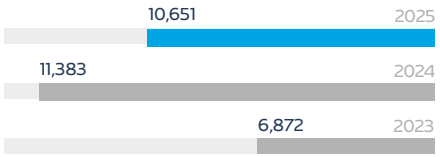

بلغ حجم النفايات السائلة الخطرة 10,651 متراً مكعباً خلال عام 2025، مقارنةً بـ11,383 متراً مكعباً خلال عام 2024، ما يعكس تحسن ممارسات مناولة النفايات وتعزيز الكفاءة التشغيلية في عمليات الصيانة وخدمة السفن.

كما بلغ حجم الزيوت المستعملة المتولدة 1,322 متراً مكعباً خلال عام 2025، بانخفاض عن الرقم السابق المسجل في عام 2024 والبالغ 2,292 متراً مكعباً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تحسين جدولة عمليات الصيانة وتعزيز ممارسات إدارة الزيوت على مستوى الأصول التشغيلية.

أسهمت ممارسات رفع كفاءة مناولة النفايات في تقليل الزيوت المستعملة والسوائل الخطرة خلال عام 2025.

جمع مياه الصرف الصحي وإدارتها

بلغ إجمالي مياه الصرف الصحي المُجمعة في عمليات المجموعة داخل دولة الإمارات 266,645 متراً مكعباً خلال عام 2025، مقارنةً بـ249,582 متراً مكعباً خلال عام 2024.

وتعكس هذه الزيادة ارتفاع عدد زيارات السفن، وزيادة النشاط التشغيلي، وتوسع خدمات الموانئ في أبرز المرافق البحرية للمجموعة.

مياه الصرف الصحي المجمعة (متر مكعب)

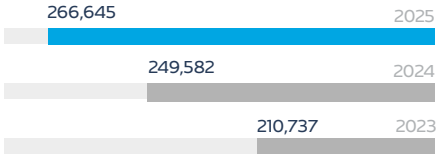

يتم نقل جميع مياه الصرف الصحي المجمعة إلى مرافق معتمدة للمعالجة وفقاً للمتطلبات البيئية المعمول بها، ما يضمن معالجة مياه الصرف الصحي بطريقة آمنة ومسؤولة.

تماشياً مع ممارسات الإدارة البيئية الدولية، تجري مناولة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة الناتجة عن العمليات البحرية عبر أنظمة منظمة لإدارة النفايات تهدف إلى الحد من التلوث البحري وحماية الأنظمة البيئية المحيطة.

النفايات المحولة بعيداً عن المكبات

تشكل إعادة تدوير النفايات واسترداد الموارد جزءاً محورياً من استراتيجية الاقتصاد الدائري لمجموعة موانئ أبوظبي. وخلال عام 2025، نجحت المجموعة في تحويل ما مجموعه 10,303 أطنان من النفايات بعيداً عن المكبات من خلال عمليات إعادة التدوير والاسترداد.

النفايات غير الخطرة المعاد تدويرها (طن)

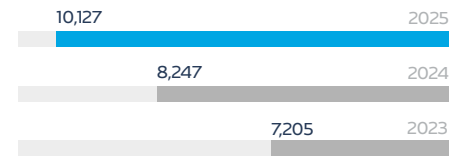

النفايات الخطرة المعاد تدويرها (طن)

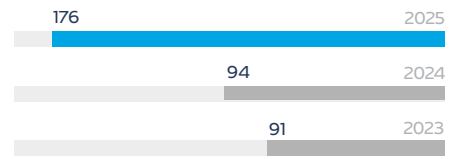

إجمالي النفايات المحولة بعيداً عن المكبات (طن)

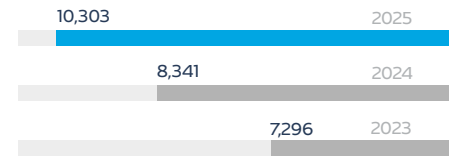

وضعت المجموعة أهدافاً متوسطة المدى لزيادة أنشطة إعادة تدوير النفايات بعيداً عن المكبات عبر إعطاء الأولوية لإعادة تدوير واسترداد المواد قبل التخلص منها. وتشمل بعض الأهداف الأولية زيادة معدلات إعادة تدوير نفايات العمليات الرئيسية للمجموعة في الموانئ والعمليات اللوجستية، والتقليل التدريجي من التخلص من المواد المعاد تدويرها في المكبات، مدعومةً بعمليات محسنة لفرز النفايات وإشراك الموردين لتحقيق هدفها بإعادة تدوير 75% من إجمالي النفايات الصلبة المتولدة بحلول عام 2030.

إعادة تدوير النفايات غير الخطرة

أعادت المجموعة تدوير 10,127 طناً من النفايات غير الخطرة خلال عام 2025، بزيادة قدرها 23% مقارنةً بالرقم المسجل في العام السابق 2024 والبالغ 8,247 طناً مُعاد تدويرها. وتعكس هذه الزيادة تحسّن ممارسات فرز النفايات، وتعزيز التعاون مع شركاء إعادة التدوير، وتوسع نطاق مبادرات إعادة التدوير على مستوى القطاعات التشغيلية.

إعادة تدوير النفايات الخطرة

ارتفع حجم النفايات الخطرة المُعاد تدويرها أيضاً خلال عام 2025، حيث بلغ حجمها 176 طناً، مقارنةً بـ94 طناً خلال عام 2024. وتعكس هذه الزيادة جهود المجموعة المستمرة لتحويل النفايات الخطرة بعيداً عن المكبات، وذلك عبر تنفيذ عمليات معالجة متخصصة وإجراءات لاسترداد المواد.

ارتفعت إعادة تدوير المجموعة للنفايات الخطرة بنسبة 87% خلال عام 2025.

إعادة تدوير الإطارات ومعالجة المطاط

تطبق المجموعة نظاماً شاملاً لإعادة تدوير الإطارات، وذلك لضمان الإدارة المسؤولة للنفايات واسترداد الموارد.

وبالتعاون مع منشأة محلية لإعادة تدوير الإطارات في أبوظبي، تتم إعادة تدوير 100% من الإطارات المستعملة الناتجة عن عمليات القطاع اللوجستي وإعادة استخدامها في تصنيع منتجات عالية القيمة تسهم في الاستدامة البيئية والتطبيقات العملية.

إعادة تدوير كافة الإطارات المتولدة من القطاع اللوجستي وإعادة استخدامها خلال عام 2025.

تمثل المجموعة بشكل تام للمتطلبات التنظيمية لإعادة تدوير الإطارات والمطبقة في جميع البلدان التي تتواجد فيها

ويتم تحويل المطاط المعاد تدويره إلى:

- مصدات لتعزيز سلامة السفن والموثوقية التشغيلية في عمليات الموانئ
- الأرضيات المطاطية للحدائق العامة والمناطق المخصصة للعب الأطفال وغيرها من المساحات العامة الأخرى
- أرضيات السلامة، وأرضيات لاستراحة الحيوانات، ومربعات الرماية، وأرضيات النوادي الرياضية، وتطبيقات الوقود البديل

تضمن هذه المبادرة عدم إرسال أي نفايات مطاطية إلى مكبات النفايات، ما يعزز التزام المجموعة بتحقيق الاقتصاد الدائري وتقليل أثرها البيئي.

مبادرات الاقتصاد الدائري في عمليات محطة أبوظبي للسفن السياحية

نهتم في محطة أبوظبي للسفن السياحية بتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري من خلال اتباع نظام شامل لإعادة التدوير، فقد حققنا معدلات مرتفعة لإعادة التدوير لضمان إدارة كافة النفايات بشكل مسؤول، ما يتيح إعادة منح المواد دورة حياة جديدة من خلال متعاقدي إدارة النفايات بدلاً من التخلص منها، ما يسهم في تقليص بصمتنا البيئية.

إعادة تدوير المواد البلاستيكية

يتم فصل النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها لإنتاج مواد خام يمكن استخدامها في صناعة منتجات جديدة، ما يمنع إرسالها إلى مكبات النفايات أو تسربها إلى المحيطات.

إعادة تدوير الورق

يتم تجميع النفايات الورقية وفرزها وإرسالها إلى منشآت معتمدة لإعادة تدويرها وإنتاج منتجات جديدة، ما يقلل من استخدام المواد الخام البكر.

إعادة تدوير زيوت الطبخ المستعملة

يتم تحويل زيوت الطبخ المستعملة إلى وقود حيوي ووقود متجدد، ما يدعم حلول الطاقة النظيفة ويحد من توليد النفايات.

إعادة تدوير العبوات المعدنية والزجاجية

تتم إذابة العبوات المعدنية والزجاجية وإعادة تشكيلها كمواد جديدة، ما يحافظ على الموارد ويوفر استهلاك الطاقة.

بفضل تلك الجهود، فإننا نعمل على تحقيق هدف طموح يتمثل بعدم إرسال المواد القابلة لإعادة التدوير إلى المكبات عند توفر البنية التحتية المناسبة لإعادة التدوير ضمن مناطق تشغيلية محددة. وبتعاوننا مع شركائنا المعتمدين لإعادة التدوير والتزامنا بمعايير بيئية صارمة، فإننا نعمل على تحويل النفايات إلى موارد قيّمة، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة. ويشكل كل عنصر معاد تدويره خطوة إضافية نحو تحقيق اقتصاد دائري لا تُهدر فيه الموارد، بل تُستثمر بأفضل صورة ممكنة.

النفايات المحولة إلى المكبات

بعد فرز النفايات وإعادة تدويرها واستردادها على امتداد عمليات المجموعة، يتم توجيه جزء من خطوط النفايات إلى المكبات. وحولت المجموعة خلال عام 2025 ما مجموعه 47,705 أطنان من النفايات إلى المكبات.

النفايات المحولة إلى المكبات في عام 2025

47,484
النفايات غير الخطرة المحولة إلى المكبات

221
النفايات الخطرة المحولة إلى المكبات

تدقق المجموعة على متعاقدي التخلص من النفايات لضمان تطبيق ممارسات الاحتواء المناسبة.

آليات التخلص من النفايات

النفايات غير الخطرة

تمت إدارة كافة النفايات غير الخطرة المحولة إلى المكبات (47,484 طناً) في مرافق مكبات مُدارة من قبل مزودي خدمات إدارة نفايات معتمدين، وعملاً بالمتطلبات التنظيمية البيئية المعمول بها، ومتطلبات مناولة النفايات.

النفايات الخطرة

تمت إدارة النفايات الخطرة المحولة إلى المكبات (221 طناً) عبر متعاقدين مرخصين ومرافق معالجة معتمدة.

يتم تنفيذ كافة إجراءات التخلص من النفايات وفقاً للمتطلبات التنظيمية البيئية المحلية وأفضل الممارسات العالمية، لضمان احتواء المواد وإدارتها بأمان وتجنب التلوث البيئي المحتمل.

تقوم المجموعة بالإشراف على مزودي خدمات التخلص من النفايات عبر عمليات التدقيق الدورية، والتحقق من وثائق التخلص من النفايات.

الحوكمة والتحسين المستمر

لترسيخ التزامنا تجاه الإدارة المسؤولة للنفايات، نعمل ضمن إطار عمل صارم للحوكمة يستند إلى الركائز الرئيسية التالية:

تحديد وتصنيف خطوط توليد النفايات

نحتفظ بسجل شامل لكافة خطوط توليد النفايات الناتجة عن أصولنا. ويتم تحديد خصائص كل منها وتصنيفها حسب النوع والمصدر ودرجة الخطورة، وذلك لضمان اتباع بروتوكولات المناولة المناسبة.

الاقتصاد الدائري

يتم تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري بشكل أكبر في المراحل الأولية من العمليات، وتشمل مواصفات المشتريات وإشراك الموردين وتصميم الأصول، بما يدعم تجنب توليد النفايات ورفع كفاءة الموارد إلى جانب عمليات إعادة تدوير واسترداد المواد في المراحل اللاحقة من العمليات.

المساءلة الواضحة

يتم تحديد المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة النفايات على كل مستوى، بدءاً من مشغلي المرافق وصولاً إلى الإدارة العليا في المجموعة. ويضمن ذلك وضوح المسؤوليات وتعزيز ثقافة التحسين المستمر في أداء إدارة النفايات.

إجراءات وضوابط معيارية

تحكم إجراءات رسمية قابلة للتدقيق عمليات فرز وتخزين وجمع النفايات والتخلص منها. وتم تصميم هذه الإجراءات للوقاية من التلوث المتبادل وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية البيئية المعمول بها وشروط التصاريح.

التوثيق والشفافية

تخضع جميع الأنشطة المتعلقة بالنفايات بدءاً من توليدها ووصولاً إلى التخلص منها أو استردادها إلى عملية توثيق دقيقة وصارمة، ما يسهم في توفير سلسلة واضحة لتتبع المسؤولية، تتيح مراقبة الأداء بدقة، والتحقق منه، وإعداد التقارير بشأن التقدم المحرز بالمقارنة مع أهداف الاستدامة الموضوعة.

تُطبق إدارة النفايات في مجموعة موانئ أبوظبي ضمن إطار أنظمة الإدارة البيئية المعتمدة. وتعمل أهم مواقع المجموعة والجهات التابعة لها وفق أنظمة إدارة بيئية متوافقة مع معيار آيزو 14001، والتي توفر نهجاً منظماً لتحديد المخاطر المتعلقة بالنفايات، ووضع الضوابط التشغيلية، ومراقبة الأداء، ودفع جهود التحسين المستمر. وتدعم هذه الأنظمة التطبيق المتناغم لإجراءات فرز النفايات، والإشراف على المتعاقدين، والامتثال التنظيمي، وسلامة البيانات عبر مختلف السياقات التشغيلية للمجموعة.

ويضمن هذا النهج المنظم توسع عملياتنا بمسؤولية، مع ترسيخ مبادئ الاقتصاد الدائري وأفضل ممارسات إدارة النفايات في صميم منهجية عمليات المجموعة.

تدفع ممارسات إعادة تدوير النفايات واسترداد الموارد نهج الاقتصاد الدائري للمجموعة.

بيان الضمان

Our independence and quality management
We have maintained our independence and confirm that we have met the requirements of the Code of Ethics for Professional Accountants issued by the International Ethics Standards Board for Accountants, and have the required competencies and experience to conduct this assurance engagement.

EY also applies International Standard on Quality Management 1, *Quality Management for Firms that Perform Audits or Reviews of Financial Statements, or Other Assurance or Related Services engagements*, which requires that we design, implement and operate a system of quality management including policies or procedures regarding compliance with ethical requirements, professional standards and applicable legal and regulatory requirements.

Description of procedures performed
Procedures performed in a limited assurance engagement vary in nature and timing from, and are less in extent than for a reasonable assurance engagement. Consequently, the level of assurance obtained in a limited assurance engagement is substantially lower than the assurance that would have been obtained had a reasonable assurance engagement been performed. Our procedures were designed to obtain a limited level of assurance on which to base our conclusion and do not provide all the evidence that would be required to provide a reasonable level of assurance.
Although we considered the effectiveness of management's internal controls when determining the nature and extent of our procedures, our assurance engagement was not designed to provide assurance on internal controls. Our procedures did not include testing controls or performing procedures relating to checking aggregation or calculation of data within IT systems.

A limited assurance engagement consists of making enquiries, primarily of persons responsible for preparing the Subject Matter and related information, and applying analytical and other appropriate procedures.

Our procedures included:

- Conducted interviews with key personnel to understand the process for collecting, collating and reporting the subject matter during the reporting period
- Checked that the calculation criteria have been correctly applied in accordance with the methodologies outlined in the Criteria
- Undertook analytical procedures of the data and made inquiries of management to obtain explanations for any significant differences we identified
- Tested, on a sample basis, underlying source information to check the accuracy of the data

We also performed such other procedures as we considered necessary in the circumstances.

ERNST & YOUNG MIDDLE EAST (ABU DHABI BRANCH)
P.O. Box 136
Nation Towers, Tower 2, Floor 27
Corniche Road West
Emirate of Abu Dhabi
United Arab Emirates

Tel: +971 2 417 4400
+971 2 627 7522
Fax: +971 2 627 3383
abudhabi@ae.ey.com
https://www.ey.com

C.L. No. 1001276

Independent practitioner's assurance report

ABU DHABI PORTS COMPANY PJSC
Head Office, PO Box 54477,
Emirate of Abu Dhabi, United Arab Emirates

Scope
We have been engaged by ABU DHABI PORTS COMPANY PJSC (ADP) to perform a 'limited assurance engagement,' as defined by International Standards on Assurance Engagements, here after referred to as the engagement, to report on ADP's in-scope sustainability disclosures in Appendix A (the "Subject Matter") contained in ADP's (the "Company's") 2025 Sustainability Report for the year ended December 31, 2025 (the "Report").

Other than as described in the preceding paragraph, which sets out the scope of our engagement, we did not perform assurance procedures on the remaining information included in the Report, and accordingly, we do not express a conclusion on this information.

Criteria applied by ADP
In preparing the in-scope sustainability disclosures in Appendix A, ADP applied the Global Reporting Initiative Standards (GRI) (Criteria).

ADP's responsibilities
ADP's management is responsible for selecting the Criteria, and for presenting the Subject Matter in accordance with that Criteria, in all material respects . This responsibility includes establishing and maintaining internal controls, maintaining adequate records and making estimates that are relevant to the preparation of the subject matter, such that it is free from material misstatement, whether due to fraud or error.

EY's responsibilities
Our responsibility is to express a conclusion on the presentation of the Subject Matter based on the evidence we have obtained.

We conducted our engagement in accordance with the *International Standard for Assurance Engagements Other Than Audits or Reviews of Historical Financial Information* ('ISAE 3000 (Revised)' , and the terms of reference for this engagement as agreed with ADP in August 2025. Those standards require that we plan and perform our engagement to express a conclusion on whether we are aware of any material modifications that need to be made to the Subject Matter in order for it to be in accordance with the Criteria, and to issue a report. The nature, timing, and extent of the procedures selected depend on our judgment, including an assessment of the risk of material misstatement, whether due to fraud or error.

We believe that the evidence obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our limited assurance conclusions.

EY
Shape the future with confidence

Conclusion
Based on our procedures and the evidence obtained, we are not aware of any material modifications that should be made to the in-scope sustainability disclosures in Appendix A (Subject Matter) for the year ending December 31, 2025, in order for it to be in accordance with the Criteria.

Restricted use
This report is intended solely for the information and use of ADP for the publication of their 2025 Sustainability Report and is not intended to be and should not be used by anyone other than those specified parties.

Signature

Abu Dhabi, United Arab Emirates
15 May 2026

3

EY
Shape the future with confidence

Appendix A – In-Scope Sustainability Disclosures

Sustainability Disclosures	2025 Values
Total GHG Emissions[1] (Scope 1, 2 & 3) (tCO_2e) – Location Based	3,957,755
Total GHG Emissions (Scope 1, 2 & 3) (tCO_2e) – Market Based	3,942,687
Total Energy Consumption[2] (GJ)	24,543,008
Lost Time Injury Frequency[3] (LTIF) (per million manhours)	0.181
Total waste generated[4] (tonnes)	58,008
Total water consumption (million liters)	11,182.478
Diversity of workforce[5] (%)	24%
Local Procurement[6] (%)	85.77%
Number of CSR Initiatives[7] (#)	55
Preparation of report (claim)	in accordance with GRI

---
[1] Reported GHG emissions does not encompass data from the following entities: ALM Shipping Management, K-shipping investment shipping LTD, Compagnie Maritime De Guinee, and Compagnie Des Chargeurs De Guinee SA
[2] Energy consumption Includes all marine fuels, road fuels, natural gas, grid electricity, and renewable energy on-site production.
[3] LTIFR calculation of all incidents (including contractors) resulting in lost work time, including fatalities per million manhours.
[4] Total waste generated includes solid hazardous and solid non-hazardous waste only. Hazardous liquid, used oil and sewage collected are excluded from this calculation
[5] Gender diversity of workforce (FTE headcount) of ADP including Noatum, that are employed as of December 31, 2025
[6] Local procurement is defined as the sum of Purchase Orders (PO) issued to companies with a UAE-based commercial licenses. This reporting excludes the POs raised by ADP-UAE but awarded/contracted by non-UAE ADP entities.
[7] CSR initiatives benefiting the community completed in the year 2025 in line with ADP CSR strategy excluding Noatum initiatives

4

GRI CONTENT INDEX ESSENTIALS SERVICE 2026

مؤشر محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير

For the Content Index – Essentials Service, GRI Services reviewed that the GRI content index has been presented in a way consistent with the requirements for reporting in accordance with the GRI Standards, and that the information in the index is clearly presented and accessible to the stakeholders. The service was performed on the English version of the report.

Statement of use	AD Ports Group has reported in accordance with the GRI Standards for the period [1st January 2025 - 31st December 2025].
GRI I used	GRI 1: Foundation 2021
Applicable GRI Sector Standard(s)	Not Applicable

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
General disclosures							
GRI 2: General Disclosures 2021	2-1 Organisational details	7,8,9	A grey cell indicates that reasons for omission are not permitted for the disclosure or that a GRI Sector Standard reference number is not available.				
	2-2 Entities included in the organisation's sustainability reporting	8					
	2-3 Reporting period, frequency and contact point	3					
	2-4 Restatements of information	3					
	2-5 External assurance	143					
	2-6 Activities, value chain and other business relationships	7,8,9					
	2-7 Employees	62,63				3,4,5,6	5,8
	2-8 Workers who are not employees	62				3,4,5,6	5,8
	2-9 Governance structure and composition	22					
	2-10 Nomination and selection of the highest governance body	21					

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
General disclosures							
GRI 2: General Disclosures 2021	2-11 Chair of the highest governance body	26					
	2-12 Role of the highest governance body in overseeing the management of impacts	26					
	2-13 Delegation of responsibility for managing impacts	26					
	2-14 Role of the highest governance body in sustainability reporting	26					
	2-15 Conflicts of interest	21					
	2-16 Communication of critical concerns	29					
	2-17 Collective knowledge of the highest governance body	22					
	2-18 Evaluation of the performance of the highest governance body	27					
	2-19 Remuneration policies	20,21					
	2-20 Process to determine remuneration	20,21					
	2-21 Annual total compensation ratio	66					
	2-22 Statement on sustainable development strategy	10					
	2-23 Policy commitments	76					
	2-24 Embedding policy commitments	76					
	2-25 Processes to remediate negative impacts	76					
	2-26 Mechanisms for seeking advice and raising concerns	29					
	2-27 Compliance with laws and regulations	29					
	2-28 Membership associations	14					
	2-29 Approach to stakeholder engagement	31,32				1,2,3,4,5,6	
	2-30 Collective bargaining agreements	-		Information unavailable/ incomplete	This is not applicable for the operations in UAE, for other regions this information is currently unavailable.		

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
Material topics							
GRI 3: Material Topics 2021	3-1 Process to determine material topics	35,36	A grey cell indicates that reasons for omission are not permitted for the disclosure or that a GRI Sector Standard reference number is not available.				
	3-2 List of material topics	37					
Procurement practices							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 204: Procurement Practices 2016	204-1 Proportion of spending on local suppliers	48					8
Energy							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 302: Energy 2016	302-1 Energy consumption within the Organisation	123				7,8,9	7,8,12,13
	302-2 Energy consumption outside of the Organisation	125				7,8,9	7,8,12,13
	302-3 Energy intensity	125				7,8,9	7,8,12,13
	302-4 Reduction of energy consumption	126				7,8,9	7,8,12,13
	302-5 Reductions in energy requirements of products and services	124				7,8,9	7,8,12,13

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
Biodiversity							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 101: Biodiversity 2024	101-1 Policies to halt and reverse biodiversity loss	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-2 Management of biodiversity impacts	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-3 Access and benefit-sharing	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-4 Identification of biodiversity impacts	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-5 Locations with biodiversity impacts	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-6 Direct drivers of biodiversity loss	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-7 Changes to the state of biodiversity	118-121				7,8,9	6, 14, 15
	101-8 Ecosystem services	118-121				7,8,9	6, 14, 15
Emissions							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 305: Emissions 2016	305-1 Direct (Scope 1) GHG emissions	100				7,8,9	3,12,13,14,15
	305-2 Energy indirect (Scope 2) GHG emissions	100				7,8,9	3,12,13,14,15
	305-3 Other indirect (Scope 3) GHG emissions	100				7,8,9	3,12,13,14,15
	305-4 GHG emissions intensity	102				7,8,9	13,14,15
	305-5 Reduction of GHG emissions	105-107				7,8,9	13,14,15
	305-6 Emissions of ozone-depleting substances (ODS)	101				7,8,9	3,12
	305-7 Nitrogen oxides (NOx), sulfur oxides (SOx), and other significant air emissions	109				7,8,9	3,12,14,15

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
Waste							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 306: Waste 2020	306-1 Waste generation and significant waste-related impacts	133,134				7,8,9	3,6,12,14
	306-2 Management of significant waste-related impacts	134,135				7,8,9	3,6,12
	306-3 Waste generated	136,137				7,8,9	3,6,12,14,15
	306-4 Waste diverted from disposal	139				7,8,9	3,12
	306-5 Waste directed to disposal	141				7,8,9	6,14,15
Employment							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 401: Employment 2016	401-1 New employee hires and employee turnover	63,64				6	3,5,8,10
	401-2 Benefits provided to full-time employees that are not provided to temporary or part-time employees	75					3,5,8
	401-3 Parental leave	74					5,8
Occupational health and safety							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 403: Occupational Health and Safety 2018	403-1 Occupational health and safety management system	79,80					8
	403-2 Hazard identification, risk assessment, and incident investigation	79,80					8
	403-3 Occupational health services	79,80					8
	403-4 Worker participation, consultation, and communication on occupational health and safety	81					8,16
	403-5 Worker training on occupational health and safety	81					8
	403-6 Promotion of worker health	81					3
	403-7 Prevention and mitigation of occupational health and safety impacts directly linked by business relationships	82					8

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
Occupational health and safety							
GRI 403: Occupational Health and Safety 2018	403-8 Workers covered by an occupational health and safety management system	79,80					8
	403-9 Work-related injuries	84,85					3,8
	403-10 Work-related ill health	84,85					3,8
Training and education							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 404: Training and Education 2016	404-1 Average hours of training per year per employee	70,71					
	404-2 Programs for upgrading employee skills and transition assistance programs	69					
	404-3 Percentage of employees receiving regular performance and career development reviews	68					
Diversity and equal opportunity							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 405: Diversity and Equal Opportunity 2016	405-1 Diversity of governance bodies and employees	22				6	5,8
	405-2 Ratio of basic salary and remuneration of women to men	66				6	5,8,10

GRI STANDARD/ OTHER SOURCE	DISCLOSURE	LOCATION	OMISSION			UNGC Principles	UN SDGs
			REQUIREMENT(S) OMITTED	REASON	EXPLANATION		
Local communities							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	37					
GRI 413: Local Communities 2016	413-1 Operations with local community engagement, impact assessments, and development programs	87					1,2
	413-2 Operations with significant actual and potential negative impacts on local communities	88					1,2
Material Topic without a corresponding GRI disclosure							
Human Rights and Labour Conditions							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	76				1,2,3,4,5,6	8,15,16
Data Privacy and Cybersecurity							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	43					16
Management of Security Risks							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	38					16
Ethical Business Conduct							
GRI 3: Material Topics 2021	3-3 Management of material topics	19				10	5,8

Get in touch

adportsgroup.com